وَمُقَـارِنـاً لَـهُ فِـيْ الْوُجُـوْدِ .

(وَ) الشرط الثاني: لحذف اللام أن يكون المفعول لـه (مُقَارِناً لَـهُ) أي: للفعل (فِيْ الْوُجُوْدِ) [1] بأن يكون زمان المفعول له، وزمان الفعل المعلّل به متّحداً في الوجود فلو كان زمان الفعل وزمان المفعول له مختلفاً فحينئذ يجب إظهار اللام، نحو: "أكرمتك اليوم لوعدي بذلك أمس"، وإنما اشترط لحذف اللام وانتصاب المفعول له هذان شرطان ليحصل له المشابهة بالمفعول المطلق فإنّه فعل لفاعل الفعل المذكور ومقارن لعامله في الوجود فيتعلق بالفعل بلا واسطة كما يتعلق المفعول المطلق به، وإذا اختلّ شيءٌ منهما لم يكن مشابهاً له، ولا يجوز حذف اللام، ويعلم من قوله: (يجوز) أنّه يجوز إثبات اللام مع حصول الشرطين كما يجوز حذفهما .

* * * * *

(١)- وأن يكون من غير لفظ الفعل لأنّه لو كان من لفظه لكان مصدراً نحو: "قعدت قعوداً" .

[الْمَفْعُوْلُ مَعَهُ]

الْمَفْعُوْلُ مَعَــهُ: هُــوَ مَذْكُوْرٌ بَعْدَ الْوَاوِ لِمُصَاحَبَــةِ مَعْمُــوْلِ فِعْــلٍ

[الْمَفْعُوْلُ مَعَهُ]

(الْمَفْعُوْلُ مَعَهُ) أي: من المنصوبات المفعول معه أو هذا بيان المفعول معه (هُوَ) اسمٌ (مَذْكُوْرٌ [١] بَعْدَ الْوَاوِ) التي بمعنى مع، وفيه احتراز عن سائر المفاعيل والمذكور بعد الفاء وغيرها، (لِمُصَاحَبَةِ مَعْمُوْلِ فِعْلٍ) [٢] أي: ليدلّ على أنّ معمول الفعل مصاحب له في صدور الفعل عنه إن كان المعمول فاعلاً نحو: "استوى الماء والخشبة"، أو مصاحب له في وقوع الفعل عليه إن كان المعمول مفعولاً به نحو: "كفاك وزيداً درهم"، واحترز به عمّا لا يكون معمول فعل نحو: "زيد وعمرو أخوك"، أو يكون معمول فعل لكن لا يكون للمصاحبة نحو: "جاءني زيد و عمرو" لجواز مجيء عمرو قبله أو بعده .

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (هو المذكور) بدل (هو مذكور) .

(٢)- يعني بالمصاحبة: كونه مشاركاً لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد، فـ: زيد في "سرت وزيداً" مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد، وفي قولك: "سرت أنا وزيد" بالعطف مشارك له في السير، لكن لا يلزم كون السير في وقت واحد أو مكان واحد نحو: "لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها"، (جامي) .

ومعمول الفعل قد يكون فاعلاً مثل: "جئت وزيداً"، وقد يكون مفعولاً نحو: "حسبك وزيداً درهم"، وبعض النحاة ذكر أنّ المفعول معه لا يصاحب إلاّ فاعلاً نظراً إلى أنّ عمراً في قولك: "ضربت زيداً وعمراً" مفعول به لا غير، معطوف اتفاقاً لا مفعول معه، (نجم الدين) .

لَفْظاً أَوْ مَعْنىً، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لَفْظاً، وَجَازَ الْعَطْفُ، فَالْوَجْهَانِ

والفرق بين هذا و واو العطف: أنّ هذا الواو تفيد مصاحبتهما معاً حين صدور الفعل فقولك: "سرت وزيداً" يفيد المشاركة والمعيّة بين المتكلم، وزيدٍ في السير في وقت واحد، وقولك: "سرت أنا وزيد" بالعطف يفيد حصول السير منك، ومن زيدٍ، ولا يشترط أن يكون السيران في وقت واحد، (لَفْظاً أَوْ مَعْنىً) تعميم للفعل أي: سواءٌ كان الفعل لفظياً نحو: "استوى الماء والخشبة" ، أو يكون معنوياً نحو: "ما لك وزيداً" أي: ما تصنع .

ولمّا كان الأصل في الواو أن يكون للعطف، وما بعده يكون تابعاً لإعراب ما قبله، وقد يكون للمعيّة، وما بعده يكون منصوباً فبيّن «المصنّف» حيثما يكون للعطف، وحيثما يكون بمعنى (مع)، فههنا صورٌ أربعٌ :

لأنّ الفعل إمّا أن يكون لفظاً أو تقديراً، وعلى كلا التقديرين إمّا أن يجوز فيه العطف أو لا، فإذا لم يجز العطف تعيّن النصب سواءٌ كان الفعل لفظاً أو تقديراً، وإن جاز العطف فإن كان الفعل لفظاً فالعطف والنصب كلاهما جائزان، وإن كان تقديراً تعيّن العطف كما قال: (فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ) أي: الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول معه بمعموله (لَفْظاً) مذكوراً في اللفظ (وَجَازَ الْعَطْفُ) الجملة حالية أي: وجاز عطف ما بعد الواو على معمول الفعل (فَالْوَجْهَانِ) أي: يجوز فيه الوجهان، كونه معطوفاً، وكونه مفعولاً معه

مِثْلُ: (جِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ وَزَيْداً) وَإِلاَّ تَعَيَّنَ النَّصْبُ مِثْلُ: (جِئْتُ وَزَيْداً)، وَإِنْ كَانَ مَعْنىً وَجَازَ الْعَطْفُ تَعَيَّنَ الْعَطْفُ نَحْوُ:

(مِثْلُ [١]: جِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ، وَزَيْداً) فيجوز أن يكون (زيد) مرفوعاً بأنّه معطوف على أنا، وأن يكون منصوباً على أنّه مفعول معه، وأمّا إذا وجب العطف كما "تشارك زيد وعمرو"؛ لأنّ هذا الباب يقتضي فاعلين فالعطف لازم، ولا يجوز فيه النصب.

(وإلاّ) أي: وإن لم يجز العطف وكان الفعل ملفوظاً (تَعَيَّنَ النَّصْبُ) [٢] لكونه مفعولاً معه، (مِثْلُ [٣]: جِئْتُ وَزَيْداً) [٤] لأنّ عطف زيد وهو الاسم الظاهر لا يجوز على الضمير المتصل بغير تأكيده بالمنفصل كما تقرّر في محلّه فتعين النصب على أنّه مفعول معه، (وَإِنْ كَانَ مَعْنىً) [٥] أي: كان الفعل معنويا غير ملفوظ (وَجَازَ الْعَطْفُ) بالواو على معمول الفعل المعنوي (تَعَيَّنَ الْعَطْفُ) [٦] ويكون إعرابه تابعاً لإعراب المتبوع ولا يكون مفعولاً له؛ لأنّ الفعل عامل خفي، والعطف ظاهر قوي، ولا يجوز ترك الظاهر للأمر الخفي

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل).

(٢)- في بعض نسخ المتن: (وإن لم يجز العطف تعيّن النصب) بدل (وإلاّ تعيّن النصب).

(٣)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل).

(٤)- هذا مذهب «البصريين» وسيأتي بيانه في العطف إن شاء الله تعالى.

(٥)- في بعض نسخ المتن: (وإن كان العامل معنوياً) بدل (وإن كان معنىً).

(٦)- سقط من بعض نسخ المتن: (العطف).

نَحْوُ: (مَا لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو)، وَ إِلاَّ تَعَيَّنَ النَّصَبُ مِثْلُ: (مَا لَكَ وَزَيْـداً) وَ(مَـا شَأْنُـكَ وَعَمْـراً)

(نَحْوُ [1]: مَا لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو) كلمة (ما) في هذا المثال استفهامية مبتدأ، واللام على (زيد) جارةٌ متعلق بفعل مقدّر وهو (حصل)، والفعل مع الجار والمجرور خبر المبتدأ، و(عمرو) عطف على (زيد)، والمعنى: "أيُّ شيء حصل لزيد وعمرو"، والمراد من التمثيل أنّ عمراً مفعول معه وقع بعد فعل مقدّر وهو (حصل) ويجوز فيه العطف على زيد فتعيّن العطف ويكون مجروراً لفظاً؛ لأنّ العامل اللفظي موجود ههنا وهو اللام الجارة فجعْلُه معمولاً لعاملٍ قوي وهو اللام أولى من جعْلِه معمولاً لعامل ضعيف وهو الفعل؛ لأنّ اللفظي أقوى من المعنوي فلا يصار إليه بلا حاجة، (وَإِلاَّ) أي : وإن لم يمكن العطف لمانع من العطف (تَعَيَّنَ النَّصَبُ) على أنّه مفعول معه (مِثْلُ: مَا لَكَ وَزَيْداً) كلمة (ما) استفهامية مبتدأ وما بعده خبره بتقدير الفعل، ومعناه: "أيُّ شيء حصل لك مع زيد"، (وَمَا شَأْنُكَ وَزَيْداً) (ما) استفهاميةٌ مبتدأٌ، وما بعده خبره، ومعناه: "أيُّ شيء أمرك مع زيد" فـ: (زيداً) في هذين المثالين مفعول معه لأنّ الفعل الذي أريد مصاحبته مع معموله معنوي غير ملفوظ ولا يجوز العطف على معموله فتعيّن النصب، وإنما لم يجز العطف؛ لأنّ الكاف في هذين المثالين ضمير مجرور ولا يجوز العطف على الضمير المجرور إلاّ بإعادة الجار وهنا ليس ذلك .

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (مثل) بدل (نحو) .

لأَنَّ الْمَعْنَى: مَا تَصْنَعُ .

فإن قيل : لم لا يجوز أن يكون زيداً في هذا المثال عطفاً على شأنك ؟

قلنا : لفساد المعنى؛ إذ مقصود القائل السؤال عن شأنيهما لا عن شأن أحدهما ونفس الآخر، وإذا عطف على الشأن كان السؤال عن شأن المخاطب ونفس زيد، وهو خلاف المقصود، (لأَنَّ الْمَعْنَى: مَا تَصْنَعُ) أي: معنى "ما شأنك وزيداً": ما تصنع، فيكون الفعل العامل المعنوي مقدَّراً .

وإنما خصّ هذا المثال بذكر معناه؛ لأنّ دلالة الجار والمجرور في المثال الأول على الفعل المقدَّر ظاهر لا خفاء فيها، ولا كذلك لفظ الشأن؛ لأنّه اسمٌ لا يلزم تضمُّنه لمعنى الفعل بل تضمن الفعل ههنا بقرينة أنّ الشأن والصنع بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وإذا ضمّ مع الاستفهام دلّ على معنى الفعل ، وإنما أورد مثالين ليعلم أنّ معنى الفعل كما يحصل مع الاستفهام في الجار والمجرور كذلك يحصل معنى الفعل في الاسم الظاهر مع الاستفهام .

* * * * *

[الحَالُ]

الْحَـالُ: مَـا يُبَيِّـنُ هَيْئَـةَ الْفَاعِـلِ أَوْ الْمَفْعُـوْلِ بِـهِ

[الحال]

ولمّا فرغ عن بيان المفاعيل الخمسة شرع في بيان ملحقاتها كالحال والتمييز، وقدّم الحال على سائر الملحقات لكونها جزءاً من الفعل، ولاختصاصها بالفاعل والمفعول في جميع الأحوال وللزوم نصبها بخلاف التمييز وغيره فقال: (الْحَالُ مَا يُبَيِّنُ هَيْئَةَ الْفَاعِلِ) كـ:"جاء زيدٌ راكباً" (أَوْ الْمَفْعُوْلِ به) كـ:"ضربت زيداً مجرداً عن ثيابه"، أو الفاعل والمفعول كليهما، سواءٌ كانا مجتمعين في الهيئة والفعل كقولك: "لقيت زيداً راكبين"، أو مختلفين في الهيئة والفعل كقولك: "لقيته مصعداً ومنحدراً" أي كان أحدهما مصعداً إلى المقام العالي، والآخر منحدراً أي: نازلاً منه .

واحترز بقوله: (هيئة) عمّا لا يبيّن الهيئة بل يبيّن الذات كالتمييز، وبقوله: (هيئة الفاعل والمفعول به) خرج نحو: "القهقرى" في قولك: "رجع القهقرى"، لأنّه لا يبيّن هيئة الفاعل والمفعول بل يبين هيئة الفعل فيكون مفعولاً مطلقاً، وكذا خرج نعت الفاعل والمفعول به نحو: "جاء زيد الراكب"، و"رأيت زيداً الراكب" فإنّه يبين هيئة الفاعل والمفعول من حيث الذات لا بالنظر إلى كونه فاعلاً أو مفعولاً .

وإنما قيّد المفعول بقوله: (به)؛ لأنّ سائر المفاعيل لا يقع الحال معمولاً لها

لَفْظاً أَوْ مَعْنىً، نحو: (ضَرَبْتُ زَيْداً قَائماً) وَ(زَيْدٌ فِيْ الدَّارِ قَائماً)، وَ(هَذَا زَيْدٌ قَائِمـاً) وَعَامِلُهَـا: الْفِعْـلُ، أَوْ شِبْهُـهُ

(لَفْظاً أَوْ مَعْنىً) تعميم للفاعل والمفعول به أي: سواءٌ كان الفاعل أو المفعول الذي وقع حالاً عنهما فاعلاً ومفعولاً لفظاً (نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْداً قَائِمـاً) فـإنّ الفاعـل والمفعول في هذا المثال صريحان لفظاً، و(قائماً) يحتمل أن يكون حالاً من الفاعل أي: التاء في (ضربت) وهي ضمير مرفوع فاعل لفظاً، ويحتمل أن يكون حـالاً من (زيداً) وهو اسم ظاهر مفعول للفعل لفظاً، أو كان الفاعل والمفعول فاعلاً في المعنى دون اللفظ .

فائـدة : ليت شعري لم لم يفرّقوا بين الحال من الفاعل، والحـال مـن المفعول في نحو: "ضربت زيداً قائماً" عن الالتباس في المعنى مع أنهم يحترزون عن الالتباس غاية الاحتراز .

(وَ) مثاله: (زَيْدٌ فِيْ الدَّارِ قَائماً) هذا مثال للفاعل المعنوي؛ لأنّ (زيد) في اللفظ مبتدأ ليس بفاعل لكنّه في المعنى فاعلٌ؛ إذ هو فاعل للفعل المقدَّر المتعلق به الجار والمجرور، تقديره: "زيد حصل في الدار" فهو فاعل معنىً، و(قائماً) حـال منه، (وَ) نحو: (هَذَا زَيْدٌ قَائماً) هذا مثال للمفعول المعنوي، لأنّ معنى (هذا): أشير إلى زيد قائماً، فـ:(قائماً) حال من المفعول معنىً ، (وَعَامِلُهَا) أي: عامل الحال، وإنما أنّث الضمير لأنّ الحال مؤنث سماعيٌ، إمّا أن يكون (الْفِعْلُ) حقيقةً نحـو: "ضربت زيداً قائماً"، (أَوْ) يكون (شِبْهُهُ) أي : شبه الفعل وهو اسـم الفاعـل،

أَوْ مَعْنَاهُ، وَشَرْطُهَا: أَنْ تَكُوْنَ نَكِرَةً، وَصَاحِبُهَا مَعْرِفَةً غَالِباً

واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمصدر، نحو: "زيد ذاهب راكباً"، و"زيد مضروب قائماً"، و"زيد حسن ضاحكاً"، و"هذا بسراً أطيب منه رطباً"، و"ضربي زيداً قائماً"، (أَوْ) يكون (مَعْنَاهُ) أي: يكون العامل في الحال معنى الفعل وهو الذي لا يكون من صيغة الفعل بل مستنبطاً من معناه كالظرف المستقرّ، نحو: "زيد في الدار قائماً"، واسم الإشارة، نحو: "هذا زيد قائماً"، وحرف النداء، نحو: "ما زيد قائماً"، والتمني نحو: "ليتك عندي قائماً"، والترجي نحو: "لعلّه في الدار قائماً"، والتشبيه نحو: "كأنّه أسد صائلاً"، ففي هذه الأمثلة كلّها العاملُ في الحال معنى الفعل المستنبط من هذه الألفاظ .

(وَشَرْطُهَا) أي: شرط الحال: (أَنْ تَكُوْنَ نَكِرَةً) أبداً لحصول الغرض من النكرة وعدم الاحتياج إلى التعريف، والنكرة أصل في الأسماء، والتعريف زائد عليها فلا يترك الأصل إلاّ لغرضٍ، واحتياجٍ، وإذ ليس فليس، (وَصَاحِبُهَا) أي: صاحب الحال وهو ذو الحال (مَعْرِفَةً) لأنّه محكوم عليه في المعنى، وحقّ المحكوم عليه أن يكون معرفةً كالمبتدأ (غَالِباً) أي: في أكثر الأوقات، وقد يكون نكرةً عند تقديم الحال عليه وغيره كما سيجيء .

فقوله: (وصاحبها معرفة) جملة مستقلّة ليست بمعطوف على قوله: (وشرطها) لأنّ تعريف ذي الحال ليس بشرط، ولا واجب، بل قد يكون معرفةً وقد يكون نكرةً، ولذلك قال: (غالباً) .

وَ(أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ، وَ(مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ) مُتَأَوَّلٌ

ولمّا ورد على «المصنِّف» أنّكم قلتم: إنّ الحال لا تكون إلاّ نكرةً وقد جاء في كلام الشاعر الفصيح «لبيد بن ربيعة»[1] ما يدلّ على خلافه حيث قال: (وأرسلها العراك ... إلخ)، و(العراك) في هذا البيت وقع حالاً معرفةً، وكذلك يقول العرب: "مررت به وحده"، و(وحده) حال معرفة.

فأجاب: بأنّ قوله: (وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ)، (وَ) قول العرب: (مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ، وَنَحْوُهُ)[2] ممّا جاء الحال معرفةً، مثل قولهم: "فعلتَ (بصيغة الخطاب) جهدَكَ" أي: حق السعّي والاجتهاد (مُتَأَوَّلٌ) بالنكرات، فقوله: (أرسلها العراك) متأول بـ:"أرسلها معتركةً"، وقولهم: (مررت به وحده) متأول بـ:"منفرداً"، و(فعلتَ جهدك) بـ:"مجتهداً"، فهذه الأسماء معرفات لفظاً ونكرات معنىً.

وقيل في وجه التأويل: إنها مصدرات لفعل مقدَّر أقيمت هذه الأسماء مقامها، والتقدير: "أرسلها يعترك العراك"، و"مررت به موحّداً منفرداً"، و"تجتهد جهدك"، والباعث على التأويل المحافظةُ على القاعدة فقط، وتمام البيت:

(١)- تقدّمت ترجمته: (صـ: ١٦٢).

(٢)- كـ: "طلبته جهدك وطاقتك"، و"كلمته فاه إلى فيّ" وغير ذلك، أي: "جاهداً، ومطيقاً"، و"مشافهاً".

.....

وأرسلهـــا العـــراكَ و لم يـــذدهـــا و لم يشفق على نغـــص الدخـــال [1]

فاسمعْ أولاً قصّة البيت لتعرف معناها، قيل: إن «لبيداً» خرج يوماً متنزهاً إلى بعض الجبال فرأى في ذيل الجبل حماراً وحشياً مع قطيعة من الأتن (وهـــي الإناث من الحمر الوحشية) قد بعث ذلك الحمارُ الأتنَ إلى ماءٍ هناك ووقف هو على موضع عالٍ يحرسها من الصيادين فتعجب من فعله ذلك وقال: (وأرسلها العراك، إلى آخره) .

و(الإرسال) البعث والتخلية بين المرسل ما يريد، و(العراك) من الاعتراك وهو الازدحام، و(الذود) المنع، و(الإشفاق) الخوف والحـــذر مـــن الـــشيء، و(النغص) بفتح النون والغين المعجمة والصاد المهملة من "نغـــص الرجـــل" إذا لم يتمّ مراده، والبعير لم يتمّ شربه، و(الدخال) هو أن يشرب البعير ثم يرد مـــن العطن إلى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب ما عماه لم يشرب .

ومعنى البيت : أنّ الحمار الوحشي أرسل الأتن إلى شرب الماء معتركـــةً متزاحمةً يدفع بعضها بعضاً و لم يمنعها عن العراك والازدحام، و لم يخـــف ذلـــك

---

(١)- تخريج البيت: "كتاب سيبويه": (١٨٧/١)، "المقتضب": (٢٣٧/٣)، "المفصل": (صـــ: ٦٣)، "الإنصاف": (٨٢٢/٢)، "شرح الوافية": (٢٠٦/١)، "شرح ابن يعيش": (٦٢/٢)، "شرح المفصل": (٦٢/٢)، "لسان العرب": (نغص)، "أساس العرب": (نغص)، "شرح الرضي": (٢٠٢/١)، "لباب الإعراب": (صـــ: ٣٤٨)، "خزانة الأدب": (٥٢٤/١) وغير ذالك .

فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا نَكِرَةً، وَجَبَ تَقْدِيْمُهَا، وَلاَ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ بِخِلاَفِ الظَّرْفِ

الفحل و لم يبال من أن لا يتمّ شرب بعضها بالمزاحمة كما لايتمّ شرب البعير العطشان بمزاحمة البعير الداخل مرّةً ثانيةً .

(فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا) أي: ذو الحال (نَكِرَةً) محضةً غير مخصّصة بتخصيص مّا (وَجَبَ تَقْدِيْمُهَا) [١] أي: تقديم الحال على ذي الحال ليتخصص النكرة بتقديمها كما أنّ المبتدأ إذا كانت نكرةً يجب تقديم الخبر عليها وهما في الأصل مبتدأ وخبر، فيقال: "جاء بي راكباً رجلٌ"، وإنما قلنا: نكرةً محضةً؛ لأنها إذا كانت مخصّصة بوجه من وجوه التخصيص لم يجب تقديم الحال على ذى الحال نحو: "جاء بي رجل كريم راكباً"، (وَلاَ يَتَقَدَّمُ) الحال (عَلَى الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ) [٢] وهو ما يستنبط منه معنى الفعل كالظرف، والجار والمجرور، وحرف النداء، واسم الإشارة، وحرف التنبيه، فلا يقال: "قائماً زيد في الدار"، ولا "قائماً لك درهم" لأنّ العامل المعنوي ضعيف [٣] فلا يتقدم عليه معموله، (بِخِلاَفِ الظَّرْفِ) فإنّه يتقدّم على العامل المعنوي نحو : "كلّ يوم لك ثوب" فـ:(ثوب) مبتدأ، و(لك)

---

(١)- لئلا يلتبس الحال بالصفة في بعض الأحوال، وذالك حيث يكون صاحبها منصوباً نحو: "رأيت رجلاً راكباً" فإذا قدّمت ذهب ذلك اللبس، إذ لا تتقدم الصفة على موصوفها ...»، (مصباح الراغب) .

(٢)- فإذا تأخر ازداد ضعفاً فلا يقوي على العمل .

(٣)- وفي هذا إشارة إلى أنّه يجوز التقديم على العامل اللفظي .

وَلاَ عَلَــى الْمَجْــرُوْرِ عَلَــى الأَصَــحِّ .

خبره المتقدم، و(كلّ) منصوب على الظرفية، والعامل فيه (لك) المتأخر عنــه، وإنما جاز تقديم الظرف على العامل المعنوي؛ لأنّ الظروف اتسع فيهــا مــا لا يتسع في غيرها (**وَلاَ عَلَى الْمَجْرُوْرِ**) أي: ولا يتقدم الحال على ذي الحال إذا كان ذو الحال مجروراً، سواءٌ كان مجروراً بحرف الجرّ أو بالإضافة، فلا يقال: "مررت راكبةً بهند"، ولا "راكباً بزيد"، ولا "زيدٌ ضارب قائمةً بهند"، وذلك لأنّ الحال تابع لذي الحال، والتابع لا يقع إلاّ حيث يجوز وقوع المتبوع فيه، والمجــرور لا يتقدَّم على الجار فكذلك تابع المجرور لا يتقدم عليه، (**عَلَى الأَصَحِّ**) [١] أي: بناءً على القول الأصح؛ لأنّ فيه اختلافاً فقال «الكوفيون»: يجوز تقديم الحال علــى ذي الحال بدليل قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ [٢] فإنّ (كافــةً) حال من (للناس) المجرور بحرف الجرّ وتقدّم عليه الحال، وقول الشاعر [٣]:

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (في الأصحّ) بدل (على الأصحّ) .

(٢)- سورة سبأ: [الآية: ٢٨] .

(٣)- ينسب هذا البيت للمخبل السعدي، شاعر فحل، من مخضرمي الجاهلية والإسلام، انظر: "الشعر والشعراء": (صـــ: ١٤٩)، "الأغاني": (٢١٠/١٣، ٢٢١)، "الأعلام": (١٥/٣)، "شرح ابن يعيش": (٢٩٨/١) وغيرها .

تخريج البيت: "ديوان مخبل السعدي": (صـــ: ٣٢٤)، "مصباح الراغب": (صـــ: ٢٣١)، "شرح الرضي": (٦٨/٢)، "شرح الأشموني": (٢٤٩/١)، "خزانة الأدب": (٢١٩/٣، ٢٢١)، "شرح ديوان الحماسة" للمرزوقي: (صـــ: ١١٤٨)، وغير ذالك .

.....

إذا المَـرْءُ أَعْيَتْـهُ السيـادةُ نَاشيـاً فَمَطْلَبُهَا كَهْـلاً عليـه شديـد [١]

فـ:(كهلاً) حال مقدّم على الضمير المجرور في (عليه) .

وأجاب «البصريون» عن استدلالهم بما لا يخلو عن تعسُّف وتكلُّف [٢]، والحقّ أنّ استدلالهم قويّ بل أنت لو تأمّلت فيما اختلفوا فيه وجدتَ كثيراً من أقوال «الكوفيين» أوفق بالنقل وأقوى دليلاً ممّا قال «البصريون»، والسرّ في ذلك أنّ هؤلاء اعتمدوا على القاعدة، والقياس المجتمع من عنـد أنفسهم، و بنـوا مذهبهم عليها فتكلّفوا في تأويل ما خالف قاعدتهم وتعسّفوا فيها، وهم اعتمدوا على النقل والاستعمال أكثر من الضابطة فاستراحوا من التكلفات وخلصوا من التأويلات .

ثم لا يخفى: أنّ هذا الاختلاف بينهم إنما هو في تقديمها علـى المجـرور بحرف الجرّ، أمّا المجرور بالإضافة فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها بالاتفـاق، فلا يقال: في نحو: "زيدٌ ضارب هندٍ قائمةً"،"زيد ضاربُ قائمةً هندٍ" بأن يكون (قائمةً) حالاً من (هند) .

- (الشاهد فيه): قوله: (كهلاً) حيث وردت حالاً من الضمير المجرور في (عليه) وتقدّمت على صاحبها، وهذا جائز .

(١)- ويروى مكان (شديد): عسير .

(٢)- لزيادة التوسع انظر: "مصباح الراغب"، "شرح المفصل"، "شرح ابن يعيش"، "شرح الأشموني"، وغير ذلك .

وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى هَيْئَةٍ صَحَّ أَنْ يَقَعَ حَالاً، مِثْلُ: (هَذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً)

(وَكُلُّ مَا) أي: لفظ (دَلَّ عَلَى هَيْئَةٍ) أي: حالة، سواءٌ كان ذلك اللفظ مشتقاً [١]، أو جامداً (صَحَّ أَنْ يَقَعَ) ذلك اللفظ (حَالاً) وليس الاشتقاق شرطاً فيه كما زعم بعضهم، وقالوا باشتراط الاشتقاق فيه، فما وجدوا أحوالاً غير مشتقة في كلامهم أوّلوها بالمشتقّ وتكلّفوا في تأويلها (مِثْلُ [٢]: هَذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً) فإنّ (بسراً، ورطباً) اسمان غير مشتقّين وقعا حالين [٣] لدلالتهما على هيئة البسرية والرطبية، ومعنى المثال: أنّ هذا الجنس من التمر المشار إليه حال كونه بسراً أفضل من حال كونه رطباً، و لا يلزم تفضيل الشيء على نفسه؛ لأنّ المفضَّل حالة البسرية، والمفضَّل عليه حالة الرطبية، وإذا اختلف الحالات جاز ذلك، والبسر تمر النخل قبل النضج .

واعلم : أنّ أول ما يبدو من النخل طلعٌ، ثم خلالٌ، ثم بلحٌ، ثم بسرٌ، ثم رطبٌ، ثم تمرٌ إذا يبست .

ولمّا فرغ عن بيان الحال المفردة شرع في بيان الجملة الواقعة حالاً فقال :

---

(١)- كاسمي الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، نحو قولك: "ضربت زيداً قائماً" أو نحوه .

(٢)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

(٣)- فـ: (بسراً) حال من الضمير في (أطيب)، و(رطباً) حال من الضمير في (منه)، "البسر" ما بقي فيه حموضة، و "الرطب" ما فيه حلاوة صرفة، (جامي) .

وَقَدْ تَكُوْنُ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً فَالاِسْمِيَّةُ بِالْوَاوِ وَالْضَّمِيْرِ، أَوْ بِالْوَاوِ، أَوْ بِالْضَّمِيْرِ

(وَقَدْ تَكُوْنُ) الْحَالُ (جُمْلَةً خَبَرِيَّةً) كما تكون مفرداً؛ لأنّ الحال في الحقيقة خبر عن ذي الحال فكما أنّ الخبر يكون مفرداً، وجملةً، كذلك تكون الحال مفرداً وجملةً، فتقول: "جاءني زيد وهو راكب" كما تقول: "جاءني زيد راكباً" لكن لما كانت الجملة مستقلةً بنفسها غير تابعة لغيرها فلا بدّ فيها من رابط يربطها بذي الحال وتجعلها تابعةً وهو الضمير، أو الواو، أو كلاهما كما سيذكر، وإنما قيّد الجملة بالخبرية؛ لأنّ الإنشائية لا تقع حالاً كما لا تقع خبراً .

ولما كانت الجملة الخبرية على خمسة أقسام، اسمية أو فعلية، والفعلية إمّا مصدّرة بالماضي أو بالمضارع، وكلٌّ واحد منهما إمّا مثبت أو منفي، أراد أن يبيّن حكم كلّ واحد منها فقال: (فَالاِسْمِيَّةُ) أي: الجملة الاسمية التي تقع حالاً تربط مع ذي الحال بثلاثة وجوه، (بِالْوَاوِ وَالْضَّمِيْرِ) أي: كلا الرابطين، نحو: "جاءني زيدٌ وأبوه قائم"، [1] (أَوْ بِالْوَاوِ) وحده بدون الضمير، نحو: "جئتك والشمس طالعة" [2] لمشابهته الحال بالظرف في المعنى فكما جاز أن تخلو الظرف عن الضمير جاز أن تخلو الجملة الواقعة حالاً عن الضمير، (أَوْ بِالْضَّمِيْرِ) وحده

---

(١)- ونحو قوله تعالى: ﴿ فَلاَ تَجْعَلُوْا لِلّهِ أَنْدَاداً وَّأَنْتُمْ تَعْلَمُوْنَ ﴾ سورة البقرة: [الآية: ٢٠٢] .

(٢)- ونحو قوله صلى الله عليه وسلم: « كنت نبياً وآدم بين الماء والطين » أخرجه السيوطي: في "الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة": (صـ: ١٢٦) .

عَلَى ضُعْفٍ وَالْمُضَارِعُ الْمُثْبَتُ بِالضَّمِيْرِ وَحْدَهُ، وَمَا سِوَاهُمَا بِالْوَاوِ وَالضَّمِيْرِ، أَوْ

نحو: "كلّمته فوه إلى فيّ" (عَلَى ضُعْفٍ) أي: الاكتفاء بالضمير في الجملة الاسمية ضعيفٌ، وذلك لأنّ الضمير رابط ضعيف؛ لأنّه رابط عام لا يدلّ على ارتباط خاص، والجملة الاسمية تحتاج إلى رابط قوي؛ لأنها تدلّ على الثبات و القرار، والحال تدلّ على التغيير والانتقال فبينهما مغايرة ومنافرة تامة، فإذا وقعت حالاً احتاجت إلى رابطة قوية وهي الواو؛ لأنها موضوعة للربط خاصةً، لكونها للعطف والجمع بين الأشياء كلّها، سواءٌ كانت موافقةً أو مخالفةً، والواو مع الضمير يصير أقوى فيصحّ بالطريق الأولى بخلاف الضمير وحده لضعفه، (وَالْمُضَارِعُ الْمُثْبَتُ) أي: الجملة الخبرية إذا وقعت حالاً وكانت مصدَّرةً بالمضارع المثبت فيكتفي (بِالضَّمِيْرِ وَحْدَهُ) نحو: "جاءني زيد يضرب غلامه"، وذلك لأنّ الفعل المضارع المثبت يدلّ على التجدّد والحدوث كما أنّ الحال تدلّ على التجدُّد والحدوث وفيه معنى الحال المناسب للحال، ولأنّه كاسم الفاعل لفظاً ومعنىً فكما أنّ اسم الفاعل إذا وقع حالاً نحو: "جاءني زيد راكباً" لايحتاج إلى الواو فكذلك الفعل المضارع المثبت فاكتفى فيه برابط ضعيف وهو الضمير، (وَمَا سِوَاهُمَا) أي: فيما سوى الجملة الاسمية، والفعل المضارع المثبت، وهي ثلاث، المصدّرة بالفعل المضارع المنفي، والمصدّرة بالفعل الماضي المثبت، والمنفي، أنت بالخيار إن شئت أتيت (بِالْوَاوِ وَالضَّمِيْرِ) كليهما ، (أَوْ) اكتفيت

بِأَحَدِهِمَا، وَلاَ بُدَّ فِيْ الْمَاضِيْ الْمُثْبَتِ مِنْ (قَدْ) ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً

(بِأَحَدِهِمَا) أي: بالواو وحدها، أو بالضمير وحده، فتقول في الفعل المضارع المنفي: "جاءني زيد وما يركب" بالواو والضمير معاً، و"جاءني زيد والشمس تطلع" بالواو وحدها، و"جاءني زيد ما يركب" بالضمير وحده، وتقول في الماضي المثبت: "جاءني زيد وقد ركب" بالواو والضمير معاً، و"جاءني زيد وقد طلعت الشمس" بالواو وحدها، و"جاءني زيد قد ركب" بالضمير وحده، وتقول في الماضي المنفي: "جاءني زيد وما ركب" بالواو والضمير معاً، و"جاءني زيد وما طلعت الشمس" بالواو وحدها، و "جاءني زيد ما ركب" بالضمير وحده، ووجوه ذلك مذكورة في الشروح.

(وَلاَ بُدَّ فِيْ الْمَاضِيْ الْمُثْبَتِ) إذا وقع حالاً (مِنْ) لفظ (قَدْ) على الماضي المثبت، سواءٌ كانت لفظةَ (قَدْ) (ظَاهِرَةً) في اللفظ نحو: "جاءني زيد وقد ركب"، (أَوْ مُقَدَّرَةً) كما في قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[1] أي: قد حَصرت، وذلك لأنّ الحال وذو الحال لا بدّ أن يكون زمانهما متّحداً، والماضي المثبت يدلّ على انقضاء الزمان، والحال تدلّ على ثباته فلا بدّ من (قَدْ) لتقرب الماضي إلى الحال فيتّحد زمانهما حكماً؛ لأنّ القريب من الشيء في حكم المقارن له وإن لم يتّحدا حقيقةً.

(١) سورة النسآء: [الآية: ٩٠].

وَيَجُوْزُ حَذْفُ الْعَامِلِ كَقَوْلِكَ لِلْمُسَافِرِ: (رَاشِداً مَهْدِيّاً) وَيَجِبُ فِيْ الْمُؤَكَّدَةِ

(**وَيَجُوْزُ حَذْفُ الْعَامِلِ**) أي: عامل الحال إذا دلّت عليه القرينة حاليةً كانت أو مقاليةً كما يحذف في غيرها عند وجود القرينة (**كَقَوْلِكَ لِلْمُسَافِرِ**) الذي يريد السفر: (**رَاشِداً مَهْدِيّاً**) فهذان حالان حذف عاملهما وهو (اذهبْ) أي: "اذهبْ حال كونك على رُشد وهداية إلى الطريق المستقيم الموصل إلى المقصود" ، فحذف (اذهبْ) لقرينة حال المخاطب، والقرينة المقالية كقولك: "راكبا" لمن قال: "كيف جئت ؟" فتقول: "راكباً" أي: جئت راكباً .

(**وَيَجِبُ**) حذف العامل [1] (**فِيْ**) الحال (**الْمُؤَكِّدَةِ**) [2] .

اعلم: أنّ الحال على نوعين، مؤكدةٌ وهي التي لاينتقل ولايتبدّل صاحبها عنها غالباً بل يكون دائماً على تلك الحال ما دام موجوداً، وتسمّى مقرّرةً أيضاً لأنها مقرّرة لما فهم من ذي الحال التزاماً، ومنتقلةٌ وهي التي ينتقل عنها صاحبها ولايكون الحال لازماً له ولهذا تسمّى منتقلةً فهي تكون قيداً للعامل وتخصيصاً له والمؤكدة تكون تقريراً للعامل وبياناً لما علم منه ضمناً .

---

(١)- لوجود الشرطين، وهما القرينة الدالة على خصوصيّة الفعل المحذوف، ولفظ الجملة الواقعة موقعه وسادة عنه، وهي: "زيد أبوك"، (**حاشية مصباح الراغب**) .

(٢)- **اعلم**: أنّ الحال المؤكدة نوعان، إحداهما: ما يكون مقررةً لمضمون جملة فعلية وحذف عاملها جائز لا واجب، والأخرى: ما تكون مقررةً لمضمون جملة اسمية، (**حاشية الأيوبي**) .

مِثْـــلُ: (زَيْـــدٌ أَبُـــوْكَ عَطُـــوْفاً) أَيْ: أُحِقُّـــهُ، وَشَرْطُهَـــا: أَنْ تَكُـــوْنَ

(مِثْلُ[1]: زَيْدٌ أَبُوْكَ عَطُوْفاً، أَيْ: أُحِقُّهُ[2]) فهذا مثال الحال المؤكّدة التي يجب حذف عاملها؛ لأنّ (عطوفاً) حال يؤكد ما في الجملة السابقة من معنى العطف؛ إذ الأب لا ينتقل من العطوفة غالباً فحذف عامله وهو (أحقّه) أي: أثبته؛ لأنّ إثبات العطوفة وتحقّقه معلوم من الجملة السابقة فاستغنى عنها لدلالة الجملة عليها .

(وَشَرْطُهَا) أي: شرط هذه الحال في وجوب حذف عاملها : (أَنْ تَكُوْنَ) الحال (مُقَرِّرَةً) أي: مؤكّدةً (لِمَضْمُوْنِ جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ) واحترز بقوله: (عن مضمون جملة) عمّا يؤكد بعض أجزاء الجملة كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُوْلاً ﴾[3] فإنّه لايجب حذفه حينئذ، وبقوله: (اسمية) احترز عن مضمون جملة فعلية، فإنّه لايجب حذف عاملها كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَّوْا مُدْبِرِيْنَ ﴾[4] فإنّه حال مؤكدة و لم يحذف عاملها .

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

(٢)- بفتح الهمزة أو ضمّها، ومن: "حقّقتُ الأمر" بمعنى: "تحقّقته" أي: صرت منه على يقين، أو من "أحققتُ الأمر" لهذا المعنى بعينه، (جامي) .

(٣)- سورة النسآء : [الآية : ٧٩] .

(٤)- سورة الروم : [الآية : ٥٢] .

[التَمْيِيْزُ]

التَمْيِيْزُ: مَا يَرْفَعُ الإِبْهَامَ الْمُسْتَقِرَّ عَنْ ذَاتٍ مَذْكُوْرَةٍ أَوْ مُقَدَّرَةٍ

[التَمْيِيْزُ]

(**التَمْيِيْزُ**) [1] أي: من المنصوبات التمييز، أو هذا بيان التمييز، ويسمّى مميِّزاً أيضاً بكسر التحتانية وتشديدها، وهو في اللغة: التفريق، وفي الاصطلاح: هو (**مَا يَرْفَعُ الإِبْهَامَ الْمُسْتَقِرَّ**) أي: الثابت في الاسم بحسب وضع الواضع كلفظ (عشرون) فإنّ الواضع ما وضعه للدراهم، أو للدنانير خاصةً، بل وضعه مبهماً فيهما، وفي كل شيء من المعدودات، واحترز عمّا لايرفع الإبهام المستقرّ في أصل الوضع بل الإبهام الطاري على اللفظ في الاستعمال نحو: "رأيت عيناً جاريةً" فـ:(جارية) صفة لـ:(عين) لا تمييزٌ لها؛ لأنّ العين وضعها الواضع لشيء معيّن غير مبهم كالجارية، والباصرة، وغير ذلك، وإنما نشأ الإبهام فيها حين استعمال المتكلّم إياها (**عَنْ ذَاتٍ**) احترز به عن الحال فإنها ترفع الإبهام عن الصفة لا عن الذات، فإن زيداً في قولك: "جاءني زيد راكباً" ليس مبهماً في الذات بل الإبهام في صفة المجيء أنها كيف كانت، (**مَذْكُوْرَةٍ أَوْ مُقَدَّرَةٍ**) تعميم للذات أي: الذات

---

(١)- ولمّا فرغ من ذكر الحال شرع في التمييز، وقدّمه على المستثنى؛ لكونه منصوباً بغير واسطة، وشرطه: أن يكون نكرةً؛ لأنّ المقصود رفع الإبهام، وذلك يحصل بالنكرة التي هي الأصل، فلو عرّف وقع التعريف ضائعاً، وأجاز «الكوفيون» كونه معرفةً نحو: "سفه نفسه"، و"بطرت معيشتها"، و"الحسن الوجه"، وهو عند «البصريين» منصوب على التشبيه بالمفعولية، (**مصباح الراغب**).

فَـالأَوَّلُ عَـنْ مُفْـرَدٍ مِقْـدَارِ

المبهمة قد تكون مذكورةً لفظاً، نحو قولك: "عشرون درهماً"، وقد تكون غير مذكورة لفظاً بل مأخوذة ومستحصلة من مجموع الجملة كما في قولك: "طاب زيد نفساً"؛ إذ لا إبهام في (طاب) ولا في (زيد) ولا في نسبة الفعل إلى الفاعل بل من مجموع ذلك حصل شيءٌ مبهمٌ أي: طاب أمر من أمور زيد، وبقوله: (نفساً) رفع ذلك الإبهام الحاصل من الجملة عن ذات مقدّرة مفروضة وهي الأمر المذكور تقديراً .

ولمّا كان التمييز على أقسام متعدّدة وله أحكام مختلفة شرع في بيان أقسامه وأحكامه :

وخلاصة الكلام: أنّ التمييز على نوعين، عن ذات مذكورة، أو عن ذات مقدّرة، فالذي عن ذات مذكورة على نوعين، عن مفرد مبهم في مقداره كـ: "عشرين رجلاً"، أو عن مفرد مبهم في ذاته كـ: "خاتم فضة"، والذي عن ذات مقدرة نحو: "زيد طيب أباً وعلماً" على نوعين، نوع يكون التمييز اسماً محضاً نحو: "طاب زيد أباً"، ونوع يكون التمييز صفةً نحو: "لله درُّه فارساً" فقال: (**فَالأَوَّلُ**) أي: ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة على نوعين، إمّا أن يرفع الإبهام (**عَنْ مُفْرَدٍ**) فالمراد من المفرد ههنا مقابل النسبة الواقعة في الجملة، أو بين المضاف والمضاف إليه، لا مقابل التثنية، والجمع، والمركب، (**مِقْدَارٍ**) صفة لقوله: (مفرد)، والمقدار: ما يعلم به قدر الشيء من العدد، والكيل، والوزن، والمساحة،

غَالِباً، إِمَّا فِيْ عَدَدٍ، نَحْوُ: (عِشْرُوْنَ دِرْهَماً) وَسَيَأْتِيْ، وَإِمَّا فِيْ غَيْرِهِ نَحْوُ: (رَطْلٌ زَيْتاً)، وَ(مَنَوَانِ سَمْناً)، وَ(قَفِيْزَانِ بُرّاً)، وَ(عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً)

والمقياس، (غَالِبًا) أي: زماناً غالباً، يعني: التمييز الذي يرفع الإبهام عن المقدار هو الغالب والأكثر في الاستعمال بالنسبة إلى ما يرفع الإبهام عن غير المقدار، والإبهام في المقدار (إِمَّا) أن يكون (فِيْ عَدَدٍ، نَحْوُ: عِشْرُوْنَ دِرْهَماً) فـ: (درهماً) منصوب على التمييز يرفع الإبهام المستقر في (عشرون) وهو مفرد مقدار يدلّ على عدد خاص لا يعلم من أيِّ شيء، و(درهماً) رفع ذلك الإبهام (وَسَيَأْتِيْ) أي: بيان تمييز الأعداد في باب العدد . (وَإِمَّا) أن يكون (فِيْ غَيْرِهِ) أي: غير العدد من المكيل، والموزون، والمساحة، والمقياس، مع كونه مقداراً .

واعلم : أنّه يشترط في المفرد الناصب للتمييز أن يكون تاماً يشبه الفعل مع الفاعل، وينصب التمييز كما ينصب الفعلُ المفاعيلَ بعد تمامه، وتمامية الاسم تكون بالتنوين، ونوني التثنية، والجمع، وبالاضافة؛ لأنّ المضاف لا يضاف ثانياً .

(نَحْوُ:) عندي (رَطْلٌ زَيْتاً) فـ: (زيتاً) تمييز يرفع الإبهام المستقر في (رطل) وهو مفرد مقدار من غير العدد مبهمٌ في الموزون، و(زيتاً) رفع ذلك الإبهام، وهذا مثال للمفرد التام بالتنوين، (وَ) نحو: عندي (مَنَوَانِ سَمْناً) فـ: (سمناً) تمييز يرفع الإبهام المستقر في (منوان) وهو مفرد مقدار مبهم في الموزون لا في العدد، و(سمناً) رفع ذلك الإبهام، وهذا مثال المفرد التام بنون التثنية، (وَعَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً) فـ: (زبداً) منصوب على التمييز يرفع الإبهام المستقر في (مثلها)؛ لأنّ المثل

فَيُفْـرَدُ إِنْ كَـانَ جِنْساً إِلاَّ أَنْ يُقْصَـدَ الأَنْـوَاعُ

مفرد مقدار من غير العدد مبهمٌ في المقياس، فرَفَعَ (زبداً) ذلك الإبهام، وهذا مثال للمفرد التام بالإضافة .

وقد أتى في المتن مثال المعدود، والموزون، والمكيل، والمقياس بالترتيب، بقي مثال المساحة وهو قولهم: "ما في السماء قدر راحة سحاباً" فـ: (سحاباً) تمييز منصوب يرفع الإبهام المستقر في (قدر راحة) من الممسوح، ولم يذكر مثال المساحة؛ لأنّ مقصود «المصنِّف» من إيراد الأمثلة ههنا أمثلة الاسم التام بأنواعه لا أمثلة المقادير حتى يستوعبها ولهذا كرّر بعض أمثلة المقادير .

(**فَيُفْرَدُ**) ذلك التمييز أي: لا يُثنى ولا يجمع وإن كان مميزه تثنيةً أو جمعاً (**إِنْ كَانَ**) التمييز (**جِنْساً**) أي: اسم جنس يقع على القليل، والكثير فيقال: "عندي رطل زيتاً"، و"عندي رطلان زيتاً"، و"عندي أرطال زيتاً"، وذلك لأنّ الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة إلى التثنية والجمع مع أنّ الأصل الإفراد، والمراد من الجنس الذي يقع بلفظ الواحد على القليل والكثير كـ: الماء والزيت، والتمر، والخلّ، لا الجنس الذي لا يقع على أكثر من فرد واحد كـ: رجل، وفرس، (**إِلاَّ أَنْ يُقْصَدَ الأَنْوَاعُ**) أي: يفرد التمييز في جميع الأوقات إلاّ إذا قصد من التمييز الأنواعُ المختلفةُ فيثنى ويجمع ليدلّ التثنية والجمع على تعدُّد الأنواع، فيقال: "عندي رطل زيتين، وأرطال زيوتاً" إذا كان عندك الأزيات المتنوّعة من السمسم، والزيتون، وغير ذلك .

وَيُجْمَعُ فِيْ غَيْرِهِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ بِتَنْوِيْنٍ أَوْ بِنُوْنِ التَّثْنِيَةِ جَازَتْ الإِضَافَةُ وَإِلاَّ فَلاَ

(وَيُجْمَعُ) التمييز أي: وكذلك يثنى جوازاً (فِيْ غَيْرِهِ) أي: في غير ما يكون التمييز اسمَ جنسٍ فيقال: "عندي عدلٌ ثوباً، أو ثوبين، أو أثواباً"، واكتفى بذكر الجمع؛ لأنّ حكم التثنية يعلم من الجمع قياساً، أو لأنّ المراد من الجمع الجمعُ اللغوي فيشمل التثنية، دون الجمع الاصطلاحي، (ثُمَّ إِنْ كَانَ) الاسم المميَّز عن مفرد مقدار تاماً (بِتَنْوِيْنٍ) لفظاً (أَوْ) كان تاماً (بِنُوْنِ التَّثْنِيَةِ جَازَتْ الإِضَافَةُ) [1] أي: إضافة المميَّز إلى التمييز فيقال: "عندي رطلُ زيتٍ، ومنوا سمنٍ" كما يجوز أن تقول: "عندي رطلٌ زيتاً، ومنوان سمناً"، وذلك لحصول الغرض من الإضافة البيانية مع حصول الخفّة في اللفظ بحذف التنوين، ونوني التثنية، والجمع، وأمّا في الأعداد فالإضافة لازمةٌ في نحو: "ثلاثة رجال"، و"مائة رجل" طلباً للتخفيف في العدد لكثرة استعمال الأعداد، (وَإِلاَّ) أي وإن لم يتمّ ذلك الاسم بالتنوين، ونوني التثنية، والجمع، بل بشيء آخر كالإضافة، ونحو نون عشرون، (فَلاَ) أي: فلا يجوز الإضافة؛ لأنّ المضاف مرّةً لا يضاف مرّةً أخرى، ونون عشرون وأخواتها من نفس الكلمة، وما هو من نفس الكلمة لا يحذف عند الإضافة، ولو أضيف مع النون لم يجز أيضاً؛ لأنّ هذه النون شبيهةٌ بنون الجمع، ولا يضاف الجمع مع ثبوت النون .

(١)- ويخرج عن كونه تمييزاً اصطلاحاً .

وَعَنْ غَيْرِ مِقْدَارٍ، مِثْلُ: (خَاتَمٌ حَدِيْداً)، وَالْخَفْضُ أَكْثَرُ وَالثَّانِيْ عَنْ نِسْبَةٍ فِيْ جُمْلَةٍ أَوْ مَا ضَاهَاهَا

(وَعَنْ غَيْرِ مِقْدَارٍ) عطف على قوله: (عن مقدار) أي: ما يرفع الإبهام عن ذات مفرد قد يكون عن غير مقدار بأن لا يكون الإبهام فيه باعتبار الكيل، والوزن، والعدد، والمساحة، والمقياس، بل باعتبار ذاته (مِثْلُ: خَاتَمٌ حَدِيْداً) فإن (الخاتم) مبهم باعتبار أنّه من حديد، أو ذهب، أو فضة، و(حديداً) رفع ذلك الإبهام، (وَالْخَفْضُ أَكْثَرُ) أي: خفض التمييز في هذا النوع أكثر استعمالاً [1] من النصب بإضافة المميز إلى التمييز فيقال: "خاتم حديدٍ، أو ذهبٍ، أو فضةٍ".

ولمّا فرغ عن ذكر التمييز عن ذات ملفوظة بنوعيه، مقدار، وغير مقدار، شرع في النوع الثاني منه فقال: (وَالثَّانِيْ) أي: التمييز الذي يرفع الإبهام عن ذات مقدَّرة: هو ما يرفع الإبهام (عَنْ نِسْبَةٍ) حاصلة (فِيْ جُمْلَةٍ) فعلية نحو: "طاب زيد نفساً"، أو اسمية نحو: "زيد طيب علماً وعقلاً"، (أَوْ مَا ضَاهَاهَا) ضاهى فعل ماض من المضاهاة بمعنى المشابهة أي يرفع الإبهام عن نسبته في ما شابه الجملة، وما يشابه الجملة الفعلية هو اسم الفاعل نحو: "الحوض ممتلِيءٌ ماءً"، واسم المفعول نحو: "الأرض مفجَّرةٌ عيوناً"، والصفة المشبّهة نحو: "زيد حسنٌ وجهاً"، واسم التفضيل نحو: "زيد أفضل أباً"، والمصدر نحو: "أعجبني طيبه أباً"، والإضافة نحو:

(١)- لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز؛ لأنّ الأصل في المبهمات المقاديرُ، وغيرها ليس بهذه المثابة، (خالدي).

مِثْلُ: (طَابَ زَيْدٌ نَفْساً) وَ(زَيْدٌ طِيْبٌ أَباً، وَأُبْوَةً، وَدَاراً، وَعِلْماً) أَوْ فِيْ إِضَافَةٍ مِثْلُ: (يُعْجِبُنِيْ طِيْبُهُ أَباً، وَأُبُوَّةً، وَدَاراً، وَعِلْماً) وَ(لِلّٰهِ دَرُّهُ فَارِساً)

"يعجبني طيبُ زيد أباً وعلماً"، أو ما كان فيه معنى الفعل نحو: "حسبك زيد رجلاً" فإنّ هذه الأسماء مع ضمائرها ليست بجملة لكن مشابهة بها؛ لأنها منسوبة إلى فاعلها كما أنّ الفعل منسوب إلى فاعله (مِثْلُ: طَابَ زَيْدٌ نَفْساً)[1] هذا مثال التمييز الذي وقع بعد الجملة الفعلية ويرفع الإبهام عن ذات مقدَّرة لا عن ذات ملفوظة وقد مرّ معناه، (وَزَيْدٌ طِيْبٌ أَباً، وَأُبْوَةً، وَدَاراً، وَعِلْماً) هذا مثال لما وقع التمييز بعد ما ضاهى الجملة فإنّ (طيبٌ) صفة مشبهة مع فاعلها في حكم الجملة مميزة بـ: (أباً، وأبوةً، وداراً، وعلماً)، وهذا المثال مشتمل على أمثلة خمسة إشارةً إلى أصناف التمييز، فإنّ التمييز قد يكون عن نفس المميز، أوعن متعلّقه كما في (أباً)، أو يكون إضافةً بينه وبين غيره كما في (أبوة)، وقد يكون متعلّقاً به تعلُّقَ المالك بالمملوك وهما من الأعيان كما في (داراً)، وقد يكون متعلّقاً به تعلُّقَ الوصف بالموصوف كما في (علماً)، (أَوْ فِيْ إِضَافَةٍ) أي: عن نسبة بين المضاف والمضاف إليه (مِثْلُ[2]: يُعْجِبُنِيْ طِيْبُهُ أَباً، وَأُبُوَّةً، وَدَاراً، وَعِلْماً) كذلك يجري فيها الأصناف الخمسة المذكورة، (وَلِلّٰهِ دَرُّهُ فَارِساً) مثال

---

(١)- (طاب) ليس فيه إبهام، وكذا (زيد)، وإنما نشأ الإبهام من نسبة (الطيب) إلى ما يتعلق بـ: (زيد) وهي ذوات مختلفة غير مذكورة فاحتيج إلى التبيين، (حاشية مصباح الراغب) .

(٢)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

ثُمَّ إِنْ كَانَ اسْماً يَصِحُّ جَعْلُهُ لِمَا انْتُصِبَ عَنْهُ

التمييز الذي وقع بعد الإضافة وهو صيغة صفتية .

ثم اعلم: أنّ هذا القول يستعمله العرب عند التعجب من الممدوح، ودعاءً له بالخير، و(الدرّ) بفتح الدال وتشديد الراء مصدر في الأصل من "درّ اللبن درّاً" إذا كَثُرَ وجرى، سُمّي به اللبن تسمية اسم المصدر ثم أطلق الدرّ اصطلاحاً على الخير الكثير؛ لأنّ اللبن فيه خير كثير للعرب إذ به معاشهم، وهو طعامهم وشرابهم، والعرب إذا استعظموا شيئاً نسبوه إلى الله سبحانه وتعالى أي: ما صدر عن الممدوح من الخير ليس من فضله وكماله بل هو لله تعالى، (وفارساً) اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس إذا حذق بأمر الخيل وركوبه وصار ماهراً في فنّه .

ولمّا فرغ عن ذكر أنواع التمييز، شرع في بيان ما يجب المطابقة بين التمييز، والمميَّز، وما لا يجب، (**ثُمَّ إِنْ كَانَ**) التمييز عن النسبة (**اسْماً**) غير صفة بحيث (**يَصِحُّ جَعْلُهُ**) المراد من الجعل إطلاقه عليه والتعبير به (**لِمَا انْتُصِبَ عَنْهُ**) أي: عن اسم جعل التمييز منصوباً به وهو صاحب النسبة المبهمة كـ:(زيد) في هذا المثال .

وتوضيح المقام: أنّ الاسم الواقع تمييزاً في النسبة على ثلاثة أنواع :

أحدها: أن يكون اسماً صفتياً كـ: الضارب، والمضروب، وهذا النوع يصحّ حمله على المنتصب عنه حتماً؛ لأنّه عبارة عنه فيقال في"طاب زيد فارساً":

جَـازَ أَنْ يَكُـوْنَ لَـهُ وَلِمُتَعَلَّقِـهِ

زيد هو الفارس .

وثانيها: عكسه وهو أن يكون التمييز اسماً غير صفتي و لا يصحّ حملـه على المميز المنتصب عنه أصلاً نحو: "طاب زيد داراً، أو علماً" فلا يقال: زيد هو الدارُ، والعلمُ، ويُسمّى هذا النوع تمييزاً لمتعلّقه؛ لأنّ العلم، والدار يتعلقان بزيد .

وثالثها: أن يكون التمييز اسماً غير صفتي لكن يحتمل الوجهين، يحتمل أن يكون عبارةً عن نفس المميز فيصحّ حمله عليه كما يقال في "طاب زيد أباً": زيد هو الأب، ويحتمل أن يكون عبارةً عن متعلّقه فلا يصحّ حمله عليه حينئـذ ولا يقال: زيد هو الأب؛ لأنّه ابن، بل يقال: زيد له الأب، وعلامتـه: أن يـصحّ الإضافة إليه، فيقال : دار زيد، أو علم زيد، أو أب زيد، لأنّ المضاف إنما يكون متعلق المضاف إليه لا عينه، فإن كان التمييز محتمل الوجهين كما في الـصورة الثالثة (جَازَ أَنْ يَكُوْنَ) التمييز (لَهُ) أي: عبارةً عنه، وصفةً له، ومطابقـاً بـه في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، (وَلِمُتَعَلَّقِهِ) أي: وجاز أن يكون ذلك التمييز عبارةً عن متعلقه، وصفةً له، ومطابقاً به؛ لأنّه محتمل الوجهين مثلاً "طاب زيد أباً" فإنّ (أباً) اسم يحتمل جعله لما انتصب عنه بأن يُطلَـق عليـه ويكون عبارةً عنه فيقال: زيد هو الأب، ويترجم حينئذ بالفارسـية: "خـوش است زيد از آن رو كه او پدر است" ويحتمل أن يكون التمييز عبـارةً عـن متعلقه بأن يكون الأب غيره وزيد ابنه، ويترجم حينئذ بقولنا: "خوش است زيد

وَإِلاَّ فَهُـوَ لِمُتَعَلَّقِـهِ فُيُطَابِـقُ فِيهِمَـا مَـا قُصِـدَ

ازان رو كه او را پدر است"، ويعلم المعنى المقصود بقيام القرينة الدالة على تعيين أحد الاحتمالين، وكذلك قولنا: "طاب زيد أبوةً" يحتمل الاحتمالين فجاز أن يكون المراد أبوةَ زيد بالنسبة إلى ابنه، وجاز أن يكون المراد أُبُوَّةَ مَنْ وَلَدَه وهو أبوه [1]، (وَإِلاَّ) أي: وإن لم يصحّ جعل التمييز محمولاً على الاسم الناصب له كما في النوع الثاني وهو قولنا: "طاب زيد داراً أو علماً" فإنّه لا يصحّ أن يقال: زيدٌ هو العلم أو الدار، (فَهُوَ لِمُتَعَلَّقِهِ) أي: يتعين التمييز حينئذ أن يكون لمتعلقه، ولا يجوز أن يكون لما انتصب عنه لعدم صدقه عليه (فُيُطَابِقُ) أي: يجب أن يؤتى بالتمييز مفرداً، أو تثنيةً، أو جمعاً (فِيهِمَا) أي: في كلا الوجهين، سواءٌ جاز أن يكون له ولمتعلقه، أو لم يجز (مَا قُصِدَ) أي: قصده المتكلم من التمييز، ويأتي بالتمييز موافقاً لما أراد رفع الإبهام منه فتقول إذا أردت من التمييز نفس المميز بالمعنى الأول: "طاب زيد أباً، والزيدان أبوين، والزيدون آباءً"، لأنّه في المعنى خبر عن ذلك الاسم فيجب مطابقته به، وإذا أردت التمييز بالمعنى الثاني وهو كونه صفةً لمتعلقه، وقصدتَ أباه فقط أفردت أباً؛ لأنّه مفرد وإن تعدّد الأبناء فتقول: "طاب الرجل أباً"، و"طاب الرجلان أباً"، و"طاب الرجال أباً"

(١)- ليت شعري ما حملهم على عدم التفريق بين المعنيين؛ لأن الكلام إذا كان محتملاً لمعنىً خلاف المقصود يجب رفع الالتباس، وإذا كان مراد القائل المعنى الأول التبس مراده بالمعنى الثاني ولا قرينة على أحدهما، (نقلاً: من هامش المخطوطة) .

إِلاَّ إِذَا كَانَ جِنْساً إِلاَّ أَنْ يُقْصَدَ الأَنْوَاعُ، وَإِنْ كَانَ صِفَةً وَطَبِقَهُ ، وَاحْتَمَلَتْ الْحَالَ

وإذا قصدتَ آباءه وأجداده قلت: "طاب زيد أبوين، وآباءً"، وتقول في ما لا يصحّ حمله عليه: "طاب زيد داراً، أو دارين، أو دوراً" (**إِلاَّ إِذَا كَانَ**) التمييز (**جِنْساً**) يقع على القليل والكثير فلاحاجة إلى التثنية والجمع فيفرد التمييز على كل حال نحو: "طاب زيد علماً، والزيدان علماً، والزيدون علماً"، (**إِلاَّ أَنْ يُقْصَدَ الأَنْوَاعُ**) المختلفة من الجنس فحينئذ يطابق ما قصدت من النوعين أو الأنواع ويثنى ويجمع نحو: "طاب زيد علمين، أو علوماً" إذا أردت علم الصرف، والنحو، والمعاني مثلاً .

(**وَإِنْ كَانَ**) التمييز (**صِفَةً**) كما في النوع الأول لا اسماً محضاً وهي اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبَّهة، واسم التفضيل، وغيرها، سواءٌ كان صفةً لفظاً نحو: "لله دَرُّه فارساً"، أو مؤوّلاً بالصفة نحو: "كفى زيد رجلاً" أي: كاملاً في الرجولية، كانت تلك الصفة خاصةً (**لَهُ**) ولا يكون لمتعلقه فإذا قيل: "طاب زيد والداً" كان الوالد هو زيد، ولا يحتمل أن يكون المراد والداً له بخلاف الاسم المحض كما في: "طاب زيد أباً" فإنّه يحتمل المعنيين كما مرّ، (**وَطَبِقَهُ**) أي: ويجب أن تكون تلك الصفة مطابقةً له في الإفراد، والتثنية، والجمع والتذكير، والتأنيث؛ لكونها حاملةً لضميره فيقال: "طاب زيد فارساً، والزيدان فارسين، والزيدون فارسين، وهند فارسةً"، (**وَاحْتَمَلَتْ الْحَالَ**) يعني : ويحتمل أن

وَلاَيَتَقَدَّمُ الْتَمْيِيْزُ عَلَى عَامِلِهِ، وَالأَصَحُّ أَنْ لاَّ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْفِعْلِ خِلاَفاً لِلْمَازِنِيِّ

تكون تلك الصفة حالاً من الاسم المنتصب عنه ويقال: إنّ (فارساً) في قولنا: "طاب زيد فارساً" حال من زيد كما يصحّ أن يقال: إنّه تمييز منه؛ لاستقامة المعنى في كلا الوجهين، لتكن زيادة لفظ (مِنْ) فيهما نحو: "لله دَرُّه من فارس"، وقولهم: "عزّ من قائلٍ" يؤيد كونه تمييزاً؛ لأنّ (مِنْ) تزاد في التمييز لا في الحال، وأيضاً المقصود مدحه بالفروسية مطلقاً لا مفيداً بحال كونه فارساً، وهذا المعنى يحصل من التمييز فنصبهما على التمييز أرجح، و لذا قالوا: احتملت الحال .

(**وَلاَ يَتَقَدَّمُ الْتَمْيِيْزُ عَلَى عَامِلِهِ**) [١] أي: مميزه إذا كان عامله اسماً تاماً بالاتفاق فلا يقال: "عندي زيتاً رطل"، ولا "سمناً منوان"، ولا "درهماً عشرون"؛ لأنّه عاملٌ ضعيفٌ فلا يعمل فيما قبله .

وأمّا إذا كان عامله فعلاً ففيه اختلاف كما قال: (**وَالأَصَحُّ**) أي: القول الأصحّ من الأقوال فيه: (**أَنْ لاَّ يَتَقَدَّمَ**) التمييز (**عَلَى**) عامله (**الْفِعْلِ**) أيضاً مع قوّة عمله فلا يقال: "نفساً طاب زيدٌ"، لأنّ التمييز في المعنى فاعل الفعل المذكور فكما لا يتقدم الفاعل على الفعل لا يتقدم ما هو بمعناه؛ لأنّ معنى "طاب زيد نفساً": طاب نفسُ زيدٍ، (**خِلاَفاً لِـ**) أبي عثمان (**الْمَازِنِيِّ**) [٢] تلميذ أبي الحسن

---

(١)- لأنّ التمييز بيان والبيان قبل الإجمال ممتنع، وقيل: إنّه في المعنى فرع عن الفاعل، والفاعل لا يصحّ تقدمه، فالفرع أحدر، (**شرح الوافية**) .

(٢)- هو الإمام بكر بن محمّد بن بقيّة، وقيل: ابن عدي بن حبيب أبو عثمان البصري من بني مازن =

وَالْمُبَـــرِّدِ .

الأخفش[١]، (وَ) أبي العباس (الْمُبَـــرِّدِ)[٢] وهو تلميذ المازني، فإنهما قالا بجـــواز تقديم التمييز على فعله نظراً إلى قوّة العامل ومتمسكاً بقول الشاعر[٣]:

أ تهجر سلمى[٤] بالفـــراق حبيبهـــا وما كاد نفساً بالفـــراق تطيـــب[٥]

فـــ:(نفساً) تمييز قدّمه الشاعر على فعله (تطيب) .

وأجاب الجمهور عن استدلالهم بأجوبة كثيرة، أيسرها وأخـــصرها: أنّ رواية النصب غير صحيحة، والصحيح: "وما كاد نفسٌ بالفراق تطيب" .

A- شيبان بن ذهل، توفي سنة (٢٤٩هـــ) أو(٢٤٨هـــ)، ينظر ترجمته: "مراتب النحويين": (صـــ: ١٢٦) النحويين": (صـــ: ١٢٦)، "بغية الوعاة": (٤٦٣/١)، "الأعلام": (٤٤/٢)، "تاريخ الأدب العربي": (١٦٢/٢)، "وفيات الأعيان": (٢٨٣/١)، "معجم الأدباء": (صـــ: ٧٥٧)، "إنباه الرواة": (٢٨١/١) وغيرها .

(١)- تقدمت ترجمته: (صـــ: ١٠١) .

(٢)- تقدمت ترجمته: (صـــ: ٢٠٦) .

(٣)- القائل هو الأعشى [تقدّمت ترجمته: (صـــ: ٢٤٩)] أو المخبل السعدي [تقدّمت ترجمته : (صـــ: ٢٧٣)] أو قيس المعروف بـــ: (مجنون ليلى) .

(٤)- يروى مكان (سلمى): "ليلى" .

(٥)- **تخريج البيت:** "ديوان الأعشى": (صـــ: ١٧٣)، "لسان العرب": (٤٥٨/١) (سبب)، (٨٢/١٣) (ثمن)، (٣٣١/١٤) (رقا)، "شرح ابن يعيش": (٤٣/٢)، "الإنصاف": (صـــ: ٨٢٨)، "اللباب": (٣٠٠/١)، "أسرار العربية": (صـــ: ١٩٧)، "همع الهوامع": (٢٥٢/١)، "الدرر اللوامع": (٢٠٨/١)، "المقتضب": (٣٦/٣ - ٣٧) وغيرها .

[الْمُسْتَثْنَى]

الْمُسْتَثْنَى: مُتَّصِلٌ وَمُنْقَطِعٌ، فَالْمُتَّصِلُ: هُوَ الْمُخْرَجُ عَنْ مُتَعَدَّدٍ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيْراً

[الْمُسْتَثْنَى]

ولمّا فرغ عن ذكر التمييز شرع في أحكام المستثنى لمشاركتهما في معنى تخصيص الشيء من عموم ما يتناوله اللفظ السابق فقال: (**الْمُسْتَثْنَى**) أي: من المنصوبات المستثنى، ولا يتوهم من ذكر المستثنى في المنصوبات أنّ جميع أنواعه منصوباتٌ، بل المنصوب منها ما سيذكره وباقي الأقسام ذكره ههنا تبعاً للمناسبة في المعنى والاستطراد، وهو نوعان: (**مُتَّصِلٌ**) لكونه من جنس المستثنى منه، (**وَمُنْقَطِعٌ**) لعدم دخوله في المستثنى منه، ولهذا يُسمّى منفصلاً أيضاً، (**فَالْمُتَّصِلُ هُوَ الْمُخْرَجُ عَنْ**[1] **مُتَعَدَّدٍ**) أي: عمّا يكون فيه تعدُّد وكثرة، إمّا بحسب الإفراد نحو: "جاءني القوم إلا زيداً"، أو بحسب الأجزاء نحو: "ضربت زيداً إلا رأسه"، والتعدد قد يكون (**لَفْظاً**) أي: من حيث اللفظ نحو: "جاءني الرجال إلا زيداً" فـ:(زيداً) مخرَج عن (الرجال) وهو صيغة الجمع، والجمع يدلّ على الأفراد المتعددة لفظاً، (**أَوْ**) يكون التعدُّد فيه (**تَقْدِيْراً**) أي: من حيث المعنى دون اللفظ نحو: "جاءني القوم إلا زيداً" فـ:(زيداً) مخرَج عن (القوم) وهو مفرد لفظاً، وجمع معنىً؛ لأنّه موضوع لأفراد كثيرة من الرجال .

---

(١) في بعض نسخ المتن: (من) بدل (عن) .

بِـ:(إِلاَّ) وَأَخَوَاتِهَا، وَالْمُنْقَطِعُ: الْمَذْكُوْرُ بَعْدَهَا غَيْرَ مُخْرَجٍ

وقيل: معنى قوله: (لفظاً) المخرج عن متعدّد ملفوظ نحو: "جاءني القوم إلاّ زيداً"، أو متعدَّد مُقدَّر نحو: "ما ضربت إلاّ زيداً"، تقديره: ما ضربت أحداً إلاّ زيداً، ويحتمل أن يكون المراد من قوله: (لفظاً أوتقديراً) تعميم المستثنى بأن يكون المستثنى ملفوظاً كما في: "جاءني القوم إلاّ زيداً" ويكون المستثنى مقدَّراً محذوفاً نحو: "جاءني زيد ليس إلاّ"، تقديره: ليس الأمر إلاّ هذا الكلام، فحذفوا المستثنى تخفيفاً (بِـ: إِلاَّ) أي: بلفظ (إلاّ) الموضوع للاستثناء، والباء في قوله: (بـ: إلاّ) متعلق بقوله: (المخرج)، (وَأَخَوَاتِهَا) أي: أخوات إلاّ وهي: غير، وسوى، وحاشا، وغير ذلك من حروف الاستثناء، واحترز بهذا عمّا يكون مستثنى بغير هذه الألفاظ فإنهم لا يسمّونه المستثنى في اصطلاحهم، وذلك كالمخرج بصيغة الاستثناء نحو: "جاءني القوم استثني منهم زيدٌ، أو مستثنى منهم زيد"، أو المخرج بالبدلية نحو قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيْلاً ﴾ (١) أو المخرج بالشرط نحو: "أكْرِمْ القوم إن دخلوا الدار" فإنّ معناه: أكرم كلّهم إلاّ من لم يدخل، (وَالْمُنْقَطِعُ) أي: المستثنى المنقطع (هُوَ الْمَذْكُوْرُ بَعْدَهَا) أي: بعد إلاّ وأخواتها (غَيْرَ مُخْرَجٍ) عن ما قبله نحو: "ما جاءني القوم إلاّ حماراً" فـ:(حماراً) مذكور بعد (إلاّ) لكن ليس مخرج عن ما قبله، لأنّ القوم لا يتناوله فكيف يخرج عنه، وتسميته استثناءاً تجوُّزٌ، لمشابهته بصورة

(١)- سورة آل عمران : [الآية : ٩٧] .

وَهُوَ مَنْصُوْبٌ إِذَا كَانَ بَعْـــدَ (إِلاَّ) غَيْرِ الْصِّفَـــةِ فِيْ كَلاَمٍ مُوْجَبٍ

استثناءَ ههنا بل (إلاّ) للاستيناف بمعنى (لكن) فمعنى "ما رأيت القوم إلاّ حماراً": لكن حماراً رأيته .

ولمّا فرغ عن تعريف المستثنى بقسميه شرع في بيان إعرابه وهي علـــى أربعة أنواع :

النوع الأول: ما قال: (وَهُوَ) أي المستثنى [١] (مَنْصُوْبٌ) وجوباً في خمسة مواضع، وقدّم كونه منصوباً إشارةً إلى أنّه الأصل في الاستثناء ولذا عدّده مـــن المنصوبات وإلاّ فهو مجرور، ومرفوع أيضاً، كما سيجيء .

فالموضع الأول: من النصب (إِذَا كَانَ) المستثنى واقعاً (بَعْدَ إِلاَّ غَيْرِ الْصِّفَةِ).

اعلم: أنّ لفظة (إلاّ) على نوعين، استثنائيةٌ، وصفتيةٌ بمعنى (غير) كمـــا يجيء بيانها في آخر هذا الفصل، والمراد من (إلاّ) ههنا الاستثنائية لا الصفتية؛ لأنّ (إلاّ) التي للصفة لا يجب نصب ما بعدها بل ما بعدها تابع لما قبلها في الإعراب، كما في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيْهِمَا آلِهَةٌ إِلاَ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾[٢]، وكما في قولك: "جاءني رجال إلاّ زيد"، ورأيت رجالاً إلاّ زيداً"، و"مررت برجالٍ إلاّ زيـــدٍ"، (فِيْ كَلاَمٍ مُوْجَبٍ) المراد من الموجب ههنا ما ليس بنفي ولا نهي ولا اســـتفهام، وفيه احتراز عمّا إذا وقع في كلام غير موجب كما في قولك : "ما جاءني القوم

---

(١)- مطلقاً متصل ومنقطع .

(٢)- سورة الأنبياء : [الآية : ٢٢] .

أَوْ مُقَدَّماً عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْـهُ، أَوْ مُنْقَطِعـاً فِـيْ الأَكْثَـرِ

إلاّ زيداً"؛ لأنّ (زيداً) حينئذ يجوز رفعه على البدل من القوم، ويجوز نصبه على الاستثناء، وأمّا إذا وجد فيه الشرطان يعني كان الكلام موجباً ووقع المستثنى بعد إلاّ غير الصفة فيجب نصبه نحو: "جاءني القوم إلاّ زيداً" .

والموضع الثاني: من وجوب النصب ما قال: (أَوْ) كان المستثنى (مُقَدَّماً [1] عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ) سواءٌ كان في كلام موجب أو غير موجب نحو: "جاءني إلاّ زيداً أهل البلد"، أو "ما جاءني إلاّ زيداً أحدٌ" .

والموضع الثالث: من وجوب النصب ما قال: (أَوْ مُنْقَطِعـاً) أي: كـان المستثنى منقطعاً غير مخرج عمّا قبله، سواءٌ كان في كلام موجب نحو: "جـاءني القوم إلاّ حماراً"، أو في كلام غير موجب نحو: "ما جاءني القوم إلاّ حماراً"، وإنما وجب النصب في هذه المواضع الثلاثة لشبه المستثنى بالمفعول في كونه فضلةً (فِيْ الأَكْثَرِ) أي: وجوب النصب فيما إذا كان المستثنى منقطعاً قول أكثر النحويين، وقال بعضهم: لا يجب، بل يجوز فيه الرفع على البدل بدليل قول الشاعر [2]:

---

(١)- **واعلم**: أنّه إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه وجب أن يتأخر عمّا نسب إلى المستثنى منه، نحو: "ما جاءني إلاّ زيداً أحد"، وإن تأخر عن المنسوب وجب تأخره عن المستثنى منه نحو: "القوم إلاّ زيداً ضربت"، (نجم الدين) .

(٢)- ينسب هذا البيت لجران العود عامر بن الحارث النميري، شاعر وصّاف أدرك الإسلام، له ديوان شعر، انظر: "الشعر والشعراء": (صـ: ٧٢٢)، "المقاصد النحوية": (٤٩٢/١)، "الأعلام": (٤٥٠/٣)، "شرح ابن يعيش": (٥٠٥/١) وغيرها .

أَوْ كَانَ بَعْدَ (خَلاَ) وَ(عَدَا) فِيْ الأَكْثَرِ

وَبلدةٍ ليس بها أنيسٌ إلاّ اليعافيرُ وإلاّ العيسُ[1]

فإنّ (اليعافير، والعيس) مرفوعان مستثنيان من (الأنيس) وهي ليست من جنس (الأنيس) وقد رفعهما الشاعر .

وأجابوا عن ذلك: أنّه شبّه اليعافير والعيس بما يكون مؤنساً لمجاورتهما بهذا المكان فكأنهما مؤنسان على وجه الاستعارة فكان المستثنى متصلاً لا منقطعاً.

والموضع الرابع: من وجوب النصب ما قال: (أَوْ كَانَ) المستثنى (بَعْدَ) لفظ (خَلاَ، وَعَدَا فِيْ الأَكْثَرِ) نحو: "جاءني القوم خلا زيداً، وعدا عمراً" أي: خلا بعضهم زيداً، وعدا بعضهم عمراً، وإنما وجب النصب ههنا؛ لأنّ خلا وعدا فعلان، والمستثنى بهما مفعول به لهما، ونصب المفعول به واجب، وإنما قال: (في الأكثر)؛ لأنّ بعضهم قالوا بجواز الجرّ فيهما ؛ لأنهما حرفا جرٍّ [2] فيكون ما

---

(١)- تخريج البيت: "ديوان جران العود": (صـ: ٩٧)، "لسان العرب": (١٩٨/٦) (كنس)، "همع الهوامع": (٢٢٥/١)، "شرح المفصل": (٨٠/٢)، "خزانة الأدب": (١٢١/٤)، "جواهر الأدب": (صـ: ١٦٥)، "أوضح المسالك": (٢٦١/٢) ، "شرح أبيات سيبويه": (١٤٠/٢)، "شرح الأشموني": (٥٠٥/١)، "الدرر": (١٦٢/٣)، "رصف المباني": (صـ: ٤١٧)، "المقتضب": (٣١٩/٢) وغيرها .

(٢)- بدليل قول الأعشى الشاعر: توفي نحو (٧هـ)، يعدّ في الطبقة الأولى من شعراء الجاهلية أدرك الإسلام ولم يسلم، ينظر ترجمته: "الشعر والشعراء": (صـ: ٢٦٣)، "الأغاني": (٥/١٢)، "طبقات فحول الشعراء": (صـ: ٦٥)، "الأعلام": (٣٤١/٧) وغيرها .

أَوْ (مَـا خَـلاَ) وَ(مَـا عَـدَا)

بعدهما مخفوضاً بهما .

(أَوْ) الموضع الخامس: من وجوب النصب إذا كان المستثنى مذكوراً بعد لفظ (مَا خَلاَ، وَمَا عَدَا) نحو: "جاءني إخوتك ما خلا زيداً"، و"جاءني القوم ما عدا عمراً"[1]، وإنما لزم النصب فيهما لتعيين الفعلية فيهما وزوال الحرفية بلحوق ما المصدرية بهما ؛ لأنّ ما المصدرية لا يدخل إلاّ على الفعل فوجب النصب

= حـلا اللهِ لا أرجـو سـواك وإنمـا أعـدّ عيـالي شعبـةً مـن عيالكـا .

تخريج البيت: "خزانة الأدب": (٣١٤/٣)، "الدرر": (١٦٤/٤)، "شرح التصريح": (٣٦٣/١)، "لسان العرب": (٢٤٢/١٤) (خلا)، "المقاصد النحوية": (١٣٧/٣)، "همع الهوامع": (٢٢٦/١، ٢٣٢)، "جواهر الأدب": (صـ: ١٨٢)، "شرح الأشموني": (٥٢٣/١) وغيرها .

(الشاهد فيه): قوله: (خلا اللهِ) حيث جرَّ لفظ الجلالة (اللهِ) على أنّ (خلا) حرف جرٍّ، (مصباح الراغب) .

(١)- ومنه قول لبيد بن ربيعة العامري [تقدّمت ترجمته: (صـ: ١٦٢)]:

ألا كـل شيء مـا خـلا اللهَ باطـل وكـل نعيـم لا محـالـة زائـل .

تخريج البيت: "ديوان لبيد بن ربيعة": (صـ: ٢٥٦)، "سمط اللآلي": (صـ: ٢٥٣)، "شرح التصريح": (٢٩/١)، "شرح شواهد العيني": (١٥٠/١)، "شرح المفصل": (٧٨/٢)، "العقد الفريد": (٢٧٣/٥)، "لسان العرب": (٣٥١/٥) (رجز)، "مغني اللبيب": (١٣٣/١)، "همع الهوامع": (٣/١)، "أسرار العربية": (صـ: ٢١١)، "أوضح المسالك": (٢٨٩/٢)، "الدرر": (١٦٦/٣)، "خزانة الأدب": (٢٥٥/٢)، "شرح الأشموني": (٢٦/١) وغيرها .

(الشاهد فيه): قوله: (ما خلا اللهَ) حيث نصب لفظ الجلالة على أنّه مفعول به لتقدُّم خلا (ما) المصدرية .

وَ(لَيْسَ) وَ(لاَ يَكُوْنُ) وَيَجُوْزُ فِيْهِ النَّصْبُ، وَيُخْتَارُ الْبَدَلُ فِيْ مَا بَعْدَ (إِلاَّ) فِيْ كَلاَمٍ غَيْرِ مُوْجَبٍ وَذُكِرَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مِثْلُ: ﴿ مَا فَعَلُوْهُ إِلاَّ قَلِيْلٌ ﴾ وَ ﴿ إِلاَّ قَلِيْلاً ﴾

فيهما بالمفعولية، (وَلَيْسَ، وَلاَ يَكُوْنُ) أي: وكذلك يجب النصب بعد (ليس) و(لا يكون)؛ لأنهما من الأفعال الناقصة الناصبة للخبر، والمستثنى بعدهما خبرهما، واسمهما ضميرٌ فيهما نحو: "جاءني القوم ليس زيداً" أي: ليس بعضهم زيداً، و"جاءني القوم لا يكون زيداً" أي: لا يكون بعضهم زيداً، ويجب النصب في خبرهما كما لا يخفى .

والنوع الثاني: من إعراب المستثنى ما قال: (وَيَجُوْزُ فِيْهِ) أي: في المستثنى النصب على الاستثناء، (وَيُخْتَارُ الْبَدَلُ) أي: بدل المستثنى من المستثنى منه فيكون إعرابه تابعاً لإعرابه (فِيْمَا) يكون المستثنى واقعاً (بَعْدَ) لفظ (إِلاَّ) لا فيما سواها من ألفاظ الاستثناء، وأن يكون الاستثناء (فِيْ كَلاَمٍ غَيْرِ مُوْجَبٍ) لأنّه إن كان مذكوراً بعد "خلا، وعدا، وما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون"، أو كان في كلام موجب وجب النصب كما مرّ آنفاً، (وَذُكِرَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ) صريحاً في اللفظ لا تقديراً، واحترز به عمّا لم يذكر المستثنى منه، فإنّه يعرب على حسب العوامل كما سيجيء، فإذا اجتمعت الشرائط الثلاثة (مِثْلُ) قوله تعالى: ﴿ مَا فَعَلُوْهُ إِلاَّ قَلِيْلٌ ﴾[1] برفع قليل، ﴿ وَإِلاَّ قَلِيْلاً ﴾ بنصب قليلاً، فإنّ المستثنى مذكور بعد إلاّ،

---

(١)- سورة النساء : [الآية : ٦٦] .

وَيُعْرَبُ عَلَى حَسْبِ الْعَوَامِلِ إِذَا كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ غَيْرَ مَذْكُوْرٍ وَهُوَ فِيْ غَيْرِ الْمُوْجَبِ لِيُفِيْدَ مِثْلُ: مَا ضَرَبَنِيْ إِلاَّ زَيْدٌ

والكلام غير موجب، وذكر المستثنى منه صريحاً وهو صيغة الجمع فالرفع والنصب فيه جائزان، النصب على الاستثناء، ويختار الرفع بالبدلية على أن يكون بدلاً من ضمير (فعلوا) وهو مرفوع فاعل الفعل فيكون (قليل) مرفوعاً أيضاً .

والنوع الثالث: من إعراب المستثنى ما يحتمل الرفع، والنصب، والجرّ جميعاً على حسب العوامل، وهو ما قال: (**وَيُعْرَبُ عَلَى حَسْبِ الْعَوَامِلِ**) أي: موافقاً لاقتضاء العامل الذي قبله فإذا اقتضى العاملُ الفاعلَ كان مرفوعاً نحو: "ما ضربني إلاّ زيد"، وإن اقتضى العاملُ المفعولَ به صار منصوباً نحو: "ما رأيت إلاّ زيداً"، وكذلك إذا اقتضى المفعولُ المطلقَ نحو: "ما ضربته إلاّ ضربةً"، وإذا كان العامل عليه جارّاً انجرّه نحو: "ما مررت إلاّ بزيد" ويسمّى هذا الاستثناء مفرّغاً لتفرُّغ العامل الذي قبله للمستثنى وعدمِ اشتغاله بالمستثنى منه، وهذا إنما يكون (**إِذَا كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ غَيْرَ مَذْكُوْرٍ وَهُوَ فِيْ غَيْرِ الْمُوْجَبِ لِيُفِيْدَ**) أي: ليفيد الكلام ويصحّ الاستثناء، وهذا علّة لقوله: (وهو في غير الموجب)؛ لأنّه لو كان المستثنى منه غير مذكور، والكلامُ موجبٌ فسد المعنى ولم يصحّ الاستثناء نحو: "جاءني إلاّ زيد"، و"ضربني إلاّ زيد"، لأنّ تقديره: جاءني جميع الناس إلاّ زيد، وضربني جميع الناس إلاّ زيد، وهذا ممتنع ومحال عادةً ولا قرينة على تخصيص بعض الناس ، بخلاف ما إذا كان الكلام غير موجب (**مِثْلُ: مَا ضَرَبَنِيْ إِلاَّ زَيْدٌ**)،

إِلاَّ أَنْ يَسْتَقِيْمَ الْمَعْنَى مِثْلُ: مِثْلُ: قَرَأْتُ إِلاَّ يَوْمَ كَذَا، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ: مَا زَالَ زَيْدٌ إِلاَّ عَالِماً وَإِذَا تَعَذَّرَ الْبَدَلُ عَلَى اللَّفْظِ فَعَلَى الْمَوْضِعِ مِثْلُ: مَا جَاءَنِيْ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ زَيْدٌ

و"ما جاءني إلاّ زيد" فإنّه يفيد معنىً صحيحاً؛ إذ عدم ضرب جميع الناس وعدم مجيئهم ممكن، (**إِلاَّ أَنْ يَسْتَقِيْمَ الْمَعْنَى**) أي: لا يجوز أن يكون المستثنى منه غير مذكور والكلام موجب في وقت من الأوقات إلا إذا استقام المعنى في الكلام الموجب وصحّ الكلام فيجوز .

(**مِثْلُ: قَرَأْتُ إِلاَّ يَوْمَ كَذَا**) أي: قرأت في جميع الأيام إلاّ يوم السبت، أو الجمعة فإنّه صحيح ممكن عادةً لا استحالة فيه، (**وَمِنْ ثَمَّ**) أي: من أجل أنّه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الموجب لفساد المعنى (**لَمْ يَجُزْ**) أن يقال: (**مَا زَالَ زَيْدٌ إِلاَّ عَالِماً**) لأنّ (زال) للنفي وإذا دخل ما النافية على النفي أفاد الإثبات فصار كلاماً موجباً وإن كان منفياً صورةً، وكان المعنى: ثبت زيد على جميع الصفات إلا صفة العلم، وهذا محال، كما لا يخفى .

(**وَإِذَا تَعَذَّرَ الْبَدَلُ**) في المستثنى (**عَلَى اللَّفْظِ**) أي: لفظ المستثنى منه (**فَعَلَى الْمَوْضِعِ**)[1] أي: فيحمل البدل على محلّ المستثنى منه وينظر إلى موضع المستثنى منه أنّه في موضع الرفع، أو النصب، أو الجرّ، فيعرب المستثنى على وفقه (**مِثْلُ: مَا جَاءَنِيْ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ زَيْدٌ**) فـ:(زيد) مرفوع بأنّه بدل من (أحد) وهو مرفوع محلاً؛

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (أبدل على الموضع) بدل (فعلى الموضع) .

وَلاَ أَحَدَ فِيْهَا إِلاَّ عَمْرٌو وَمَا زَيْدٌ شَيْئاً إِلاَّ شَيْءٌ لاَ يُعْبَأُ بِهِ، لأَنَّ (مِنْ) لاَ تُزَادُ بَعْدَ الإِثْبَاتِ وَ(مَا)

لأنّه في موضع الفاعل أي: ماجاءني أحد، ووجه تعذُّر البدل من لفظه سيبيّنه «المصنِّف» بنفسه، (**وَلاَ أَحَدَ فِيْهَا إِلاَّ عَمْرٌو**) [1] فـ:(عمرو) مرفوع بأنّه بدل من (أحد) وهو مرفوع محلاً ؛ لأنّه في الأصل مبتدأ اسم لا التي لنفي الجنس، ولا يمكن حمله على لفظ المستثنى منه ههنا أيضاً لما سيذكره، (**وَمَا زَيْدٌ شَيْئاً إِلاَّ شَيْءٌ لاَ يُعْبَأُ بِهِ**) [2] أي: لا يعتدّ به ولا يبالى به لحقارته، وهذه الجملة الفعلية صفة لـ:(شيء) الثاني، وإنما وصفه بها حتى يكون الشيء الثاني غير الأول فيصحّ الاستثناء ولا يكون من قبيل استثناء الشيء من نفسه، فـ:(شيء) الثاني مرفوع بأنّه بدل من محل (شيئاً) وهو الرفع؛ لأنّه خبر (ما) التي لنفي الجنس الداخلة على المبتدأ والخبر فمحلّه الرفع وإن صار منصوباً بعد دخول لفظة (ما)، ووجه تعذّر البدل من اللفظ في المثال الأول ما قال: (**لأَنَّ**) كلمة ("**مِنْ**" **لاَ تُزَادُ بَعْدَ الإِثْبَاتِ**) والمستثنى بعد النفي في حكم الإثبات، ويكون قولنا: "ماجاءني من أحد إلا زيد" بمنزلة قولنا: "جاءني من زيد"؛ لأنّ البدل يقوم مقام المبدل منه، وعامل المبدل منه يدخل على البدل وزيادة (مِنْ) في الإثبات غير جائزة .

ووجه تعذُّر البدل من اللفظ في المثالين الأخيرين ما قال: (**وَمَا**) كما في

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (زيد) بدل (عمرو) .

(٢)- قيل: إنما وصفه لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه، (**جامي**) .

وَ(لاَ) لاَ تُقَدَّرَانِ عَامِلَتَيْنِ بَعْدَهُ؛ لأَنَّهُمَا عَمِلَتَا لِلنَّفْيِ، وَقَدْ انْتَقَضَ النَّفْيُ بِـ:(إِلاَّ) بِخِلاَفِ: لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئاً إِلاَّ شَيْئاً؛ لأنها عَمِلَتْ لِلْفِعْلِيَّةِ

المثال الثالث (**وَلاَ**) كما في المثال الثاني (**لاَ تُقَدَّرَانِ**) أي: لا تكونان ولا تجعلان (**عَامِلَتَيْنِ بَعْدَهُ**) [1] أي: بعد الإثبات (**لأَنَّهُمَا**) أي: ما، ولا (**عَمِلَتَا**) تثنية الماضي، والضمير يعود إلى (ما، ولا) أي: عمل (ما، ولا) كان (**لِلنَّفْيِ**) أي: لوجود معنى النفي فيهما وكونهما مشابهتين فعملتا عمل ليس، (**وَقَدْ انْتَقَضَ النَّفْيُ**) وزالت تلك المشابهة (**بِـ: إِلاَّ**) أي: بدخول إلاّ، لأنّ الاستثناء يجعل الكلام المنفي مثبتاً في المستثنى، فلو قلنا: إنّ (عمرو) بدل من (أحد)، و(شيء) الثاني بدل من (الشيء) الأول وكانا منصوبين للَزِمَ دخول (لا، وما) عليهما؛ إذ البدل يوجب تكرار العامل، ويلزم دخول (لا، وما) على المثبت وهو باطل لفظاً ومعنىً، فإذا تعذّر حمله على لفظ المستثنى منه حملناه على محلّه، ومحله الرفع .

ولمّا ورد على «المصنّف» أنّكم قلتم بانتقاض النفي بالاستثناء في (ما، ولا) وقد انتقض النفي في قولنا: "ليس زيد شيئاً إلا شيئاً لا يُعبأ به" أيضاً، وقد عملت (ليس) في الاسم والخبر مع أنّه يجوز هذا القول بالاتفاق .

فقال في جوابه: إنّ قولنا: "ما زيدٌ شيئاً إلا شيء لا يعبأ به" (**بِخِلاَفِ: لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئاً إِلاَّ شَيْئاً**) لا يعبأ به" ويجوز ههنا أن يكون (شيء) الثاني منصوباً بدلاً من لفظ (شيئاً) الأول، (**لأَنَّهَا**) أي : كلمة ليس (**عَمِلَتْ لِلْفِعْلِيَّةِ**) لأنها فعل

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (بعد الإثبات) بدل (بعده) .

فَلاَ أَثَرَ فِيهَا لِنَقْضِ مَعْنَى النَّفْيِ لِبَقَاءِ الأَمْرِ الْعَامِلَةِ هِيَ لأَجَلِه، وَمِنْ ثَمَّ جَازَ: لَيْسَ زَيْدٌ إِلاَّ قَائِماً، وَامْتَنَعَ: مَا زَيْدٌ إِلاَّ قَائِماً

من الأفعال الناقصة وهي تعمل عملها نفياً وإثباتاً، لا يشترط فيها وجود معنى النفي كما في (ما، ولا)، (فَلاَ أَثَرَ فِيهَا) أي: في (ليس) (لِنَقْضِ مَعْنَى النَّفْيِ) بالاستثناء (لِبَقَاءِ الأَمْرِ) العلّة (الْعَامِلَةِ هِيَ) أي: (ليس) (لأَجَلِه)[1] أي: وإن انتفى في هذا المثال معنى النفي في (ليس)، لكن السبب الذي تعمل (ليس) لأجله وهو الفعلية باق فيه الآن كما كان ولا ضير إن زال النفي؛ لأنّ الحكم يبقى ببقاء العلة والعلة باقية .

ثم اعلم : أنّ قوله: (العاملة) صفة لقوله: (الأمر) وإنما أنّث الصفة مع تذكير الموصوف لكون فاعلها مؤنثاً والصفة إذا كانت بحال متعلق الموصوف لا يجب مطابقتها بالموصوف في التذكير والتأنيث بل بمتعلقه كما سيجيء .

(وَمِنْ ثَمَّ) أي: من أجل أنّ عمل (ليس) للفعلية، وأنّه لا أثر لنقض معنى النفي في انتقاض عملها (جَازَ) هذا التركيب (لَيْسَ زَيْدٌ إِلاَّ قَائِماً) بنصب (قائماً) على أنّه خبرُ (ليس) مع انتقاض معنى النفي بالاستثناء لبقاء الفعلية التي عملت (ليس) بها، (وَامْتَنَعَ) هذا التركيب و لم يجز أن تقول: (مَا زَيْدٌ إِلاَّ قَائِماً) بنصب (قائماً) على أنّه خبر (ما)؛ لأنّ عمل (ما) إنما هو بشرط النفي، وإذا انتفى الشرط انتفى المشروط، بل تقول: "ما زيد إلاّ قائم" برفع (قائم) .

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (من أجله) بدل (لأجله) .

وَمَخْفُوْضٌ بَعْدَ (غَيْرَ)، وَ(سُوَى)، وَ(سِوَاءَ)، وَبَعْدَ (حَاشَا) فِيْ الأَكْثَرِ
وَإِعْرَابُ (غَيْرَ) فِيْهِ كَإِعْرَابِ الْمُسْتَثْنَى بِـ: (إِلاَّ) عَلَى التَّفْصِيْلِ

والنوع الرابع: من إعراب المستثنى ما قال: (وَمَخْفُوْضٌ) أي: المستثنى (بَعْدَ) لفظ (غَيْرَ، وَسِوَى)[1] بقصر الألف، (وَسِوَاءَ) بمدّ الألف؛ لأنّ هذه الأسماء لازم الإضافة، والمستثنى يصير مضافاً إليه بهذه الألفاظ والمضاف إليه مجرور أبداً، (وَ) كذا يكون المستثنى مخفوضاً (بَعْدَ حَاشَا)؛ لكونها حرف جرّ (فِيْ الأَكْثَرِ) أي: في قول أكثر النحاة خلافاً «للمبرّد»[2] فإنّه يقول: هو فعل من التحاشي بمعنى جانب فينصب الاسم بأنّه مفعول به، فاعله ضميره كما في (خلا، وعدا)، تقول: "جاءني القوم غير زيد، وسوى زيد، وحاشا زيد" كلها بجرّ زيد، ولما كانت كلمة (غير) اسماً متمكناً لا بدّ فيها من الإعراب لفظاً أراد أن يبين إعرابه فقال: (وَإِعْرَابُ) لفظ (غَيْرَ فِيْهِ) أي: في الاستثناء دون الصفة إذ هو معرب حينئذ بإعراب موصوفه (كَإِعْرَابِ) الاسم (الْمُسْتَثْنَى بِـ: إِلاَّ) لأنّه لما استعمل (غير) بمعنى (إلاّ) كان ما بعده مستثنىً منه لا محالة، ولا يمكن أن يعرب ما بعده بإعراب المستثنى لكونه مضافاً إليه، وإعرابه لا يكون غير الجرّ، وبقي لفظ الاستثناء خالياً من الإعراب فأعطيناه إعراب المستثنى لكونه قريباً محتاجاً إليه فهو أحقّ بأخذه، (عَلَى التَّفْصِيْلِ) المذكور في باب المستثنى، أي: كما أنّ المستثنى

---

(١)- في بعض نسخ المتن زيادة: (سُوىً) بعد قوله: (سوىً).

(٢)- تقدّمت ترجمته: (صـ: ٢٠٦).

وَ(غَيْــرُ) صِفَــةٌ

بـــ:(إلاّ) غير الصفة إذا كان في كلام موجب لم يجز إلا النصب فكذلك ههنا، تقول: "جاءني القوم غير زيد" بنصب (غير)، لا غيرُ، وكما أنّه إذا تقدّم المستثنى بـــ:(إلاّ) على المستثنى منه وجب النصب، فكذلك ههنا، تقول: "ما جاءني غير زيد القوم" بنصب (غير) وكما أنّه إذا كان المستثنى بـــ:(إلاّ) منقطعاً وجـــب النصب كذلك ههنا وجب النصب، تقول: "ما جاءني القوم غير حمار" بنصب غير، وكما أنّ المستثنى بـــ:(إلاّ) إذا كان في كلام غير موجب والمستثنى منـــه مذكور جاز النصب، والإبدال، فكذلك ههنا، تقول: "ما جاءني القوم غير زيد" بنصب (غير) على الاستثناء، ورفعه على البدلية، ويكون البدل مختاراً، وكما أنّ المستثنى إذا كان في كلام غير موجب ولم يكن المستثنى منه مذكوراً يعرب على حسب العوامل، فكذلك ههنا يعرب (غير) حسب اقتضاء العوامـــل، فتقـــول: "ما جاءني غير زيد"، و"ما ضربت غير زيد"، و"ما ضربت زيداً غير ضـــربةٍ"، و"ما ضربت زيداً غير يوم الجمعة".

ولمّا وقع ذكر لفظ (غير) في بحث الاستثناء كثيراً، وإنّه قد يكون بمعـــنى الصفة، وقد يكون بمعنى الاستثناء وكذلك لفظ (إلاّ) قد يكون بمعنى الاستثناء، وقد يكون بمعنى الصفة أراد «المصنّف» أنْ يبين معناهما ومواضـــع اســـتعمالهما فقال: (وَغَيْرُ صِفَةٌ) يعني لفظ (غير) في الأصل موضوعة لمعنى الصفة بمعنى المغائر، كما تقول: "هذا غير هذا" تعني: هذا الشيء مغائر لهذا الشيء، كالمثل بمعـــنى

حُمِلَتْ عَلَى (إِلاَّ) فِيْ الاِسْتِثْنَاءِ كَمَا حُمِلَتْ (إِلاَّ) عَلَيْهَا فِيْ الْصِّفَةِ إِذَا كَانَتْ تَابِعَةً

المماثل، فتقول على المعنى الصفتية : "جاءني رجل غير عاقل"، وقد يجيء بمعنى الاستثناء كما في قولك: "جاءني القوم غير زيد"، ولفظ (إلاّ) في الأصل موضوع لمعنى الاستثناء، وقد تجيء للصفة بمعنى (غير)، وذلك لاشتراك كلّ منهما في مغائرة ما بعده لما قبله فيجيء كلّ واحد منهما بمعنى الآخر، ولهذا قال: (**حُمِلَتْ عَلَى إِلاَّ فِيْ**) معنى (**الاِسْتِثْنَاءِ**) فيستعمل (غير) حينئذ بمعنى (إلاّ) ويزول عنه الصفة، ويجري عليه إعراب المستثنى كما تقدَّم ويتّضح لك الفرق بين المعنيين في مثل قولهم: "له عليّ درهم غير دانق" فإنْ رفعتَ (غير) على أن يكون صفةً موضحةً لـ:(درهم) فمعناه: "له عليّ درهم كامل الذي هو غير الدانق"، ويكون إقراراً بالدرهم الكامل، وإن قلت: بنصب (غير) على أن يكون (غير) للاستثناء كان معناه: "له عليّ درهم إلاّ دانقاً"، ويكون إقراراً بالدرهم الناقص بدانق .

(**كَمَا حُمِلَتْ إِلاَّ**) وإن كانت في الأصل حرفاً موضوعةً للاستثناء، وأصل الحرف أن لا يكون صفةً إلا أنها حملت (**عَلَيْهَا**) أي: على (غير) (**فِيْ الْصِّفَةِ**) فيستعمل حينئذ (إلاَّ) بمعنى الصفة وتزول عنه الاستثناء (**إِذَا كَانَتْ**) الشرط متعلق بـ:(حملت) الثاني، يعني: إنما يحمل إلا على الصفة إذا كانت إلاّ (**تَابِعَةً**) أي :

لِجَمْعٍ مَنْكُوْرٍ غَيْرِ مَحْصُوْرٍ لِتَعَذُّرِ الاسْتِثْنَاءِ مِثْلُ: ﴿ لَوْ كَانَ فِيْهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾

واقعةً (لِجَمْعٍ [1] مَنْكُوْرٍ [2] غَيْرِ مَحْصُوْرٍ) أي: بعد الجمع المنكّر غير المعرّف باللام وغير المحصور، فيترك ههنا معناه الأصلي ويأخذ المعنى العارضي (لِتَعَذُّرِ الاسْتِثْنَاءِ) حينئذ وإذا تعذّر المعنى الحقيقي وجب المصير إلى المجازي وهو الصفتية، ووجه تعذُّر الاستثناء في الجمع المنكّر الغير المحصور؛ لأنّ الاستثناء إمّا متصلٌ أو منقطعٌ، فالمتصل يلزم دخول المستثنى في المستثنى منه جزماً، والمنفصل يلزم عدم دخوله جزماً، والجمع المنكّر الغير المحصور ليس نصاً في إحداهما؛ لأنّ الجمع المنكّر الغير المحصور كـ: رجال مثلاً يحتمل أن يتناول ثلاثة فقط، ولا يكون المستثنى من جملة الثلاثة، ويحتمل أن يكون من جملتها، فيتعذّر فيه كلا النوعان من الاستثناء فوجب المصير إلى الصفة كما في (مِثْلِ) قوله تعالى شأنه: ﴿ لَوْ كَانَ فِيْهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [3] أي: لو كان في الأرض والسماء آلهة غير الله الواحد القهار لفسدت السموات والأرضين، واختلّ نظامهما بأن يريد أحدٌ

---

(١)- لأنها لو كانت تابعةً لمفرد منفي لم يتعذّر الاستثناء، (**رصاص**).

(٢)- لأنّ النكرة في سياق النفي للعموم فيتناول المستثنى فيصحّ الاستثناء نحو: "ما جاءني أحد إلاّ زيد"، والله أعلم، (**حاشية مصباح الراغب**).

(٣)- سورة الأنبياء: [الآية: ٢٢].

وَضعُــفَ فِــيْ غَيْــرِهِ

آلهة وحملت على الصفة، واسم الجلالة مرفوع؛ لأنّه مع (إلاّ) بمعنى (غير) صفةُ آلهة، وذلك لأنّ (إلاّ) حرف لا يقع صفةً، وكذلك اسم الجلالة علم لا يقع صفةً لكن بعد التركيب صحّ أن يقع صفةً، كما في قولك: "جاءني رجل في الــدار" الجار مع المجرور وقع صفــةٌ لــ:(رجل)، ولا يقع أحدهما بغير الآخر صفة له .

وإذا علمت معنى المتن، **فاعلم**: فوائد القيود: فقيّد (إلاّ) بكونهــا تابعــةً لجمعٍ؛ لأنها لو كانت تابعةً لمفردٍ منفيٍ لم يتعذّر الاستثناء؛ لأنّ النكرة في موضع النفي للعموم فيتناول المستثنى ويصحّ الاستثناء نحو: "ما جاءني أحد إلا زيــد"، وقيّد الجمع بقوله: (منكور) احترازاً عن الجمع المعرّف باللام؛ لأنّــه حينئــذ للاستغراق والعموم فيتناول المستثنى قطعاً ويصحّ الاستثناء نحو: "جاءني الرجال إلا زيداً" سواءٌ كان الجمع بصيغة الجمع كــ: الرجال، أو بلفظ الجمع كــــ: القوم، والرهط، وقيّد الجمع المنكور بقوله: (غير محصور) لأنّه لو كان الجمــع محصوراً كما في الأعداد لم يتعذّر الاستثناء نحو: "لفلان عليّ عشرة إلا واحداً"، (**وَضَعُفَ**) أي: حمل (إلاّ) على الصفة (**فِيْ غَيْــرِهِ**) أي: في غير الجمع المنكور غير المحصور قول ضعيف [1] كما في قول الشاعر [2]:

---

(١)- لعدم تعذّر الاستثناء فلا يعدل عنه إلى غيره وهو الأصل .

(٢)- ينسب هذا البيت لعمرو بن معديكرب بن ربيعة الزبيدي أبو ثور، توفي نحو: (٢١هــ)، فارس اليمن، وفد على النبي ﷺ فأسلم، ثم ارتدّ في اليمن ثم رجع إلى الإسلام، له ديوان، ينظر ترجمته: =

وَإِعْـرَابُ (سِـوَىً) وَ(سَوَاءٍ) النَّـصْبُ عَلَـى الْظَـرْفِ

وَكُـلُّ أَخٍ مُـفَـارِقُـهُ أَخُـوْهُ لَعَمْـرُ أَبِيْـكَ إِلاَّ الْفَـرْقَـدَانِ [1]

فالشاعر جعل (الفرقدان) مرفوعاً بأنّه صفة فعل (أخ) مع أنّ كل أخ ليس جمعاً منكوراً غير محصور بل هو محصور بكلمة (كلّ)، وهو لفظ السُّور فكان ينبغي أن يقول: (إلا الفرقدين) بجعل (إلاّ) للاستثناء.

(وَإِعْرَابُ) لفظ (سِوَىً) بالقصر (وَسَوَاءً) بالمدّ (الْنَّصْبُ عَلَى الْظَّرْفِ) يعني أنهما اسمان لظرف المكان منصوبان على الظرفية من حيث المعنى؛ لأنّك إذا قلت: "جاءني القوم سوى زيد" كأنّك قلت: "جاءني القوم مكان زيد"، (عَلَى الأَصَحِّ) وهو مذهب «سيبويه» فهما عنده لازم الظرفية منصوبان محلاً دائماً، وعند «الكوفيين» يجوز خروجهما عن الظرفية، وإعرابهما على حسب العوامل بالرفع، والنصب، والجرّ، كلفظ (غير) لكن تقديراً لا لفظاً في لفظ سوى [2].

- "الشعر والشعراء": (صـ: ٣٧٩)، "الأغاني": (١٥/٢٠٠)، "الأعلام": (٥/٨٦)، "شرح ابن يعيش": (١/٧٦) وغيرها.

(١)- تخريج البيت: "كتاب سيبويه": (١/٣٧١)، "المقتضب": (٤/٤٠٩)، "الكامل": (٤/٧٦)، "المفصل": (صـ:٧٠)، "الإيضاح": (٢/٢٩٣)، "شرح الوافية": (١/٢٥٥)، "شرح ابن يعيش": (٢/٨٩)، "شرح الرضي": (١/٢٤٧)، "خزانة الأدب": (٢/٥٢)، "لسان العرب": (ألا)، "شرح الأشموني": (١/٢٣٤) وغير ذالك.

(٢)- لزيادة الفائدة والتوسع انظر: "مصباح الراغب"، "شرح المفصل"، "شرح ابن يعيش"، "علل النحو"، "شرح الأشموني"، "المقاصد النحوية"، "المقتضب" وغير ذلك.

[خبر كان وأخواتها]

خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا: هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُوْلِهَا، مِثْلُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِماً، وَأَمْرُهُ

[خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا]

(خَبَرُ كَانَ) أي: من المنصوبات خبر كان، أو هذا بيان خبر كان، (وَأَخَوَاتِهَا) كـ:(صار، وأصبح، وأضحى) وغيرها من الأفعال الناقصة (هُوَ) الاسم (الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُوْلِهَا) أي: دخول كان وأخواتها، فيه احتراز عمّا هو المسند إليه بغير دخول كان وإحدى أخواتها كخبر المبتدأ، والمفعول الثاني من باب علمت .

فإن قيل: لم لم يذكر «المصنِّف» اسم كان في المرفوعات كما ذكره غيره فيها ؟

قلنا: لأنّه فاعلٌ حقيقةً عند «المصنِّف» لا ملحق به، فأدرجه في الفاعل بخلاف خبر (كان) فإنّه ملحق بالمفعول وليس بمفعول فذكره على حدة، والحق أنّ اسم كان أيضاً ملحق بالفاعل وليس بفاعل حقيقةً؛ لأنّه لا يتمّ الكلام به، ولو كان فاعلاً لتمّ الكلام به، ولهذا سُمّيت أفعالاً ناقصةً، (مِثْلُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِماً)[1] فـ:(قائماً) منصوب بأنّه مسند خبر (كان)، و(زيد) مرفوع فاعل (كان) على رأي «المصنِّف»، واسم (كان) على مذهب الجمهور، (وَأَمْرُهُ) أي: حكم

---

(١)- يرد عليه: (قائم) في: "كان زيد أبوه قائم" مع أنّه ليس بخبرها ؟
وأجيب: بأنّ المراد المسند إلى اسمها واقعاً بعد دخولها...، (جامي) .

كَأَمْـــرِ خَبَرِ الْمُبْتَـــدَا، وَيَتَقَدَّمُ مَعْرِفَـــةً، وَقَـــدْ يُحْذَفُ عَامِلُـــهُ

(كان) وشأنه في جميع الأحكام (**كَأَمْرِ** [1] **خَبَرِ الْمُبْتَدَا**) في أقسامه، وأحكامـــه، وشرائطه، كجواز وقوعه مفرداً أو جملةً اسميةً أو فعليةً، وفي وجوب اشـــتمال الجملة الواقعة خبرِ (كان) على عائد إلى اسمها، وفي جواز تقديم الخـــبر علـــى الاسم فتقول: "كان زيد قائماً"، و"كان زيد أبوه قائمٌ"، و"كان زيد قام أبوه"، و"كان قائماً زيد"، ثم استثنى من هذه الكلّية صورةً واحدةً وهي ما ذكره بقوله: (**وَيَتَقَدَّمُ**) خبر (كان) على اسمها حال كونه (**مَعْرِفَةً**) [2] نحو: "كان المنطلق زيدٌ" بخلاف خبر المبتدأ، وأمّا خبر (كان) وإن كان معرفةً فلا يلتـــبس باسمهـــا؛ لأنّ اسمها مرفوع وخبرها منصوب، وهذا إذا كان الإعراب في الاسم والخبر لفظياً، وأمّا إذا كان الإعراب في كليهما تقديرياً فلا يتقدّم خبرها على اسمها كمـــا في قولك: "كان الفتى هذا"، و"كانت الحبلى السكرى"، لحصول الالتباس فلا بـــدّ أن يكون الأول اسمه والثاني خبره .

(**وَقَدْ يُحْذَفُ عَامِلُهُ**) أي: عامل خبر كان وهو لفظ كان عند قيام قرينة، وهذا الحكم أي: حذف كان مخصوص بلفظ كان ومشتقاته دون أخواتها؛ لأنها لا تحذف، وإنما اختصت بالحذف (كان) لكثرة الاستعمال المقتضي للتخفيف في

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (على نحو) بدل (كأمر) .

(٢)- أو مساوياً لاسمها في التخصيص نحو: "كان أفضل منك أفضل مني" .

فِيْ نَحْوِ: النَّاسُ مَجْزِيُّوْنَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرّاً فَشَرٌّ، وَيَجُوْزُ فِيْ مِثْلِهَا أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ

كان، (فِيْ نَحْوِ [1]: **النَّاسُ مَجْزِيُّوْنَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرّاً فَشَرٌّ**) [2] أي: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شرّاً فجزاؤهم شرّ، (وَيَجُوْزُ فِيْ مِثْلِهَا) أي: في مثل هذه الصورة يعني كل موضع يجيء بعد (إنْ) الشرطية اسم منصوب وجزاؤها بالفاء الداخلة على الاسم المفرد (**أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ**) من الإعراب :

الوجه الأول: نصب الاسم الأول ورفع الثاني كما في المتن، تقديره: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شرّاً فجزاؤهم شرٌّ، وهو أقوى الوجوه لقلّة الحذف .

والوجه الثاني: عكسه أي: رفع الاسم الأول ونصب الثاني، تقديره: إن كان في عملهم خير فكان جزاؤهم خيراً إلى آخره .

والوجه الثالث: رفع الاسمين معاً يعني: "إن خير فخير" .

والوجه الرابع: نصبهما أي: "إن خيراً فخيراً، وإن شرّاً فشرّاً"، تقديره: إن كان عملهم خيراً فكان جزاؤهم خيراً إلى آخره، وهذان الوجهان متوسطان في القوّة والضعف لتوسط الحذف بين الوجه الأول والثاني .

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (في مثل) بدل (في نحو) .

(٢)- هذا القول من أقوال النبي ﷺ، انظر: "الأسرار المرفوعة" لعلي القاري الحنفي: (صـ: ٣٦٨) .

وَيَجِبُ الْحَذْفُ فِيْ مِثْلِ: أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ أَيْ: لأَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقاً .

(وَيَجِبُ الْحَذْفُ) أي: حذف كان (فِيْ مِثْلِ) أي: في كل موضع حذفت كان وأقيم (ما) مقامها، واختصت (ما) بقيامها مقامها لمجيئها زائدةً كثيراً، ولمشابهتها ببعض أحوات كان في المعنى، وهي ليس، (أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ، أَيْ: لأَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقاً) أي: لأجل انطلاقك انطلقت، فحذف اللام الجارة لكثرة حذفه من (أنْ) المصدرية ثم حذفت (كان) لأنها من الأفعال العامة تحذف كثيراً في كلامهم مع دلالة (أنْ) المصدرية عليه؛ لأنها تقتضي الفعل والفعل المحذوف يكون من الأفعال العامة؛ إذ لا دليل على الفعل الخاص، وبدّل الضمير المستتر في (كنت) بالمظهر لتعذّر المستتر بحذف الفعل فصار: (أنْ أنت منطلقاً) ثم زيدت (ما) بعد (أنْ) عوضاً عن (كان)، وأدغمت نون (أنْ) في (ما) فصار: أمّا أنت منطقاً انطلقت، وإنما وجب حذف (كان) منها؛ لأنّ (ما) عوض عنها فلو أتى بـ: (كان) لزم اجتماع العوض والمعوّض منه .

* * * * *

[اسْمُ إِنَّ وَأَخَواتِهَا]

اسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا: هُـوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُوْلِهَـا مِثْـلُ: إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ .

[اسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا]

ولّما فرغ من بيان خبر (كان) وأخواتها شـرع في بيـان اسـم (إنّ) وأخواتها، (**اسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا**) أي: من المنصوبات اسم (إنّ) من الحروف المشبَّهة بالفعل وأخواتها، وهي (أنّ، وكأنّ، ولكنّ، وغيرها) كما سيجيء في الحروف المشبَّهة بالفعل، (**هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ**) وهذا شامل للمبتدأ، واسمِ (كان) وأخواتها، وإذا قال: (**بَعْدَ دُخُوْلِهَا**) أي: دخول (إنّ) وإحدى أخواتها، خرج منه المبتـدأ، واسم (كان)، وغيرهم، (**مِثْلُ: إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ**) فـ:(زيداً) منصوب بأنّه اسم (إنّ)؛ لأنّه مسند إليه بعد دخول (إنّ)، وحكمه حكم المبتدأ في سائر الأحكام؛ لأنّـه في الأصل مبتدأ وسيجيء استيفاء البحث في باب الحروف .

[المنصوب بـ: (لا) التي لنفي الجنس]

الْمَنْصُوْبُ بِـ: (لاَ) الَّتِيْ لِنَفْيِ الْجِنْسِ: هُوْ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُوْلِهَا، يَلِيْهَا

[الْمَنْصُوْبُ بِـ: (لاَ) الَّتِيْ لِنَفْيِ الْجِنْسِ]

ولمّا فرغ عن اسم (إنّ) وأخواتها شرع في (لا) التي لنفي الجنس (**الْمَنْصُوْبُ بِـ: لاَ الَّتِيْ لِنَفْيِ الْجِنْسِ**) أي: من المنصوبات، أو هذا بيان المنصوب بـ: لا التي لنفي الجنس، وإنما قال: (المنصوب بـ: (لا) ... إلخ) ولم يقل: اسم لا، كما قال: (اسم إنّ، وخبر كان) لأنّ اسم (لا) ليس من المنصوبات دائماً بل قد يكون مبنياً نحو: "لا رجل في الدار".

والفرق بين (لا) التي لنفي الجنس وبين (لا) التي بمعنى ليس: أنّ الأول لنفي الجنس والماهية، والثاني لنفي فرد من أفراد الجنس، مثلاً إذا قيل: "لا رجلَ في الدار" لنفي الجنس كان معناه: "أنّ ليس في الدار هذا الجنس" فإذاً لا يجوز أن يكون فيها واحدٌ، أو اثنان، أو ثلاثةٌ، وما فوقها أصلاً، وإذا قيل: "لا رجلٌ في الدار" بمعنى (ليس) كان معناه: نفي فرد واحد من جنس الرجال فقط، ويجوز أن يكون معه واحد آخر، (**هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ**) قوله هذا شامل للمبتدأ، ولاسَمِيْ كان، وإنّ، واسم ما ولا المشبّهتين بـ: (ليس) فلما قال: (**بَعْدَ دُخُوْلِهَا**) أي: دخول (لا)، خرج منه هذه الأسماء كلُّها.

ثم ذكر شرائط عملها وهي ثلاثةٌ: فقال: (**يَلِيْهَا**) أي: يلي المسندُ إليه (لا) فالضمير المستتر في (يلي) يعود إلى المسند إليه، والبارز إلى (لا)

نَكِرَةً مُضَافاً أَوْ مَشَبَّهاً بِهِ مِثْلُ: لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ ظَرِيْفٍ فِيْهَا، وَ: لاَ عِشْرِيْنَ دِرْهَمــاً لَكَ، فَــإِنْ كَــانَ مُفْــرَداً

(نَكِرَةً) حال من الضمير في (يلي) العائد إلى المسند إليه أي: حال كون ذلــك المسند إليه نكرةً (مُضَافاً) أي: حال كون ذلك المسند إليه مضافاً (أَوْ مُشَبَّهاً بِهِ) أي: بالمضاف بأنْ يكون متعلقاً بشيء هو من تمام معناه، وإنما اشترط كونه والياً لــ: (لا) لأنّه لو كان الاسم منفصلاً عن (لا) لم ينصبه كما سيجيء، وشرط كونه نكرةً؛ لأنّه لو كان معرفةً لم ينصبه كما سيجيء، ولزم كونه مــضافاً أو مشبّهاً بالمضاف؛ لأنّه لو كان نكرةً مفردةً يكون مبنياً.

(مِثْلُ: لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ ظَرِيْفٌ [1] فِيْهَا) هذا مثال لاسم (لا) الذي يليها نكرةً مضافاً، فــ:(غلام) منصوب بأنّه اسم (لا) التي لنفي الجنس متصل بــ: (لا)، ونكرة مضاف إلى (رجل)، و(ظريف) خبرها، و(فيها) خبر ثان لها، والــضمير فيه راجع إلى (الدار)، وإنما أتى بالخبر الثاني لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كــلّ غلام رجل، وليكون إشارةً إلى نوعي الخبر، الظرف، وغير الظرف، (وَلاَ عِشْرِيْنَ دِرْهَماً لَكَ) هذا مثال لاسم (لا) الذي يليها نكرةً مشبّهاً بالمضاف؛ لأنّه مميّــز، و(درهماً) تمييزه، والمميَّز مع المميِّز بمنْزلة المضاف والمضاف إليه من حيث أنّ كلّ واحد منهما عامل فيما بعده، ومن حيث أنّ ما بعدهما متمّم ومخــصّص لمــا قبلهما، (فَإِنْ كَانَ) اسم (لا) لنفي الجنس (مُفْرَداً) أي: غير مضاف ولا مشبّهــاً

---

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (ظريف).

فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً أَوْ مَفْصُوْلاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ (لاَ) وَجَبَ الرَّفْعُ وَالتَّكْرِيْرُ

بالمضاف (**فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا**) أي: حركة أو حرف (**يُنْصَبُ**) الاسم (**بِهِ**) من الحرف والحركة إذا كان معرباً يعني إن كان نصبه حالة الإعراب بالفتحة بني على الفتحة نحو: "لا رجلَ في الدار"، وإن كان بالكسر بُني على الكسرة نحو: "لا مسلماتٍ في الدار"، وإن كان نصبه بالحرف بني على ذلك الحرف نحو: "لا غلامَين في الدار"، و"لا ناصرين في الدار"، ووجه بنائه تضمّنه لحرف الجرّ؛ لأنّ معنى قولنا: "لا رجل في الدار": لا من رجل في الدار، لأنّه جواب عن سؤال محقّق أو مقدّر كأنّه قيل: هل من رجل في الدار ؟ فيقال: لا من رجل في الدار، ليكون الجواب مطابقاً للسؤال لكن لما جرى ذكر (**مِنْ**) في السؤال استغنى عنه في الجواب وحذفت فصار الاسم مبنياً، وبني على الفتح لخفته، ولمناسبته عمل (لا) وهو النصب .

(**وَإِنْ** [1] **كان**) اسم لا (**مَعْرِفَةً**) كما في قولك: "لا زيد في الدار ولا عمرو" (**أَوْ**) كان (**مَفْصُوْلاً بَيْنَهُ**) أي: بين اسم (لا) (**وَبَيْنَ**) نفس (**لاَ**) كما في قولك: "لا في الدار رجل ولا امرأة" (**وَجَبَ الرَّفْعُ**) أي: رفع الاسم المذكور بعده، (**وَالتَّكْرِيْرُ**) [2] أي : تكرار (لا) في كلتا الصورتين، أمّا وجه وجوب الرفع

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (وإذا) بدل (وإن) .

(٢)- في بعض نسخ المتن: (والتكرار) بدل (والتكرير) .

وَمِثْـــلُ: (قَضِيَـــةٌ وَلاَ أَبَـــا حَسَنٍ لَهَـــا) مُتَـــأَوَّلٌ

في المعرفة فلأنّ (لا) معناها نفي الجنس، والمعرفة ليس بجنس فإذا بطل معناهـــا بطل عملها؛ لأنّ عملها ضعيف إنما تعمل لمشابهته (ليس) فوجـــب المـــصير إلى أصل إعراب اسمه وهو الرفع بالابتداء، وأمّا وجه وجوب التكرار فلأنّه مبني على جواب سائل سأل صريحاً أو تقديراً "أ زيدٌ في الدار أم عمرو" فوجب التكرير في الجواب ليكون مطابقاً للسؤال، وأمّا وجه وجوب الرفع في صـــورة الفـــصل فلبطلان عمل (لا) بالفصل لضعف عمله، وأمّا التكريـــر فلمطابقـــة الجـــواب السؤالَ المحقّقَ أو المقدّرَ كأنّه قال قائل: "أ في الدار رجل أم امـــرأة" فقلـــت: "لا في الدار رجل ولا امرأة".

ولمّا ورد على «المصنّف» أنّ قاعدتكم منقوصة بقولهم المشهور: "قـــضية ولا أبا حسن لها"، لأنّ (أبا الحسن) معرفة وهو كنية سيّدنا **علي بن أبي طالب**[1]، وهو اسم (لا) التي لنفي الجنس مع أنّه لا رفع ههنا ولا تكرار فقال: (وَمِثْلُ)[2] قولهم: (**قَضِيَةٌ وَلاَ أَبَا حَسَنٍ لَهَا**) هذا مثل يُضرب به في قضية مشكلة لا يُعـــرف حلّها؛ لأنّ سيّدنا علياً كان ماهراً في قضاء الخصومات وحلّ المشكلات فـــإذا لم يجدوا مثله قالوا: "قضية لا أبا حسن لها"، (**مُتَأَوَّلٌ**) بالنكرة، أي: قـــضيةٌ ولا مثل أبي حسن لها، و(المثل) لا يكتسب التعريف من المضاف إليه كما سيجيء،

---

(١)- تقدّمت ترجمته: (صـــ: ٤٠).

(٢)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل).

وَفِيْ مِثْلِ: لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ خَمْسَةُ أَوْجُهٍ، فَتْحُهُمَا، وَفَتْحُ الأَوَّلِ

فحُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، أو بأنّ المراد من أبي الحسن ههنا ليس بخصوص سيّدنا علي رضي الله تعالى عنه، بل صفة المشتهر هو بها، فيكون نكرةً كقولهم: "لكلّ فرعون موسى".

(وَفِيْ مِثْلِ: لاَ حَوْلَ [1] وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ) [2] أي: في ما تكرّر النكرة مع (لا) مع غير فصل يجوز في المعطوف والمعطوف عليه (خَمْسَةُ أَوْجُهٍ) من الإعراب.

الوجه الأول: (فَتْحُهُمَا) وكونهما مبنيّان على الفتحة فيقال: "لا حولَ ولا قوّةَ إلاّ بالله" كما هو المشهور والمنقول في رواية الحديث على أنّ (لا) في كلا الموضعين لنفي الجنس، وخبرهما محذوف أي: كائنان أو حاصلان.

(وَ) الوجه الثاني: (فَتْحُ الأَوَّلِ) على أنّ (لا) الأولى لنفي الجنس واسْمُه

(١)- الحول: الحركة، تقول: حال الشخص، إذا تحرّك ... فكأنّ القائل إذا قال: "لا حول ولا قوّة إلاّ بالله" يقول: لا حركة ولا استطاعة إلاّ بمشية الله.

(٢)- كلمات من حديث شريف قصد بها «المصنّف» رحمه الله تعالى مجرد التمثيل، أخرجه "أحمد": (٤٢٢/٣)، و"الترمذي": (الحديث: ٣٥٨١)، والنسائي: في "عمل اليوم والليلة": (٣٥٥)، و"الحاكم": (٢٩٠/٤)، والخطيب: في "تاريخه": (٧٨/٦)، والمزي: في"تهذيب الكمال": (٤٧/٢٤)، وانظر: "تحفة الأشراف": (٢٨٨/٨) (الحديث: ١١٠٩٧)، و"المسند الجامع": (٥٣٢/١٤) «..... قال يحيى: وحدثني بعض إخواننا أنه قال: لما قال: (حي على الصلاة) قال: لا حول ولا قوة إلاّ بالله، وقال: هكذا سمعنا نبيكم صلى الله عليه وسلم يقول ..... اهـ».

وَنَصَبُ الْثَّانِيْ، وَرَفْعُهُ، وَرَفْعُهُمَا وَرَفْعُ الأَوَّلِ عَلَى ضُعْفٍ، وَفَتْحُ الْثَّانِيْ

مبني على الفتحة، (وَنَصَبُ الْثَّانِيْ) على أنّ (لا) الثانية زائدة لتأكيد النفي و(قوة) عطف على لفظ (لا حول)، وخبره (إلاّ بالله) فيقال:"لا حولَ ولا قوّةَ إلاّ بالله".

(وَ) الوجه الثالث: (رَفْعُهُ) [1] أي: رفع الثاني مع فتح الأول بأن تكون (لا) الأولى لنفي الجنس ويكون اسمه مبنياً على الفتح، و(لا) الثانية للعطف زيدت لتأكيد النفي والعطف على محل المعطوف عليه لا على اللفظ، ومحله الرفع، لأنّه في الحقيقة مبتدأ فيقال: "لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله" .

(وَ) الوجه الرابع: (رَفْعُهُمَا) بأن تلغى (لا) من العمل ويكون (حول) مبتدأً، و(قوة) عطف عليه، و(إلا بالله) خبره، كما في قوله تعالى: ﴿ لاَ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ ﴾ [2]، ووجه إلغائها: ليكون الجواب مطابقاً للسؤال فكأنّه قيل: أ حولٌ بغير الله وقوةٌ ؟ فيقال: "لا حولٌ ولا قوّةٌ إلاّ بالله" .

(وَ) الوجه الخامس: (رَفْعُ الأَوَّلِ) بأن يكون (لا) بمعنى (ليس)، و(حول) مرفوعاً اسمه، لكن هذا أي كون (لا) بمعنى (ليس) رافعةً مبنيٌ (عَلَى ضُعْفٍ) أي: قولٌ ضعيفٌ؛ لأنّ عمل (لا) بمعنى (ليس) قول شاذ كما مرّ في المرفوعات، (وَفَتْحُ الْثَّانِيْ) بأن يكون (لا) لنفي الجنس، واسمه (قوة) مبنياً على الفتح فتقول: "لا حولٌ ولا قوّةَ إلاّ بالله" ، ومعنى الكلمة على جميع التقادير : أن لا رجوع لنا

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (وفتح الأول ورفع الثاني) بدل (ورفعه) .

(٢)- سورة البقرة : [الآية : ٢٥٤] .

وَإِذَا دَخَلَتْ الْهَمْزَةُ لَمْ تُغَيِّرْ الْعَمَلَ، وَمَعْنَاهَا الاِسْتِفْهَامُ وَالْعَرَضُ وَالْتَّمَنِّيْ

عن معصية الله تعالى إلاّ بعصمة الله، ولا طاقة لنا في طاعة الله تعالى إلاّ بعونه وتوفيقه، (وَإِذَا دَخَلَتْ الْهَمْزَةُ) بمعنى الاستفهام وغيره على (لا) التي لنفي الجنس (لَمْ تُغَيِّرْ [1] الْعَمَلَ) [2] أي: عمل (لا) في مدخولها إعراباً وبناءً، لأنّ الهمزة لا تغيّر عمل العامل بخلاف ما إذا دخل الجارّ عليها فإنّه يتغير عملها ويصير الاسم مجروراً كقولك: "آذيتني بلا جرم"، و"وجدته بلا مالٍ"، (وَمَعْنَاهَا) أي: معنى الهمزة إذا دخلت على (لا) (الاِسْتِفْهَامُ) حقيقةً كقولك مستفسراً من المخاطب: "أ لا رجلَ في الدار"، (وَالْعَرَضُ) بفتح الأول والثاني: الطمع، والرجاء نحو: "أ لا تُزُولَ عندنا فنحسن إليك"، (وَالْتَّمَنِّيْ) نحو: "أ لا ماءَ فأشربه" وليس في هذين الاستفهام عن ترك النُّزول ووجود الماء؛ إذ هو عالم بعدم الماء، والنُّزول، بل المقصود العرض، والتمني فقط، فـ:(رجل، ونزول، وماء) في هذه الأمثلة أسماء مبنيّة على الفتح كما كانت بغير دخول الهمزة على (لا)، وليس مقصود «المصنِّف» حصر الهمزة في هذه المعاني الثلاثة، لأنها تجيء للإنكار والتوبيخ وغير ذلك بل خصّ هذه الثلاثة بالذكر لاختلاف النحاة فيها، فقال بعضهم : يتغير

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (لم يتغير) بدل (لم تغير) .

(٢)- أي: لم تغير تأثير (لا) في المتبوع ولا في التابع؛ لأنّ الهمزة لا تبطل عمل عامل، تقول: "أ لا رجل في الدار" و"أ لا رجل فيها" بخلاف إذا دخل عليه الجار فإنّه يغير العمل نحو: "آذيتني بلا جرمٍ، ووجدتُه بلا مالٍ"، (مصباح الراغب) .

وَنَعْتُ الْمَبْنِيِّ الأَوَّلُ مُفْـرَداً يَلِيْـهِ: مَبْنِيٌّ وَمُعْرَبٌ رَفْعـاً، وَنَصْبـاً

عمل (لا)، ويجب انتصاب الاسم بعده نحو: "أ لا زيداً تكرمه" فبيّن مـا هـو المختار عنده .

ولَمّا فرغ عن بحث اسم (لا) شرع في حكم توابعه فقال: (وَنَعْتُ) مبتدأ مضاف (الْمَبْنِيِّ) مضاف إليه، وفيه احتراز عن نعت المعرب (الأَوَّلُ) بالرفع صفة المبتدأ أي لا النعت الثاني، أو الثالث فإنّه معرب قطعاً (مُفْرَداً) حال من المبتـدأ أي: حال كون النعت مفرداً دون مضاف أو مشبَّه بالمضاف (يَلِيْهِ) صفة لقوله: (مفرداً) أي يكون النعت الأول مفرداً متصلاً بالمبني غير منفـصل عنـه فـإذا اجتمعت هذه الشروط فيه بأن يكون النعت النعت الأول، ويكون مفـرداً، و يكون متصلاً باسمها، ويكون اسمها مبنياً، ففيه وجهان:

(مَبْنِيٌّ) خبر المبتدأ أي: الوجه الأول أن يكون ذلك النعت المقيّد بالقيود الأربعة مبنياً على الفتحة حملاً للصفة على الموصوف في البناء، ويـصير تابعـاً لمتبوعه في كونه مبنيّاً لوجود الاتحاد بينهما لدلالتهما علـى شـيء واحـد، وللاتصال بينهما لفظاً، ولأنّ النفي في الحقيقة متوجّه إليه؛ لأنّ النفي يتوجّه إلى ما يكون قيداً في الكلام، (وَمُعْرَبٌ) أي: الوجه الثاني أن يكون ذلك النعت معرباً لأنّ الأصل في التوابع التبعية في الإعراب لا في البناء (رَفْعاً وَنَصْباً) أي: إذا جعلت النعت معرباً فحينئذ يجوز أن يكون معرباً بالرفع حملاً له على محلّ الاسم وهـو الابتداء، ويجوز أن يكون معرباً بالنصب حملاً له على لفظ الاسم ومحلّه القريب.

مِثْلُ: لاَ رَجُلَ ظَرِيْـفَ، وَظَرِيْـفٌ، وَظَرِيْفـاً، وَإِلاَّ فَالإِعْـرَابُ

(مِثْلُ [١]: لاَ رَجُلَ ظَرِيْفَ) [٢] بالبناء على الفتح؛ لأنّه نعت أوّل مفردٌ يلي اسم (لا) المبني فيصير مبنياً كمتبوعه، بناءً على الوجه الأول، (وَظَرِيْفٌ) بالرفع والتنوين لكونه معرباً، بناءً على الوجه الثاني وحملاً له على محلّه البعيد وهو الابتدائية، (وَظَرِيْفاً) بالنصب والتنوين لكونه معرباً، بناءً على الوجه الثاني وحملاً له على محله القريب وهو الفتحة، (وَإِلاَّ) أي: وإن لم يكن النعت كذلك مقيداً بالقيود الأربعة بل فات فيها واحد من الشروط الأربعة كما إذا كان النعت واقعاً لاسمها المعرب لا المبني نحو: "لا غلام رجل ظريفاً"، أو لا يكون النعت نعتاً أوّلاً بل نعتاً ثانياً أو ثالثاً نحو: "لا رجل ظريف كريم شريف في الدار"، أو لا يكون النعت مفرداً بل مضافاً نحو: "لا رجل حسن الوجه عندي"، أو لا يكون النعت متصلاً باسمها بل منفصلاً عنه نحو: "لا غلام فيها ظريف" (فَالإِعْرَابُ) أي: ففي كلّ من هذه الوجوه الإعرابُ واجبٌ في نعت اسمها ولا

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل).

(٢)- إنما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن (لا) التي هي سبب البناء؛ إذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن (مِنْ) لاجتماع ثلاثة أشياء فيه. **أحدها**: كونه في المعنى هو المبني الذي وليها، أعني: اسم (لا)، وفي اللفظ متصلاً به. **والثاني**: كون النفي في المعنى داخلاً فيه؛ لأنّ المنفيّ في قولك: (لا رجل ظريف) هو الظرافة لا الرجل، فكأنّ (لا) دخلت عليه، فكأنك قلت: (لا ظريف) فلذا لم تبن صفة المنادى في نحو: "يا زيد الظريف"؛ لأنّ النداء متعلّق بالموصوف. **والثالث**: قربه من (لا) التي هي سبب البناء؛ إذ الفاصل بينهما ليس إلاّ واحداً هو اسم (لا) في المعنى، (شرح الرضي).

وَالْعَطْفُ عَلَى اللَّفْظِ، وَعَلَى الْمَحَلِّ جَائِزٌ فِيْ مِثْلِ: لاَ أَبَ وَابْناً، وَابْـنٌ

يكون مبنياً؛ لأنّه لم يوجد شرائط البناء فيكون معربا بالرفع والتنوين حملاً على محله البعيد، وبالنصب والتنوين حملاً له على اللفظ، أو محله القريب .

ولّما فرغ عن بيان حكم النعت شرع في بيان حكم المعطوف عليه فقال: (وَالْعَطْفُ عَلَى اللَّفْظِ) أي: لفظ اسم (لا) وجعل المعطوف منصوباً تابعاً للفظه جائز، (وَ) كذلك العطف (عَلَى الْمَحَلِّ) بأن يجعل المعطوف تابعاً لمحلّه (جَائِزٌ) أيضاً، (فِيْ مِثْلِ: لاَ أَبَ وَابْناً) بالنصب والتنوين، وجعله معطوفاً على لفظ الأب (وَابْنٌ) أي: ويجوز ابنٌ بالرفع حملاً له على محلّه لصحّة كلا الوجهين بلا ترجيح أحدهما على الآخر، نعم إذا كان المرجّح موجوداً في العبارة مثل رعاية السجع والقافية والتجنيس والمشاكلة فيترجح ذلك الوجه، ولا يجوز أن يكون مبنياً على النصب؛ لأنّه وقع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بحرف العطف، وهـذا المثال شطر من بيت «الفرزدق»[1] في مدح «عبد الملك بن مروان»[2] حيث قال:

فَلاَ أَبَ وابْناً مِثْلُ مـروانَ وابنِـهِ إذا هو بالمَجدِ ارْتَـدَى وتـأزَّرَا [3]

---

(١)- تقدّمت ترجمته : (صـ: ١٥٢) .

(٢)- هو عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي القريشي، أبو الوليد، من أعاظم الخلفاء، كان واسع العلم متعبداً، توفي سنة (٨٦هـ)، انظر: "فوات الوفيات": (٤٠٢/٢)، "الأعلام": (١٦٥/٤)، "شرح الأشموني": (١٤٠/١) وغيرها .

(٣)- تخريج البيت: "أوضح المسالك": (٢٢/٢)، "خزانة الأدب": (٦٧/٤)، "المقاصد النحوية": (٣٥٥/٢)، "الدرر": (١٧٢/٦)، "جواهر الأدب": (صـ: ٢٤١)، "شرح المفصل":(١٠١/٢، ١١٠)=

وَمِثْـــلُ: (لاَ أَبـــاً لَـــهُ)

فإن قيل: «المصنِّف» ذكر حكم النعت والعطف من التوابع ولم يذكر سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيد فما وجه ذلك ؟

قيل: لأنّ حكم سائر التوابع لا نصّ فيها عنهم لكن ينبغي أن يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره «الأندلسي»[1] .

ولمّا ورد على «المصنِّف» أنّ قاعدتكم من أنّ الاسم إذا كان مفرداً غير مضاف فهو مبني على ما ينصب به منقوضةٌ بقولهم: "لا أبا له"بإثبات الألف، "ولا غلامَيْ له" بحذف نون التثنية، و"لا ناصريْ له" بحذف نون الجمع مع أنّ كلّها مفردات، فقال في جوابه: (وَمِثْلُ[2]: **لاَ أَبَا لَهُ**) بإثبات الألف مع أنّ الأسماء الستة إذا لم تكن مضافة فهي بحذف الحرف الآخر والإعراب الحركاتي، فكـــان

= "المقتضب": (٣٧٢/٤)، "اللمع": (صـــ: ١٣٠)، "اللامات": (صـــ: ١٠٥)، "شرح الأشموني" (٢٤٠/١) وغيرها .

(**الشاهد فيه**): قوله: (لا أب وابناً) حيث عطف على اسم (لا) النافية للجنس ولم يكرر وجاء بالمعطوف منصوباً؛ لأنه عطفه على محلّ اسم (لا)، وهو مبني على الفتح في محل النصب .

(١)- هو الإمام القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي، إمام في العربية، توفي سنة (٦٦١هـــ)، ينظر ترجمته: "الأعلام": (١٩/٢)، "غاية النهاية": (١٥/٢)، "الوافي بالوفيات": (١١٢/٢٤)، "بغية الوعاة" (٢٥٠/٢)، "شرح الأشموني": (١١٧/١) وغيرها .

(٢)- أي: كل تركيب يكون بعد اسم (لا) التي لنفي الجنس لام الإضافة وأجري على ذلك الاسم أحكام الإضافة من إثبات الألف في نحو: "أبٌ"، وحذف النون من نحو: "غلامَي"، (جامي)

وَ(لاَ غُلاَمَيْ لَهُ) جَائِزٌ تَشْبِيْهاً لَهُ بِالْمُضَافِ لِمُشَارَكَتِهِ لَهُ فِيْ أَصْلِ مَعْنَاهُ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُــزْ: لاَ أَبــاً فِيْهَــا

القياس أن يقال: "لا أب له"، (**وَلاَ غُلاَمَيْ**) بفتح الميم وسكون الياء تثنية غلام (**لَهُ**) بحذف نون التثنية مع أنّ التثنية والجمع إذا لم يكونا مضافين لا تحذف نوناهما، فكان القياس أن يقال: "لا غلامين له"، و"لا ناصرين له"، فمثل هذا (**جَائِزٌ**) وإن كان غير شائع الاستعمال، (**تَشْبِيْهاً لَهُ**) [1]أي: لاسم (لا) في هذين التركيبين (**بِالْمُضَافِ**) وإنما شبّه هذين المثالين بالمضاف (**لِمُشَارَكَتِهِ**) أي: لمشاركة مثل: "لا أباً له"، و"لا غلامَيْ له" باللام (**لَهُ**) أي للمضاف (**فِيْ أَصْلِ مَعْنَاهُ**) أي: معنى المضاف وهو إفادة الاختصاص [2] في الإضافة اللامية، ولا فرق بينهما في المعنى إلا أنّ اللام مذكور ههنا لفظاً، وفي الإضافة مذكور تقديراً .

(**وَمِنْ ثَمَّ**) أي: لأجل أنّ جواز: "لا أبا له، ولا غُلامَيْ له" للتشبيه بالمضاف في أصل معناه وهو الاختصاص (**لَمْ يَجُزْ: لاَ أَباً فِيْهَا**) و"لا غلامَيْ

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (لشبهه بالمضاف) بدل (تشبيهاً له) .

(٢)- وذلك أنّ أصل معنى المضاف الذي هو (أبوك) وأصله (أبٌ لك)، كان تخصيص الأب بالمخاطب فقط، ثم لما حذف اللام، وأضيف صار المضاف معرفةً، ففي (أبوك) تخصيص أصلي، وتعريف حادث بالإضافة، و(أبٌ لك) شارك (أبوك) في التخصيص الذي هو أصل معناه، (**لجم الدين، شرح الرضي**) .

وَلَيْسَ بِمُضَافٍ لِفَسَادِ الْمَعْنَى خِلاَفاً لِسِيْبَوَيْهِ، وَيُحْذَفُ كَثِيْراً فِيْ مِثْلِ:
(لاَ عَلَيْكَ) أَيْ: لاَ بَأْسَ عَلَيْكَ

بخلاف "لا أباً فيها" فإنّ اختصاص الرجل بالدار لا يستفاد من (في) فلا يجوز .

(وَلَيْسَ) اسم (لا) في مثل هذين التركيبين (بِمُضَافٍ) حقيقةً إلى ضمير (له) يعني إنما قلنا: بمثل: "لا أبا له، ولا غلامَيْ له" مشبّه بالمضاف، وليس بمضاف حقيقةً (لِفَسَادِ [1] الْمَعْنَى) أي: لو قلنا بإضافته إلى الضمير للزم فساد المعنى بالوجهين، الوجه الأول: أن تبقى (لا) بلا خبر وهو غير جائز، الوجه الثاني: أن تعمل (لا) في المعارف، وهو أيضاً غير جائز، (خِلاَفاً لِسِيْبَوَيْهِ) [2] فإنه يقول: إنّ (أبا، وغلامَيْ، وناصري) مضاف إلى هاء الضمير، واللام على الهاء زائدة لتأكيد الإضافة، (وَيُحْذَفُ) أي: اسم (لا) حذفاً (كَثِيْراً) عند قيام القرينة قياساً على المبتدأ؛ لأنه المبتدأ في الأصل (فِيْ مِثْلِ: لاَ عَلَيْكَ، أَيْ: لاَ بَأْسَ عَلَيْكَ) [3] فإنّ اسم (لا) أي لفظ (بأس) محذوف، والقرينة عليه أنّ (لا) لا تدخل على الحرف، وأنّ هذا الكلام يقال لمن خاف أمراً، فالقرينة اللفظية، والمعنوية واقعان على حذف (بأس) .

---

(١)- لأنه لو كان مضافاً كان معرفةً فيلزم الاستواء بين المعرفة وهو "لا أباً له"، وبين النكرة وهو "لا أب له" في المعنى، وهو فاسد لامتناع اتحاد اللفظين مع اختلافهما تعريفاً وتنكيراً، (غاية التحقيق) .

(٢)- في بعض نسخ المتن بزيادة: (ليونس) بعد قوله: (لسيبويه)، [تقدّمت ترجمته: (صـ: ١٠٠)] .

(٣)- سقط من بعض نسخ المتن: (أي: لا بأس عليك) .

[خَبَرُ (مَا، وَلاَ) الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِـــ: (لَيْسَ)]

خَبَرُ (مَا، وَلاَ) الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِـــ: (لَيْسَ): هُوْ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُوْلِهمَا، وَهِيَ لُغَةُ الْحِجَـــازِ، وَإِذَا زِيْـــدَتْ (إِنْ) مَـــعَ (مـــا)

[خَبَرُ (مَا، وَلاَ) الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِـــ: لَيْسَ]

(خَبَرُ مَا، وَلاَ الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِـــ: لَيْسَ) أي: من المنصوبات، أو هذا بيان خبر ما ولا المشبهتين بـــ: ليس في النفي ودخولهما على الجملة الاسمية، (هُوَ الْمُسْنَدُ) هذا شامل لخبر المبتدأ، وخبر كان، وخبر إنّ، وغيرها فلما قال: (بَعْدَ دُخُوْلِهمَا) خرج خبر ما سواهما (وَهِـــيَ) أي: انتصاب خبر (ما و لا)، وإنما أنّث الـــضمير رعايةً للخبر، وهو (لُغَةُ) أهل (الْحِجَازِ) [1]، وأمّا عند «بني تميم» فهما لا يعملان أصلاً بل الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان كما كان قبلهما، وعلى لغة «أهل الحجاز» ورد التنْزيل نحو قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَراً ﴾ [2]، وقولـــه ســـبحانه وتعالى: ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [3]، (وَإِذَا زِيْدَتْ) [4] لفظة (إِنْ مَعَ مَا) أي: بعد مـــا نحو: "ما إنْ زيد قائم"، وإنما قيدها؛ لأنّ (إِنْ) لا تزاد بعـــد (لا) بالاستقـــراء

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (حجازية) بدل (الحجاز).

(٢)- سورة يوسف: [الآية: ٣١].

(٣)- سورة المجادلة: [الآية : ٢].

(٤)- وحيث اجتمعت (ما) و (إنْ)، فإن تقدّمت (ما) على (إنْ) فهي أي: (ما) نافية، و(إن) زائدة نحو: "ما إنْ زيد قائم"، وإن تقدّمت (إنْ) على (ما) فهي أي: (إنْ) شرطية، و(ما) زائدة نحو: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾ سورة الأنفال : [الآية : ٥٨]

أَوْ انْتَقَضَ النَّفْيُ بِـــ (إِلاَّ) أَوْ تَقَدَّمَ الْخَبَرُ بَطَلَ الْعَمَلُ، وَإِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ بِمُـــوْجِبٍ فَالْرَّفْـــعُ .

(أَوْ انْتَقَضَ النَّفْيُ بِـــ إِلاَّ) الموجبة للإثبات بعد النفي نحو: "ما زيد إلا قائم"، (أَوْ تَقَدَّمَ الْخَبَرُ) أي: خبر (ما، ولا) على اسمهما نحو: "ما قائم زيد" (بَطَلَ الْعَمَلُ)[1] أي: عمل (ما، ولا) فلا تنصبان الخبر بل الخبر يبقى مرفوعاً على حاله، والوجه في ذلك أنهما عاملان ضعيفان فلا تعملان مع الفصل بينهما وبين معموليهمـــا كما في المثال الأول، وبانتفاء معنى (ليس) كما في المثال الثاني، وبتغير الترتيـــب المألوف في الجملة الخبرية كما في المثال الثالث، (وَإِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ) أي: على خبر ما، ولا، (بِمُوْجِبٍ) بكسر الجيم أي: بعاطف يفيد الإيجاب بعد النفي كـــ:(بل، ولكن) مثل: "ما زيد قائماً بل قاعدٌ"، و"لا رجل قائماً ولكن قاعـــدٌ" فإنهمـــا يثبتان حكم ما بعدهما ويفيدان الإيجاب بعد النفي (فَالْرَّفْعُ) لازم في المعطـــوف؛ لأنّ المعنى الموجب لعمل (ما، ولا) وهو النفي بطل بحـــرف (بـــل، ولكـــن)، فلا يكون ما بعدهما منصوباً بل مرفوعاً بحمله على محلّ الخبر وهو الرفع .

* * * * *

---

(١)- حيث كان المعمول غير ظرف، وأما الظرف فلا يبطل العمل مع تقدمه كقوله تعالى: ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ سورة الحاقة : [الآية : ٤٧]، (خالدي) .

[المجرورات]

الْمَجْرُوْرَاتُ هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ كُلُّ اسْمٍ نُسِبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ الْجَرِّ

[المجرورات]

(**الْمَجْرُوْرَاتُ**) الكلام فيه كما في أخواتها، والأحسن عندي أن تكون كلّها مبنيات على السكون من قبيل الأسماء الغير المركبة لا يحتاج فيها إلى حذف المبتدأ والخبر ولا شيء آخر، (**هُوَ**) أي: المجرور المذكور في ضمن المجرورات (**مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الْمُضَافِ** [1] **إِلَيْهِ**) وهي الكسرة لفظاً أو تقديراً أو محلاً كما في: "مررت بزيد، وموسى، وهؤلاء"، والفتحة في غير المنصرف، والياء في الأسماء الستة المكبرة، وغيره (**وَالْمُضَافُ** [2] **إِلَيْهِ كُلُّ اسْمٍ نُسِبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ الْجَرِّ**) فقوله: (كلّ اسم) تنبيه على أنّ المضاف إليه لا يكون إلاّ اسماً، وما لا يكون اسماً يكون بتأويل الاسم كما في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِيْنَ صِدْقُهُمْ ﴾ [3]، وقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّوْرِ ﴾ [4] بتأويل الاسم

---

(١)- الإضافة في اللغة: ضمّ الشيء إلى شيء وإمالته إليه، ومنه قول النحاة: المضاف والمضاف إليه .

(٢)- اختلف الناس في العامل في المضاف إليه فمنهم من قال: العامل فيه الاسم المضاف، ومنهم من قال: الاسم المضاف لنيابته مناب الحرف، وهذا هو الصحيح ، (**حاشية مصباح الراغب**) .

(٣)- سورة المائدة : [الآية : ١١٩] .

(٤)- سورة طه : [الآية : ١٠٢] .

لَفْظـــاً أَوْ تَقْدِيْـــراً مُـــرَاداً

أي: يوم نفع الصادقين، ويوم النفخ في الصور .

وإنما قال: (شيءٌ) ولم يقل: اسم، أو فعل؛ لأنّ المضاف قد يكون اسمـــاً نحو: "غلام زيد"، وقد يكون فعلاً نحو: "مررت بزيدٍ"، وقد يكون شبه فعـــل نحو: "أنا مارٌّ بزيد" وهذا على رأي «المصنِّف»، وأمّا «الجمهور» فلا يسمّون هذا النوع مضافاً (لَفْظاً أَوْ تَقْدِيْراً) تعميم لحرف الجرّ أي: حال كون ذلك الحـــرف ملفوظاً كما في قولك: "مررت بزيد"، ويعبر عن هذا عند «الجمهور» بالجـــارّ والمجرور، أو يكون ذلك الحرف أي حرف الجرّ تقديراً نحو: "غـــلام زيـــد"، و"خاتم فضة"، فإنّ تقديره: غلام لزيد، وخاتم من فضة، ويعبر عن هذا النـــوع من الاصطلاح بالمضاف والمضاف إليه .

فائدة: الإضافة في اللغة ضمّ الشيء إلى شيء وإمالته إليه، ومنـــه قـــول النحاة: المضاف والمضاف إليه، (مُرَاداً) [1] حال من قوله: (تقديراً)، وشرط لـــه أي: حال كون ذلك المقدّر مراداً؛ لأنّه لو لم يكن في الإرادة بل حذف نـــسياً منسياً لم يعمل كما في قولهم: "صمت يوم الجمعة" لأنّ يوم الجمعة نُسب إليـــه شيءٌ وهو (صمت) بواسطة حرف الجرّ أي: (في) لكنّه غير مراد في العمل؛ لأنّه لو كان مراداً في العمل لكان (يوم الجمعة) مجروراً ، وإنما قلنا : في العمـــل؛ لأنّ

---

(١)- احترزت بقوله: (مراداً) عن المفعول فيه، والمفعول له؛ لأنّ الحرف مقدّر فيهما، لكنّه غير مراد، (شرح الوافية) .

فَالتَّقْدِيْرُ: شَرْطُهُ أَنْ يَكُوْنَ الْمُضَافُ اسْماً مُجَرَّداً تَنْوِيْنُهُ لأَجَلِهَا

(في) مرادةٌ في المعنى لا محالة .

ولايخفى: أنّ «المصنِّف» في هذا الباب ذهب مذهب «سيبويه»[1] حيث عدّ المجرور بحرف الجرّ لفظاً من المضاف إليه وهو خلاف المصطلح المشهور عندهم كما قلنا، (**فَالتَّقْدِيْرُ**) أي: كون حرف الجرِّ مقدَّراً (**شَرْطُهُ أَنْ يَكُوْنَ الْمُضَافُ اسْماً**) لا فعلاً نحو: "مررت بزيد" فإنّه لا يقدّر فيه حرف الجرِّ بل يظهر حتماً (**مُجَرَّداً تَنْوِيْنُهُ**) صفة مخصّصة لقوله: (اسماً) أي ذلك الاسم يكون مجرداً عن التنوين، وما يقوم مقامها كـ: نون التثنية، والجمع (**لأَجَلِهَا**)[2] متعلق بقوله: (مجرداً) أي: يكون تجريد الاسم عن التنوين، وما يقوم مقامها لأجل الإضافة لا لوجه آخر كـ: "غلامُ زيدٍ"، و"ضاربُ عمروٍ"، و"ضاربا بكرٍ"، و"ضاربوا زيدٍ" فإن كان سقوطها لوجه آخر لا للإضافة نحو: "الغلام زيد"، و"الضارب عمرو" لا يكون مضافاً؛ لأنّ سقوطها لأجل اللام لا للإضافة .

فإن قيل: أحمد في "جاءني أحمدكم" مضاف مع أنّ التنوين لم يحذف لأجل الإضافة بل لأنّه غير منصرف ؟

قلنا: وإن لم يكن التنوين في أحمد لفظاً لكن على تقدير: أن لو كان كان كذا أي: لو كان فيه التنوين لحذف لأجل الإضافة .

---

(١)- تقدّمت ترجمته : (صـ: ١٠٠) .

(٢)- يحترز ما جرّد لا لأجلها بل للتعريف أو لغير المنصرف، (نجم الدين) .

وَهِيَ مَعْنَوِيَّةٌ وَلَفْظِيَّةٌ، فَالْمَعْنَوِيَّةُ: أَنْ يَكُوْنَ الْمُضَافُ غَيْرَ صِفَةٍ مُضَافَةً إِلَى مَعْمُوْلِهَا

وإنما وجب تجريد المضاف عن التنوين، وما يقوم مقامها؛ لأنّ التنوين تدلّ على تمام اللفظ، والمضاف بغير المضاف إليه لا يتمّ بل هو كنصف الكلمة، والتنوين لا تكون إلا في آخر الكلمة (وَهِيَ) أي: الإضافة بتقدير حرف الجرّ على نوعين: (مَعْنَوِيَّةٌ) [1] منسوبة إلى المعنى لأنها تفيد معنىً جديداً في المضاف من التعريف كما في نحو: "غلام زيد"، أو التخصيص كما في نحو: "غلام رجل"، (وَلَفْظِيَّةٌ) منسوبة إلى اللفظ لأنها تفيد تخفيفاً في اللفظ فقط نحو: "ضارب زيد"، (فَالْمَعْنَوِيَّةُ) أي: الإضافة المعنوية التي تفيد تعريفاً وتخصيصاً في المعنى هي: (أَنْ يَكُوْنَ الْمُضَافُ) فيها (غَيْرَ صِفَةٍ) أي: يكون اسماً جامداً غير الصيغ الصفاتية [2] نحو: "غلام زيد" أو يكون صيغة صفتيّ لكن لا تكون (مُضَافَةً إِلَى مَعْمُوْلِهَا) أي: فاعلها أو مفعولها كما في قولنا: "فلان كريم البلد"، و"مصارع مصر"، و"قتيل كربلا" فإنّ (البلد، ومصر، وكربلا) ليس بفاعل ولا مفعول للصيغ الصفاتية في المعنى فلا يقال: "كرم البلد"، و"صارع مصراً"، و"قتل كربلا" فهذه إضافات معنوية مع كون المضاف صفةً؛ لأنّ الصفات غير مضافة إلى معمولها بخلاف نحو: "ضارب زيدٍ"، و"حسن الوجه" كما سيجيء .

---

(١)- قدّم المعنوية لأولويتها من اللفظية .

(٢)- كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهة، كما سيأتي .

وَهِيَ إِمَّا بِمَعْنَى (اللاَّمِ) فِيْ مَا عَدَا جِنْسِ الْمُضَافِ وَظَرْفَهُ، وَإِمَّا بِمَعْنَى (مِنْ) فِيْ جِنْسِ الْمُضَافِ

(وَهِيَ) أي: الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام (إِمَّا بِمَعْنَى اللاَّمِ) إذا كان المضاف مبائناً للمضاف إليه، ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يجوز التصريح فيها باللام بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك: "طور سيناء"، و"يوم الأحد" الإضافة بمعنى اللام، ولا يصحّ إظهار اللام في مثله، وتقدير اللام يكون (فِيْ مَا) يكون المضاف إليه (عَدَا جِنْسِ الْمُضَافِ وَظَرْفَهُ) لأنّه لو كان المضاف إليه من جنس المضاف، أو كان ظرفاً له كان الإضافة بتقدير (مِنْ)، أو (فِيْ) نحو: "غلام زيد" فإنّ (زيداً) ليس جنساً للغلام وإلاّ لصدق عليه بأن يقال: زيد هو الغلام، ولا ظرفه كما هو الظاهر فيكون إضافة الغلام إلى زيد بمعنى اللام، (وَإِمَّا[1] بِمَعْنَى (مِنْ) فِيْ جِنْسِ الْمُضَافِ) نحو: "خاتم فضة"، وعلامته: أن يصحّ إطلاق المضاف إليه على المضاف وغيره، فيقال للخاتم: هذا فضة، ويقال للدرهم: هذا فضة، فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه، فإنّ الخاتم قد يكون من فضة، وقد يكون من غيرها، وكذا الفضة قد تكون خاتماً، وقد تكون غيره، وكذا يصحّ الإضافة بمعنى اللام إذا كان المضاف أعمّ من المضاف إليه مطلقاً كـ: "يوم الأحد"، و"علم الفقه"، وأمّا إذا كان المضاف أخصّ من المضاف إليه، أو مساوياً فلا يجوز الإضافة كـ:"أحد اليوم"، و"ليث أسد"،

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (أو) بدل (إمّا).

أَوْ بِمَعْنَى (فِيْ) فِيْ ظَرْفِه وَهُوَ قَلِيْلٌ، مثل: غُلَامُ زَيْد، وَخَاتَمُ فِضَّة، وَضَرْبُ الْيَوْمِ، وَتُفِيْدُ تَعْرِيْفاً مَعَ الْمَعْرِفَة

(أَوْ بِمَعْنَى (فِيْ) فِيْ ظَرْفِه) أي: إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف نحو: "ضرب اليوم" فإنّ (اليوم) ظرف زمان للضرب الواقع فيه، أو يكون ظرف مكان له نحو: "قتيل كربلا".

(وَهُوَ قَلِيْلٌ) أي: الإضافة بمعنى (فِيْ) قليل في الاستعمال حتى أنكرها بعضهم، وقال في مثل: "ضرب اليوم": المصدر مضاف إلى المفعول فيه مجازاً، (وخاتمُ فِضَّة) هذا مثال الإضافة المعنوية بمعنى (مِنْ) أي: خاتم من فضة، (وضَرْبُ الْيَوْم) هذا مثال الإضافة المعنوية بمعنى (فِيْ)، أي: ضربٌ واقعٌ في اليوم، (وتُفِيْدُ) أي: الإضافة المعنوية، سواءٌ كانت بمعنى اللام، أو مِنْ، أو فِيْ، (تَعْرِيْفاً مَعَ الْمَعْرِفَة [1]) أي: إذا كان المضاف إليه معرفةً كـ: "غلام زيد" فيكتسب المضاف التعريف من مجاوره اللازم كالجزء له كما يكتسب التأنيث أيضاً من المضاف إليه في نحو قولهم: "سقطت بعض أنامله".

ثم لا يخفى: أنّ بعض الأسماء لتوغّلها في الإبهام كلفظ (مثل، وغير)، وغيرهما لا يحصل التعريف من المضاف إليه، ولا يصير معرفةً مع الإضافة إلاّ أن يكون للمضاف إليه ضدٌّ واحدٌ، أو مثلٌ مشتهرٌ فحينئذ يتعرّف لزوال الإبهام نحو: "عليك بالحركة غير السكون"، و"فلان مثل الحاتم"، ولذا يدخل اللاّم على

(١) سقط من بعض نسخ المتن: (مع المعرفه).

وَتَخْصِيْصاً مَعَ النَّكِرَةِ، وَشَرْطُهَا: تَجْرِيْدُ الْمُضَافِ مِنَ التَّعْرِيْفِ

لفظ الغير، وإن كان مضافاً إلى ذي اللام أحياناً فتقول: "جاءني الرجل الغير العالم"، (وَتَخْصِيْصاً مَعَ النَّكِرَةِ) أي: تفيد الإضافة المعنوية التخصيص إذا كان المضاف إليه نكرةً نحو: "غلام رجل"؛ لأنّ الغلام قبل الإضافة يعمّ غلام الرجل، والامرأة فإذا قلت: "غلام رجل" زال بعض شيوعه واختصّ بغلام الرجل .

(وَشَرْطُهَا) أي: شرط الإضافة المعنوية: (تَجْرِيْدُ الْمُضَافِ مِنَ التَّعْرِيْفِ) بحذف اللام إنْ كان معرفةً باللام فتقول في جاءني الغلام: "جاءني غلام زيد"، وتأويلها بالنكرة إن كان عَلَماً بحصول الاشتراك فيه نحو: "زيدنا خير من زيدكم"، وذلك لأنّ الإضافة إمّا أن يكون لتحصيل التعريف من المضاف إليه فإذا كان المضاف معرفةً أولاً يكون تحصيل الحاصل وهو غير جائز، وإمّا لتحصيل التخصيص فيه إن كان المضاف إليه نكرةً، فإذا كان هو معرفةً قبل ذلك كان طلباً للأدنى مع حصول الأعلى وهو غير معقول .

فإن قيل: التجريد يقتضي سبق الوجود ولم يكن في نحو: "غلام زيد" تعريف قبل الإضافة حتى جرّد منه ؟

قلنا: هذا بتنْزيل الممكن منْزلة المحقَّق كما في قولهم: "ضيق فم الركية"، أو كما نقول: "سُبحان الذي صَغَّرَ جسم البعوض وكبّر جسم الفيل" والتعبير بهذا يفيد المبالغة في المنع عن تعريفه حتى لو كان معرّفاً جرّد عن التعريف فكيف يعرف ما لا يكون معرفةً .

وَمَا أَجَازَهُ الْكُوفِيُّوْنَ مِنْ: (الثَّلاَثَة الأَثْوَاب)، وَشِبْهِه مِنْ الْعَـدَد ضَعِيْفٌ

ولّما ورد على «المصنِّف» أنّكم قلتم بوجوب تجريد المضاف من التعريف وقد جاء "الثلاثة الأثواب"، وغيره بإضافة المعرّف باللام إلى مثله فقال: (وَمَا أَجَازَهُ الْكُوفِيُّوْنَ) من عدم تجريد المضاف من حرف التعريف في كلّ عدد مضاف إلى معدوده (مِنْ: الثَّلاَثَة الأَثْوَاب، وَشِبْهِه مِنْ الْعَدَد)، كـ: "الخمسة الكتب"، و"المائة الدينار"، فـ:(ضَعِيْفٌ) أي: قول ضعيف مخالف للجمهور فلا يرد به اعتراض علينا؛ لأنّ استعمال اللام على العدد المضاف مخالف للقياس، ومخالف لاستعمال الفصحاء فإنهم يقولون: "ثلاثة الأثواب" كما قال «ذو الرمة» [1] الشاعر الفصيح:

أ يا منـزلَيْ سلمى سلام عليكما ... هل الأزمن اللاتي مضين رواجع

وهل يرجع التسليم أو يكشف العما ... ثلاث الأثافي والديار البلاقع [2]

---

(١)- هو غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود ذو الرمة العدويّ، شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره، له ديوان شعر ضخم، توفي سنة (١١٧هـ)، انظر: "الشعر والشعراء": (صـ: ٥٣١)، "وفيات الأعيان": (١١/٤)، "خزانة الأدب": (١٠٦/١)، "الأعلام": (١٢٤/٥)، "شرح الأشموني": (٣٣/١) وغيرها .

(٢)- **تخريج البيت:** "ديوان ذي الرمة"، "خزانة الأدب": (٢١٣/١)، "الدرر": (٢٠١/٦)، "تذكرة النحاة": (صـ: ٣٤٤)، "همع الهوامع": (١٥٠/٢)، "جواهر الأدب": (صـ: ٣١٧)، "المقتضب": (١٧٤/٢)، "إصلاح المنطق": (صـ: ٣٠٣)، "حمل الزجاجي": (صـ: ١٤١)، "شرح ابن يعيش": (١٢٢/٢)، "شرح الأشموني": (١٨٧/١)، "درّة الغواص" للحريري: (صـ: ١٢٥) وغير ذلك . -

.....

[فوائد نافعة]

فائدة: الإضافة تكون للملك نحو: "غلام زيد"، وللتخصيص نحو: "سرج الدابة"، و"حصير المسجد"؛ لأنهما بمعنى اللام فتفيد ما يفيد اللام .

فائدة: الإضافة قد تكون على حقيقتها كما رأيت في المثالين، وقد تكون على سبيل المجاز وتسمّى الإضافة لأدنى ملابسة كما تقول: "دار زيد" لدار يسكنها ولا يملكها، وهذا ينسب الفعل إلى غير فاعله حقيقةً .

فائدة: إذا أردت أن تضيف اسمين وما فوقهما إلى واحد فالأحسن أن تضيف أحدهما إلى الظاهر والثاني إلى ضميره فتقول: "غلام زيد، وثوبه، وفرسه" ويجوز أن تقول: "غلامُ وثوبُ زيد"، وإن كان الأول مضافاً إلى الضمير وجبت الإضافة فيهما إلى الضمير وتقول: "لك من الدرهم نصفه وربعه" .

فائدة: وإذا أردت إضافة التثنية إلى التثنية فالأولى أن تعبر عن الأول بلفظ الجمع كما في قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[1] أي قلباكما، وقوله تعالى: ﴿ فَاقْطَعُوٓا أَيْدِيَهُمَا ﴾[2] أي: يداهما؛ لأنّ التثنية مع التثنية صارت أشبه بالجمع .

- **(الشاهد فيه):** إضافة (ثلاث)، وهي نكرة مجرّدة عن التعريف إلى قوله: (الأثافي) .

(الأثافي): جمع أثفية بالضمّ والكسر: الحجر الذي توضع عليه القدر، و(البلاقع) جمع بلقع: المكان الخالي، والأرض لا شجر فيها، انظر: "لسان العرب": (أثف، وبلقع) .

(١)- سورة التحريم : [الآية : ٤] .

(٢)- سورة المائدة : [الآية : ٣٨] .

وَاللَّفْظِيَّةُ: أَنْ يَكُوْنَ الْمُضَافُ صِفَةً مُضَافَةً إِلَى مَعْمُوْلِهَا، مِثْلُ: ضَارِبُ زَيْدٍ

فائدة: كثيراً ما يحذف المضاف إليه ويعوّض عنه بالألف واللام نحو قوله تعالى: ﴿ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ﴾ [١] أي: عن هواها، وقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَعْزِمُوْا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾ [٢] أي: نكاحها، وقد يحذ ف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه إذا ظهر المعنى، وأمن من اللبس نحو قوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [٣] أي: أهل القرية، وقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَحْلِقُوْا رُؤُسَكُمْ ﴾ [٤] أي: شعر رؤسكم .

ولمّا فرغ عن بيان الإضافة المعنوية شرع في اللفظية وأحكامها فقال: (وَاللَّفْظِيَّةُ) أي: الإضافة اللفظية التي تفيد تخفيفاً في اللفظ هي (أَنْ يَكُوْنَ الْمُضَافُ صِفَةً) وهي اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، (مُضَافَةً إِلَى مَعْمُوْلِهَا) أراد بالمعمول الاسم الذي يكون مجروراً لفظاً ومرفوعاً أو منصوباً في المعنى، واحترز بقوله: (صفةً) عمّا إذا لم يكن المضاف صفةً بل اسماً جامداً نحو: "غلام زيد"، وبقوله: (مضافةً إلى معمولها) عمّا إذا كانت الصفة مضافةً إلى غير معمولها نحو: "مصارع مصر"، و"كريم البلد"، و"ضارب زيد أمس" فإنها إضافاتٌ معنويةٌ كما مرّ، (مِثْلُ: ضَارِبُ زَيْدٍ) هذا مثال الإضافة اللفظية بإضافة

---

(١)- سورة النازعات : [الآية : ٤٠] .

(٢)- سورة البقرة : [الآية : ٢٣٥] .

(٣)- سورة يوسف : [الآية : ٨٢] .

(٤)- سورة البقرة : [الآية : ١٩٦] .

وَحَسَنُ الْوَجْهِ، وَلاَ تُفِيْدُ إِلاَّ تَخْفِيْفاً فِيْ اللَّفْظِ وَمِنْ ثَمَّ جَازَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ

اسم الفاعل إلى المفعول، (وَحَسَنُ الْوَجْهِ) هذا مثال الإضافة اللفظية بإضافة الصفة المشبَّهة إلى فاعلها ويجوز فيها دخول اللام على المضاف كـ: "زيد الحسن الوجه"، و"عمرو الضارب رأس الجاني".

(وَلاَ تُفِيْدُ) هذه الإضافة (إِلاَّ تَخْفِيْفاً فِيْ اللَّفْظِ) أي: في لفظ المضاف بحذف التنوين في مثل: "ضارب زيدٍ"، ونوني التثنية، والجمع في مثل: "ضاربا زيد"، و"ضاربو عمروٍ" أو بالتخفيف في لفظ المضاف إليه بحذف الضمير من المضاف إليه واستتاره في المضاف كما في "القائم الغلام"، أو "الحسن الوجه"، أو في لفظ كليهما بحذف التنوين من المضاف وحذف الضمير من المضاف إليه في: "زيد قائم الغلام"، ولا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً؛ لأنها في معرض الزوال وفي تقدير الانفصال؛ لأنّ ما هو مجرور في اللفظ مرفوع أو منصوب في المعنى نحو: "ضارب زيد"، و"حسن الوجه".

(وَمِنْ ثَمَّ) أي: من أجل أنّ الإضافة اللفظية لا تفيد التعريف والتخصيص في المعنى بل التخفيف في اللفظ فقط (جَازَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ) لحصول المطابقة بين الصفة والموصوف في كونهما نكرةً فـ:(رجل) اسم نكرة، و(حسن الوجه) وإن كان مضافاً إلى المعرّف باللام لكن الإضافة لفظيةٌ لم تفد في المعنى تعريفاً ولا تخصيصاً فيكون نكرةً، والنكرة يجوز أن تكون صفةً لنكرة.

وَامْتَنَعَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسَنِ الْوَجْهِ وَجَازَ: الْضَّارِبَا زَيْدٍ، وَالْضَّارِبُوْ زَيْدٍ، وَامْتَنَعَ: الْضَّارِبُ زَيْدٍ، خِلاَفاً لِّلْفَرَّاءِ

(وَامْتَنَعَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسَنِ الْوَجْهِ) لعدم المطابقة بين الصفة والموصوف؛ لأنّ زيداً معرفة، وحسن الوجه نكرة، فما ذكرنا فلا تقع صفةً لمعرفة، (وَجَازَ: الْضَّارِبَا زَيْدٍ) بحذف نون التثنية عند الإضافة، (وَالْضَّارِبُوْ زَيْدٍ) بحذف نون الجمع عند الإضافة؛ لأنّ هذه الصيغة صفة مضافة إلى معمولها فتكون الإضافة لفظيةً، والغرض من هذه الإضافة التخفيف وقد حصل .

(وَامْتَنَعَ: الْضَّارِبُ زَيْدٍ) بصيغة المفرد لأنّه لم يحصل التخفيف في اللفظ؛ لأنّ التنوين سقطت باللام في (الضارب) لا بالإضافة، والشرط في الإضافة اللفظية أن يكون التجريد من التنوين لأجل الإضافة لا لأجل آخر، فلم يحصل التخفيف بالإضافة و لم يجز (خِلاَفاً لِّلْفَرَّاءِ [1]) فإنه يجوّز: "الضارب زيد" بناءً على أنّ الإضافة سابقة على الألف واللام فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة قبل الألف واللام .

وأجيب: بمنع ذلك، أي: لا نسلّم أنّ الإضافة سابقة على دخول اللام بل دخول اللام سابق على لحوق الإضافة؛ لأنّ اللام لتحقيق ذات الاسم، والإضافة لتحقيق عارض من عوارضه وهو التخفيف، ومحقّق الذات مقدّم على محقّق الصفات، ولأنّه متقدّم حسّاً فيكون متقدّما أثراً .

(١)- تقدّمت ترجمته: (صـ: ١٢٣) .

وَضَعُفَ ع: الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا

ولمّا ورد على «المصنِّف» أنّكم قلتم: إنّ تركيب "الضارب زيد" ممنوع والحال أنّه جوّزه الشعراء كما قال الأعشى [1]: "الواهب المائة الهجان وعبدها"، فإنّ قوله: (وعبدها) معطوف على (المائة) فيكون الواهب عبدها وهو مثل "الضارب زيد" فكما لا يجوز هذا، ينبغي أن لا يجوز ذلك ؟

فقال في جوابه: (وَضَعُفَ) أي: الاستدلال بقوله: (الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا) [2] لأنّ (عبدها) ليس منصوصاً فيه الجرّ فيحتمل أن يكون منصوباً محمولاً على محل (المائة) وهو النصب؛ لأنّه مفعول به لـ(الواهب)، ويحتمل أن يكون منصوباً على أنّه مفعول معه فلا يستقيم الاستدلال مع الاحتمال، وقيل: معنى قوله: (وضعف) أنّ قول الشاعر ضعيف في الفصاحة بحيث لا يحتج به فلا يرد الاعتراض بقوله: (عبدها)، وهذا التوجيه وإن كان ملائماً بقوله: (وضعف) لكنه يدلّ على ضعف المجيب في الجواب، وتمام البيت:

..... عوذاً يزجّى [3] خلفها أطفالها

---

(١)- تقدّمت ترجمته: (صـ: ٢٤٩).

(٢)- **تخريج البيت**: "ديوانه": (صـ: ١٥٢)، "خزانة الأدب": (١٨٢/٢، ١٨٣)، "المقتضب": (١٦٣/٤)، "همع الهوامع": (٤٨/٢)، "شرح الرضي": (٢٨٣/١)، "شرح ابن عقيل": (١١٩/٢)، "لباب الإعراب": (صـ: ٤٣٧)، "الأشباه والنظائر": (٣١٨/١) وغير ذلك.

(الشاهد فيه): قوله: (وعبدها) بالجرّ عطفاً على (المائة) وهو مضاف إلى غير الألف واللام.

(٣)- يروى مكان (يزجّى): (تزجّى) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه.

وَإِنَّمَا جَازَ: الْضَّارِبُ الْرَّجُلِ، حَمْلاً عَلَى الْمُخْتَارِ فِيْ: الْحَسَنِ الْوَجْـهِ

(الهجان) النوق الأبيض، (وعوذاً) جمع عائذ أي: حـديثات النتـاج، (ويزجّى) بصيغة المجهول بمعنى يساق، (خلفها أطفالها) أي: أولادهـا، يمـدح سماحة الممدوح وكرمه ويقول: هو الذي يهيب الناس مائةً من النوق البيض مع عبدها أي: راعيها حال كون تلك المائة حديثات النتاج يُساق خلفها أولادها .

ثم ورد على «المصنِّف» أنّكم قلتم بتقديم الألف واللام في المضاف وعدم جـواز "الضارب زيد" فيلزم أن لا يجوز "الضارب الرجل" أيضاً لعدم التخفيف بسبب الإضافة مع أنّه يجوز اتفاقاً ؟

فقال في جوابه: (وَإِنَّمَا جَازَ: الْضَّارِبُ الْرَّجُلِ) مع انتفاء التخفيف لـزوال التنوين باللام دون الإضافة (حَمْلاً) له (عَلَى) الوجه (الْمُخْتَارِ فِيْ: الْحَسَنِ الْوَجْهِ) والوجه المختار فيه هو جرّ الوجه بإضافة (الحسن) إلى الوجه المفيدة للتخفيـف أعني حذف الضمير من الفاعل؛ إذ أصله "الحسن وجهه"، وإنما حمل "الضارب الرجل" على "الحسن الوجه" لاشتراكهما في كون المضاف صفةً، والمضاف إليه جنساً، وفي كونهما معرّفين باللام، وإنما قال: (على الوجه المختار) لأنّ فيه ستة عشر وجوهاً من الإعراب كما سيجيء في الصفة المشبّهة، ثم لا يخفى مـا في قوله: (على الوجه المختار) من الحسن والملاحة .

ثم ورد على «المصنِّف» أنّكم قلتم في جواز "الضارب الرجل": إنّه محمول على "الحسن الوجه" لاشتراكهما في الإضافة إلى اسم الجنس فمـا تقولون في :

وَالْضَّارِبُكَ، وَشِبْهُهُ فِيْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مُضَافٌ حَمْلاً عَلَى: ضَارِبِكَ، وَلاَ يُضَافُ مَوْصُوْفٌ إِلَى صِفَةٍ

"الضاربك" فإنّ الضارب مع اللام مضاف إلى كاف الخطاب لا إلى اسم الجنس مع أنّه جائز بالاتفاق ؟

فقال: (وَ) إنما جاز (**الْضَّارِبُكَ**) و"الضاربتك"، (**وَشِبْهُهُ**)[1] نحو: "الضاربه" وتثنيتهما، وجمعهما، (**فِيْ مَنْ قَالَ**)[2] أي: في قول من قال: (**إِنَّهُ**) أي: نحو: "الضاربك" (**مُضَافٌ**) إلى كاف الضمير، وأمّا على قول من قال: إنّ "الضاربك" ليس بمضاف إلى الكاف بل الكاف مفعول به فلا يرد سؤال ولا يحتاج إلى الجواب، (**حَمْلاً**) له (**عَلَى: ضَارِبِكَ**) من حيث أنّ كلاً منهما صفةٌ مضافٌ، والمضاف إليه ضمير مجرور متصل فكما جاز "ضاربك" لحصول التخفيف فيه بحذف التنوين جاز "الضاربك" .

(**وَلاَ يُضَافُ مَوْصُوْفٌ إِلَى صِفَةٍ**[3]) فلا يقال: "جاءني رجل عالمٌ" بالإضافة للزوم الفساد لفظاً ومعنىً، أمّا لفظاً فلأنّ الصفة تابعة لموصوفها في الإعراب، والمضاف إليه مجرور فلو كانت مضافةً إليها لزم أن تكون مجرورةً ومرفوعةً أو منصوبةً في حالةٍ واحدةٍ وهو محال ، وأمّا معنىً فلأنّ الموصوف يلزم أن يكون

---

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (وشبهه) .

(٢)- في بعض نسخ المتن: (فيمن جعله مضافاً) بدل (في من قال: إنّه مضاف) .

(٣)- في بعض نسخ المتن: (صفته) بدل (صفة) .

وَلاَ صِفَةٌ إِلَى مَوْصُوْفِهَا، وَمِثْلُ: (مَسْجِدُ الْجَامِعِ)، وَ(جَانِبُ الْغَرْبِيِّ)، وَ(صَلاَةُ الأُوْلَى)، وَ(بَقْلَةُ الْحَمْقَاءِ) مُتَأَوَّلٌ

أخصّ أو مساوياً للصفة، والمضاف يلزم أن يكون أعمّ أو مباثناً ولا يجوز أن يكون أخصّ أو مساوياً فكذلك تستلزم المحال، (وَلاَ صِفَةٌ إِلَى مَوْصُوْفِهَا) فلا يقال: "جاءني عالم رجل" بالإضافة؛ لأنّ الصفة تجب أن تكون متأخرةً عن الموصوف، والمضاف يجب أن يكون مقدّماً على المضاف إليه فلو أضيفت إلى الموصوف لكانت متقدّمةً عليه وهو ممتنع .

ولمّا ورد على «المصنِّف» أنّكم قلتم: (لا يضاف موصوف إلى الصفة) وهذا منقوض بكلام العرب فإنهم يستعملون إضافة الموصوفات إلى صفاتها كثيراً ؟

فقال في جوابه: (وَمِثْلُ [1]: مَسْجِدُ الْجَامِعِ) أي: المسجد الجامع بإضافة الموصوف إلى الصفة، (وَجَانِبُ الْغَرْبِيِّ) أي: الجانب الغربي بإضافة الموصوف إلى الصفة، (وَصَلاَةُ الأُوْلَى) أي: الصلاة الأولى بإضافة الموصوف إلى الصفة، (وَبَقْلَةُ الْحَمْقَاءِ)[2] أي: البقلة الحمقاء بإضافة الموصوف إلى الصفة (مُتَأَوَّلٌ) بحذف الموصوف الأصلي بعد المضاف، وإقامة الصفة مقامه أي:"مسجد الوقت الجامع"

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

(٢)- قوله: (وبقلة الحمقاء) بالكسر: بذور البقل، وقال «الكسائي»: بذور الرياحين، وبالفتح: بذور الحنطة، ذكره في حواشي «البخاري» .

وَمِثْلُ:(جَرْدُ قَطِيْفَةٍ) وَ(أَخْلاَقُ ثِيَابٍ) مُتَأَوَّلٌ، وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ مُمَاثِلٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ فِيْ الْعُمُوْمِ وَالْخُصُوْصِ

و"جانب المكان الغربي"، و"صلاة الساعة الأولى"، و"بقلة الحبّة الحمقاء"، فلا يكون من قبيل إضافة الموصوف إلى الصفة كما توّهم .

وإنما وجب التأويل لما ثبت بالدليل عدم جواز الإضافة فلا بدّ من تأويلها مع وجود القرينة وهي أنه كما يوصف المسجد بالجامع فكذلك يوصف الوقت بالجامع وهكذا في البواقي .

ثم ورد على القاعدة الثانية وهي أنّ (الصفة لا تضاف إلى موصوفها) مثل هذا انتقض استدلالاً بكلامهم .

فقال في جوابه: (وَمِثْلُ: **جَرْدُ قَطِيْفَةٍ**) (الجرد) الشيء البالي، بالفارسية: كهنه، و(القطيفة) ثوب له خمل، بالفارسية: مخمل، فـ (جرد) صفة (قطيفة) وأضيفت إلى موصوفها، (**وَأَخْلاَقُ ثِيَابٍ**) (الأخلاق) جمع خَلَق بالفتحتين بمعنى كهنه فهو صفة (ثياب) أي: ثياب أخلاق، أضيفت إلى موصوفها (**مُتَأَوَّلٌ**) أي: هذه الإضافات ليست من إضافة الصفة إلى موصوفها بل من قبيل الإضافة البيانية بمعنى (مِنْ) كـ:"خاتم فضة" أي: أخلاق من ثياب، وجرد من قطيفة .

(**وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ مُمَاثِلٌ**) أي: مساوٍ (**لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ فِيْ الْعُمُوْمِ وَالْخُصُوْصِ**) بأن يصدق أحدهما على الآخر سواءٌ كانا متساويين في المصداق كـ:(إنسان، وناطق) أو مترادفين في المعنى، ولهذا قال: مماثل، و لم يقل: مترادف .

كَـ: (لَيْث) وَ(أَسَد) وَ(حَبْس) وَ(مَنْع) لعَدَم الْفَائدَة، بخلاَف: (كُلُّ الدَّرَاهِم) وَ(عَيْنُ الْشَّيْء) فَإِنَّـهُ يُخْتَصُّ بِـهِ، وَقَوْلُهُمْ: (سَعِيْدُ كُرْز) وَنَحْوُهُ مُتَـأَوَّلٌ

(كَـ: لَيْث، وَأَسَد) مثال للمترادفين من الأعيان والجثث، فلا يقال: ليث الأسد، (وَحَبْس، وَمَنْع) مثال المترادفين من المعاني والأحداث، فلا يقال: حبس المنع، (لعَدَم الْفَائدَة) من الإضافة وهو التعريف، والتخصيص، لأنّ الثاني عين الأول، ولا يجوز أن يكون الشيء معرّفاً لنفسه ومُخصّصاً لنفسه، (بخلاَف: كُلُّ الدَّرَاهِم، وَعَيْنُ الْشَّيْء، فَإِنَّهُ يُخْتَصُّ بِه) فإنّه يجوز هذه الإضافة مع اتحادهما فيما صدقا عليه؛ لأنّ (الكل) قبل الإضافة عام يصدق على الدراهم، والدنانير، وغيرهما، وبعد الإضافة اختصّ بالدراهم، و(العين) قبل الإضافة كان عاماً يحتمل الموجود، والمعدوم، وبعد الإضافة اختصّ بالموجود؛ لأنّ الشيء لا يطلق إلا على الموجود فكان المضاف عاماً والمضاف إليه خاصاً، ولا يكون من قبيل إضافة أحد المتماثلين إلى الآخر، وههنا بحث لا يسعه المقام.

ولمّا ورد على «المصنّف» أنّ قولهم: "سعيد كرز" اسمان متماثلان في المصداق؛ لأنهما عَلَمان لشخص واحد مع أنّ الأول صار مضافاً إلى الثاني ؟

فأجاب بقوله: (وَقَوْلُهُمْ: سَعِيْدُ كُرْز، وَنَحْوُهُ) ممّا أضيف الاسم إلى اللقب، فـ(سعيد) اسم رجل، و(كرز) لقبه المشهور (مُتَأَوَّلٌ) بأنّ المراد من الأول الذات المسمّى بسعيد، ومن الثاني اللفظ المؤلف من (كـ. ر. ز) فمعنى "جاءني سعيد كرز": أي: الملقّب بهذا اللقب، فهو في الحقيقة إضافة الشيء إلى غيره؛ لأنّ

وَإِذَا أُضِيْفَ الاِسْمُ الْصَّحِيْحُ أَوْ الْمُلْحَقُ بِهِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ كُسِرَ آخِرُهُ

مفهوم اللفظ غير اللفظ، ومسمّى الاسم غير الاسم فهما متغايران لا متماثلان، ولم يكن التأويل بالعكس بأن يقال: المراد من السعيد لفظه، ومن الكرز مُسمّاه؛ لأنهم ينسبون إلى الأول ما لا يصحّ نسبته إلى الألفاظ نحو: "قال سعيد كرز"، و"ضربتُ سعيد كرز"، ولم يضف اللقب إلى الاسم، ولا يقال: "كرز سعيدٍ"؛ لأنّ اللقب أوضح من الاسم فإضافة الاسم إلى اللقب أولى من العكس.

ولمّا فرغ عن أحكام الإضافة باعتبار اللفظ والمعنى شرع في أحكامها باعتبار الإعراب فقال: (وَإِذَا أُضِيْفَ الاِسْمُ الْصَّحِيْحُ) المراد من الصحيح في اصطلاح «النحاة» ما لا يكون في آخره حرف علة؛ لأنّ نظرهم إلى آخر اللفظ فنحو: "وعد، وزيد، ويوم" «عندهم» صحيح، بخلاف «الصرفيين»، (أَوْ الْمُلْحَقُ بِهِ) أي: الاسم الملحق بالصحيح، والمراد من الاسم الملحق بالصحيح ما يكون في آخره واو أو ياء ما قبلهما ساكن كـ:(دلوٍ، وظبيٍ)، (إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ) أي: صار مضافاً إلى ياء المتكلم كـ:(غلامي، ودلوي، وظبيي)، (كُسِرَ آخِرُهُ) أي: آخر ذلك الاسم وإن كان عامله رافعاً أو ناصباً أو جارّاً فتقول: "جاءني غلامي، ودلوي، وظبيي"، و"رأيت غلامي، ودلوي، وظبيي"، و"مررت بغلامي، ودلوي، وظبيي" فيكون إعرابه في الحالات الثلاث تقديرياً كما مرّ في قوله: (والتقدير فيما تعذّر كـ: عصا، وغلامي مُطلقاً)[1].

(١)- انظر: (صـ: ٦٦ - ٦٧).

وَالْيَاءُ مَفْتُوْحَةٌ أَوْ سَاكِنَةٌ، فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ أَلِفاً تُثْبَتُ، وَهُذَيْلُ تُقَلِّبُهَا لِغَيْرِ الْتَّثْنِيَةِ يَاءً، وَإِنْ كَانَ يَاءً أُدْغِمَتْ

(وَالْيَاءُ) أي: ياء المتكلم في نحو: "غلامي" يجوز أن تكون (مَفْتُوْحَةً) في التلفظ فتقول: "غُلاميَ، ودلويَ، وظبييَ" لأنّ الأصل في الكلمة التي تكون على حرف واحد هو الحركة كـ: كاف التشبيه، و واو العطف، وفاؤه، والأصل في ما بني على الحركة الفتح للخفة، (أَوْ سَاكِنَةٌ) أي: ويجوز أن تكون الياء ساكنةً للتخفيف فتقول: "غلاميْ، ودلويْ، وظبييْ" بسكون الياء وهو الأكثر استعمالاً.

ولمّا فرغ عن بيان الاسم الصحيح شرع في حكم المقصور والمنقوص فقال: (فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ) أي: آخر الاسم المضاف (أَلِفاً) مقصورةً، سواءٌ كانت من أصل الكلمة كعصا أو للتثنية كغلامان (تُثْبَتُ) تلك الألف عند الإضافة فتقول: "عصاي، ورحاي، وغلاماي"، (وَهُذَيْلُ) اسم قبيلة من العرب (تُقَلِّبُهَا) أي: تلك الألف بشرط أن يكون (لِغَيْرِ الْتَّثْنِيَةِ يَاءً) ثم يدغمون الياء في الياء ويقولون: "عَصَيَّ، ورَحَيَّ"، وأمّا إن كان الألف للتثنية فلا يقلّبونها ياءً بل يثبتونها كالجمهور فيقولون: "غلاماي" بإثبات الألف كما يقول غيرهم احترازاً من الالتباس؛ لأنّه لعلامة الرفع فلو قلبت بالياء وأدغمت الياء في الياء لالتبس المرفوع بالمنصوب والمجرور، (وَإِنْ كَانَ) آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (يَاءً) سواءٌ كانت الياء للتثنية كـ: "مسلمَين"، أو الجمع كـ: "مسلمِين"، أو من أصل الكلمة كـ: "قاضي" (أُدْغِمَتْ) تلك الياء في ياء المتكلم لاجتماع المثلين

وإنْ كان واوا قُلبتْ ياء، وأُدْغمتْ، وفُتحتْ الْياءُ لِلْساكنيْن، وأمّا الأسْماءُ الْسّتّةُ فـ: أخـيْ، وأبـيْ، وأجـاز الْمُبـرّدُ: أخـيَ وأبـيَ

فتقول: "مسلميّ" بفتح الميم وتشديد الياء عند إضافة التثنية إلى يـاء المـتكلم، و"مسلميّ" بكسر الميم وتشديد الياء عند إضافة الجمع إلى ياء المتكلم، و"قاضيّ" بتشديد الياء من أصل الكلمة عند الإضافة إلى ياء المتكلم، لأنّ الياء المحذوفـة لالتقاء الساكنين في (قاضٍ) عادت عند الإضافة لزوال التنوين بالإضافة.

(**وإنْ كان**) آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (واواً) ولا يكون هذا إلاّ في جمع المذكر السالم حين الرفع كـ: "مسلمون" (**قُلبتْ**) تلـك الـواو (**يـاء وأُدْغمتْ**) الياء في الياء لاجتماع الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون كما هـو القانون، (**وفُتحتْ الْياءُ**) أي: تفتح ياء المتكلّم في جميع هذه الصور الثلاثة ممّا كان آخره ألفاً أو ياءً أو واواً (**لِلْساكنيْن**) أي: تحرزاً عن التقاء الساكنين، وهما الألف وياء المتكلم في التثنية، والياءين في نحو: "قاضٍ"، والياءُ المبدّلة من الواو، وياءُ المتكلم في الجمع المرفوع، فيفتح ياء المتكلم في الجمع لخفّة الفتحة.

(**وأمّا الأسْماءُ الْسّتّةُ**) عند إضافتها إلى ياء المتكلم غير (ذو) فإنّه لا يضاف إلاّ إلى الاسم الظاهر (**فـ: أخيْ، وأبيْ**) بالياء الساكنة وكسر ما قبلها، ولا تعاد الحروف المحذوفة في آخرها كما لا تعاد في "يدي، ودمي" فهـي وإن كانـت منقوصات لكنّها في حكم الصحيح، (**وأجاز**) أبو العباس [1] (**الْمُبرّدُ: أخيّ، وأبيّ**)

---

(١) تقدّمت ترجمته (صـ: ٢٠٦).

وَتَقُوْلُ: حَمِيْ، وَ هَنِيْ وَيُقَالُ: (فِيَّ) فِيْ الأَكْثَرِ وَ(فَمِيْ)، وَإِذَا قُطِعَتْ قِيْلَ: أَخٌ، وَأَبٌ، وَحَمٌ، وَهَنٌ وَفَمٌ، وَفَتْحُ الْفَاءِ أَفْصَحُ مِنْهُمَا، وَجَاءَ: حَمٌ، مِثْلُ: يَدٍ

بتشديد الياء، وإعادة الواو حين الإضافة، وقلبها ياءً، وإدغام الياء في الياء بقانون (مرميّ)، (وَتَقُوْلُ) أي: المرأة في إضافة (حم، وهن) إلى ياء المتكلم: (حَمِيْ، وَ هَنِيْ) بتخفيف الياء كما في: "أخي، وأبي"، وإنما أفرد "حمي، وهني" من "أبي، وأخي" ولم يعطف عليه؛ لأنّ (الحم) لا يكون إلا من جانب المرأة، أو لكراهية نسبتهما إلى نفسه، (وَيُقَالُ: فِيَّ) بتشديد الياء المفتوحة في إضافة (فم) إلى ياء المتكلم (فِيْ الأَكْثَرِ) أي: الاستعمال الكثير الفصيح، ويقال أيضاً: (فَمِيْ) بإثبات الميم عند الإضافة بدون تغيير المفرد، (وَإِذَا قُطِعَتْ) هذه الأسماء عن الإضافة (قِيْلَ: أَخٌ، وَأَبٌ، وَحَمٌ، وَهَنٌ، وَفَمٌ) بحذف لاماتها، وجعل الإعراب على عيناتها مثل: "يدٌ، ودمٌ" فتقول: "هذا أخٌ، وأبٌ، وحمٌ، وهنٌ، وفمٌ"، و"رأيت أخاً، وأباً، وحماً، وهناً، وفماً"، و"نظرت إلى أخٍ، وأبٍ، وحمٍ، وهنٍ، وفمٍ"، وجاء في لفظ (فم): فتحُ الفاء، وضمُّها، وكسرُها، فلهذا قال: (وَفَتْحُ الْفَاءِ) في فم (أَفْصَحُ مِنْهُمَا) أي: من الضمة والكسرة.

ولمّا ذكر اللغة الفصيحة في لفظ (حم) عند الإضافة، والقطع عن الإضافة أراد أن يذكر فيه لغات أخر قد يستعملها «العرب» في كلامهم فقال: (وَجَاءَ: حَمٌ) على أربعة أنواع أخر:

الأول: أن يكون (مِثْلَ: يَدٍ) مطلقاً أي: في حال الإفراد، والإضافة

وَخَبْءٍ ، وَدَلْوٍ، وَعَصًا مُطْلَقاً، وَجَاءَ: هَنٌ، مِثْلُ: يَدٍ، مُطْلَقاً

فتقول في حال الإفراد: "هذا حمٌ، ورأيت حماً، ومررت بحمٍ"، وفي حال الإضافة: "هذا حمك، ورأيت حمك، ومررتُ بحمك" مثل: (يدٍ (فهذه اللغة مثل الأولى في حال الإفراد لا في حال الإضافة فإنها حالَ الإضافة بالواو، والألف، والياء .

(وَ) الثاني أن يكون مثل (خَبْءٍ) مهموز اللام مطلقاً أي: حال الإفراد، والإضافة فتقول في حال الإفراد: "هذا خبأٌ"، و"رأيت خبأً"، و"مررت بخبإٍ"، وتقول في الإضافة: "هذا خبؤُك"، ورايت خبأَك" ومررت بخبئِك" مثل خبأك .

(وَ) الثالث: أن يكون حم مثل (دَلْوٍ) مطلقاً أي: حال الإفراد، والإضافة فتقول في الإفراد: "هذا دلوٌ"، ورأيت دلواً"، و"مررت بدلوٍ"، وفي الإضافة: "هذا دلوُك"، و"رأيت دلوَك"، و"مررت بدلوِك" مثل: "دلْوُك" .

(وَ) الرابع: أن يكون حم مثل (عَصاً) بإثبات ألف المقصورة (مُطْلَقاً) أي: في حال الإفراد، والإضافة فتقول في الإفراد: "هذا عصاً"، "ورأيت عصاً"، و"مررت بعصاً"، وفي الإضافة: "هذا عصاك"، و"رأيت عصاك"، و"مررت بعصاك" كـ: عصاك، فهذه الثلاثة الأخيرة تخالف اللغة الأولى الفصيحة حالتي الإفراد والإضافة، فقوله: (مطلقاً) يتعلق بالأسماء الأربعة كلّها كما قُلنا، (وَجَاءَ: هَنٌ) في لغة أخرى غير الفصيحة (مِثْلُ: يَدٍ، مُطْلَقاً) أي: في حالتي الإفراد، والإضافة، فتقول في الإفراد: "هذا هنٌ"، و"رأيت هناً"، و"مررت بِهَنٍ" وتقول في

وَ(ذُوْ) لاَ يُضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ وَلاَ يُقْطَعُ

الإضافة: "هذا هنك"، و"رأيت هنك"، و"مررت بِهَنك" مثل (يدك) في كلتا الحالتين، فهذه اللغة مثل اللغة الأولى حال الإفراد، وخلافها حال الإضافة .

(وَذُوْ) من الأسماء الستة (**لاَ يُضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ وَلاَ يُقْطَعُ**) عن الإضافة؛ لأنها موضوعة ليتوصّل به إلى جعل أسماء الأجناس صفاتٍ لأسماء النكرات فوجب رعاية وضعه فلا يضاف إلى ياء المتكلم، وكاف الخطاب، ولذا لم يذكره معهما .

* * * * *

[التوابع]

الْتَوَابِعُ: كُلُّ ثَانٍ بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ

[التوابع]

ولمّا فرغ عن بيان الأسماء المعربة التي إعرابها بالأصالة شرع في المعربات التي إعرابها بالتبعية فقال: (**الْتَّوَابِعُ**)[1] أي: هذا بيان التوابع، أو التوابع هذه، فالتابع: (**كُلُّ ثَانٍ**) هذا جنس شامل لخبر المبتدأ، وخبر كان، وخبر إنّ، والمفعول الثاني من باب علمت، والثالث من باب أعلمت، والمراد من الثاني ما فوق الواحد ليدخل فيه التابع الثالث، والرابع، كما في قولك: "جاءني زيد العالم الفاضل الكامل"، (**بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ**) أي: الاسم الذي ذكر قبله فخرج به خبر كان، وإنّ، وما، ولا؛ لأنّ إعراب أخبارها ليس كإعراب الأسماء السابقة، ولما قال: (**مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ**) خرج عنه خبر المبتدأ، والمفعول الثاني من باب علمت، والثالث من باب أعملت، ونحو ذلك ممّا هو ثان بالإعراب السابق لكن لا من جهة واحدة بل إعراب الثاني من جهة أخرى؛ لأنّ عمل (علمت) في المفعولين من جهتين مختلفتين كما في: "علمت زيداً فاضلاً" فالأول مسند، والثاني مسند إليه، والمفاعيل الثلاثة في باب (أعلمت) كما في: "أعلمت زيداً عمراً فاضلاً" من جهات مختلفة، فالمفعول الأول شخصٌ أريد إعلامه بأحوال المسند والمسند

---

(١)- والمراد بالتوابع: توابع المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات التي هي من أقسام الاسم فلا ينتقض حدّها بخروج نحو: "إنّ إنّ"، و"ضرب ضرب" لعدم كونها من أفراد المحدود، (جامي).

.....

إليه، والمفعول الثاني مسند إليه، والمفعول الثالث مسند .

فقوله: (من جهة واحدة) أي مقتضى واحد نحو: "جاءني رجل عاقل" فـ:(عاقل) اسم ثان بإعراب سابقه وهو رجل من جهة واحدة، وهو فاعلية موصوفه، لا من جهة فاعلية أخرى، وكذا سائر التوابع .

والمراد من (إعراب سابقه): أن يكون إعراب التابع مثل إعراب المتبوع لفظاً أو محلاً، فلا يشكل بمثل: "جاء بي هؤلاء الرجال" .

* * * * *

[النعت]

الْنَّعْتُ: تَابِــعٌ يَــدُلُّ عَلَــى مَعْنىً فِــيْ مَتْبُوْعِــهِ مُطْلَقــاً

[النعت]

ثم شرع في بيان كلّ واحد من التوابع الخمسة وقدّم النعت لأنّه أكمــل متابعةً فيتبع المنعوت في عشرة أشياء، ولأنّه كثير الاستعمال فقال: (**الْنَّعْــتُ**) (١) وهذه التسمية عند «الكوفيين»، وأمّا «البصريون» فيسمّونه وصفاً، وصفةً وهــو المصطلح عند علماء «السِّنْد» (٢) (**تَــابِعٌ**) جنس شامل لجميع التوابع فلما قــال: (**يَدُلُّ عَلَى مَعْنىً فِيْ مَتْبُوْعِــهِ**) بل على معنىً في نفسها لكن بقي فيه الحال، لأنهــا تدلّ على معنىً في متبوعه، وهو ذو الحال فقال: (**مُطْلَقاً**) أي: يدلّ دلالةً مطلقةً غير مقيّدة بحال من الأحوال، بخلاف الحال فإنّه يدلّ على معنىً في متبوعه لكن مقيّداً بحال صدور الفعل عنه، أو وقوع الفعل عليه، فإذا قلت: "رأيــت زيــداً الكاتب" كان المعنى: حصول هذه الصفة له من غير تقييده بزمان الرؤية، فيجوز أن يكون حين الرؤية غير كاتب بالفعل، وإذا قلت : "رايت زيداً كاتباً" كــان

---

(١)- قدّم المصنّف النعت لكثرة جهات تبعيته؛ لأنه تبع المنعوت في الإعراب، والتعريف، والتنكير، والإفراد، والجمع، والتذكير، والتأنيث بخلاف سائر التوابع، (**غاية التحقيق**) .

(٢)- **السِّنْد:** بكسر السين المهملة وسكون النون ثم دال مهملة في الآخر، إقليم في جمهورية باكستان صانها الله تعالى عن كل آفة وبلية وأدام وجودها ، وعمّرها إلى يوم القيام آمين ! بوسيلة سيّد المرسلين ﷺ .

وَفَائِدَتُــهُ: تَخْصِيْــصٌ أَوْ تَوْضِيْــحٌ، وَقَــدْ يَكُوْنُ لِمُجَــرَّدِ الثَّنَــاءِ

المعنى: حصول الكتابة في زمان الرؤية، والمراد من المتبوع أعمّ مــن أن يكــون بلا واسطة أو بواسطة المتعلق، ليشمل نحو: "جاءني رجل حسن غلامــه"؛ لأنّ (حسن) في اللفظ صفة لــ: (رجل) وفي المعنى صفة لمتعلقه وهو غلام، (وَفَائِدَتُهُ) أي: فائدة النعت (تَخْصِيْصٌ) [1] إن كانا نكرتين نحو: "جاءني رجــل عــالِمٌ"، (أَوْ تَوْضِيْحٌ) إن كانا معرفتين نحو: "جاءني زيد الفاضل".

المراد من التخصيص في عرف «النحاة»: تقليل الشيوع والإبهام الحاصل في النكرات نحو: "رجلٌ عالِمٌ"، فإنّ الرجل بحسب الوضع يعمّ العالم والجاهــل، وبعد النعت اختصّ بالمتصف بصفة العلم.

والتوضيح: عبارة عن رفع الاحتمــال الحاصــل في المعــارف نحــو: "زيدٌ التاجر" فإنّ (زيداً) كان يحتمل التاجر، وغيره، فلما وصفه بالتاجر رفــع هذا الاحتمال.

(وَقَدْ يَكُوْنُ) النعت (لِمُجَرَّدِ الثَّنَاءِ) من غير تخصيص، أو توضيح إذا كان الموصوف معلوماً بذلك الوصف عند المخاطب نحو: "بسم الله الرحمن الرحيم"،

---

(١)- **التخصيص في اصطلاحهم**: تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، وذلك أنّ (رجلاً) في قولك: "جاءني رجل صالح" كان بوضع الواضع محتملاً لكلّ فرد من أفراد هذا النوع فلما قلت: (صالح) قللت الاشتراك والاحتمال، **ومعنى التوضيح عندهم**: رفع الاشتراك الحاصل في المعارف أعلاماً كانت أو لا نحو: "زيد العالم، والرجل العالم"، (نجم الدين).

أَوْ الْذَمِّ، أَوْ التَّوْكِيْدِ نَحْوُ: ﴿ نَفْخَةٌ وَّاحِدَةٌ ﴾، وَلاَ فَصْلَ بَيْنَ أَنْ يَكُوْنَ مُشْتَقّاً أَوْ غَيْــرَهُ

(أَوْ الْــذَمِّ) نحو: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم"، وإن لم يكن معروفــاً عنــد المخاطب بذلك الوصف كان للمدح أو الذم مع إفادة التوضيح نحــو قولــك: "زيدٌ الفاسق، والجاهل"، (أَوْ التَّوْكِيْدِ) إذا دلّ الصفة على معــنىً يــدلّ عليــه الموصوف تضمناً (نَحْوُ) قوله تعالى: ﴿ نَفْخَةٌ وَّاحِــدَةٌ ﴾ [1] فإنّ (واحدةٌ) نعــت مؤكّد للوحدة التي تفهم من (نفخة)، وقد يجيء النعت للتكشف عــن حــال الموصوف نحو: "الجسم الطويل العريض العميق".

والفرق بين التكشف والتأكيد: أنّ التأكيد يبيّن بعض مفهوم المنعــوت كما في قولنا: "شمس منيرة"، و"بدر رفيع"، والتكشف يبيّن تمام ماهية المنعوت كما في المثال المذكور.

وقد يكون النعت للتعميم أي: انتفاء التخصيص بنوع من الأنواع كما تقول: "جاءني رجل من الرجال"، و"كان ذلك في يوم من الأيام" فلا يختــصّ الرجل بالعالم أو الفاضل، ولا اليوم بالسبت أو الأحد.

ولمّا شرط بعض «النحاة» في النعت كونه مشتقاً وتكلّفوا في تأويل مــا لم يكن مشتقاً أزاح «المصنّف» هذا التكلّف فقال: (وَلاَ فَصْلَ) أي: لا فرق (بَيْنَ أَنْ يَكُوْنَ) النعت (مُشْتَقّاً) كــ: عالم، وعاقل، (أَوْ غَيْرَهُ) أي: غير مشتــق؛ لأنّ

(١)- سورة الحاقة: [الآية: ١٣].

إِذَا كَانَ وَضْعُهُ لِغَرْضِ الْمَعْنَى عُمُوْماً نَحْوُ: تَمِيْمِيٌّ، وَذِيْ مَالٍ، وَخُصُوْصاً مِثْلُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ، وَمَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ

المقصود من النعت ما يدلّ على معنىً في متبوعه وهذا المعنى كما يحصل من المشتق يحصل من غير المشتق فلا حاجة إلى اشتراط الاشتقاق لكن لما كانت الصفة عبارةً عن كيفية قائمة بالذات لا بدّ أن يكون لها معنىً يقوم بالغير، وإن كان موضوعاً لذات محضٍ كـ: زيد، وجدار، لا يمكن أن يقع صفةً، فلهذا قيّد غير المشتق بقوله: (**إِذَا كَانَ وَضْعُهُ**) أي: وضع غير المشتق (**لِغَرْضِ الْمَعْنَى**) أي: لإفادة المعنى المنسوب إلى غيره (**عُمُوْماً**) أي: دائماً في جميع الاستعمالات فيصحّ وقوعه صفةً دائماً (**نَحْوُ: تَمِيْمِيٌّ، وَذِيْ مَالٍ**) فيقال: "جاءني رجل تميميٌّ، وذو مال"، "ورأيت رجلاً تميمياً، وذا مال"، و"مررت برجل تميمي، وذي مال"، ولا يكون هذه الأسماء مستعملةً بغير المعنى المنسوب إلى غيره، (**أَوْ خُصُوْصاً**) أي: وكذلك يصحّ أن يقع غير المشتق صفةً إذا كان وضعه لغرض المعنى في متبوعه في بعض الاستعمالات كلفظ (أيّ)، واسم الجنس، واسم الإشارة، فإنها لا تدلّ على معنى متبوعه في جميع الحالات بل في بعضها لتعدّد معانيها المستعملة هي فيها (**نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ**) أيْ: رجلٍ كاملٍ، فإن (أيّ) إنما يدلّ على معنى متبوعه إذا وقع صفة النكرة في موضع المدح، ولا يدلّ في قولك: "أيّ رجل عندك" للاستفهام .

(وَ) نحو: (الرجل) في : (**مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ**) فإنّ (الرجل) اسم جنس إنما

وَبِـزَيْدٍ هَـذَا، وَتُوْصَـفُ النَّكِـرَةُ بِالْجُمْلَـةِ الْخَبَرِيَّـةِ

يدلّ على معنىً في متبوعه وهو تعين الذات في هذا الموضع خاصاً دون موضع آخر نحو: "جاءني الرجل"، (وَ) نحو: (اسم الإشارة) في قولنا: (بِزَيْدٍ هَذَا) فإنّ اسم الإشارة إنما يدلّ على معنىً في متبوعه إذا وقع صفةً لعَلَمٍ كما في هذا المثال، ولا يدلّ في قولنا: "هذا زيد".

والحاصل: أنّ اللفظ إمّا أن يستلزم المعنى الصفتي في جميع استعمالاته فيصحّ وقوعه صفةً دائماً، وإمّا أن يدلّ عليه في بعض استعمالاته فيصحّ أن يقع صفةً حينئذ، وإمّا أن لا يدلّ على المعنى الصفتي أبداً نحو: "زيد"، فلا يجوز أن تقع صفةً أصلاً، (وَتُوْصَفُ النَّكِرَةُ بِالْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ) لا الإنشائية، وهذه القاعدة متضمنة لقاعدتين:

الأولى: أنّ النكرة توصف بالجملة الخبرية لا المعرفة فيقال: "جاءني رجل قام أبوه"، ولا يقال: "جاءني زيد قام أبوه"، وذلك لأنّ الجملة الخبرية في حكم النكرة فلا يصحّ أن تقع صفةً للمعرفة للزوم التطابق في الصفة، والموصوف في التعريف، والتنكير.

والثانية: أنّ النكرة توصف بالجملة الخبرية لا الإنشائية، وذلك لأنّ النعت في المعنى خبر عن المنعوت، والإنشاء تناقض الأخبار، ولأنّ الجملة الإنشائية لا ثبوت لها في نفسها، وإثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه فلهذا لا يقع خبراً، ولا صفةً، ولا صلةً، ولا حالاً بدون تأويل.

وَيَلْزَمُ الْضَّمِيْرُ، وَيُوْصَفُ بِحَالِ الْمَوْصُوْف، وَبِحَالِ مُتَعَلَّقِه نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ غُلاَمُهُ

واعلم: أنّ الجمل الواقعة بعد النكرات أوصاف وبعد المعارف أحوال .

(وَيَلْزَمُ الْضَّمِيْرُ) العائد في الجملة التي تقع صفةً لنكرة ليحصل الربط بينهما، وإلا فالجملة مستقلة في اللفظ والمعنى، لا تكون تبعاً لغيرها، فلا بدّ من الضمير نحو: "مررت برجل أبوه عالم، أو قام أبوه" .

واعلم: أنّ الصفة قد تبيّن حال المتبوع نفسه نحو: "جاءني رجل عالم" وقد تبيّن حال شيء يتعلق بمتبوعه نحو: "جاءني رجل عالم أبوه" فأراد أن يبيّن حكم كلا النوعين فقال: (وَيُوْصَفُ) أي: يقع الوصف (بِحَالِ [1] الْمَوْصُوْفِ) أي بحال قائمة بالموصوف نفسه نحو: "مررت برجل قائم" إذ القيام حال الرجل وصفته بنفسه، وهذا النوع أكثر استعمالاً، (وَ) قد تكون (بِحَالِ مُتَعَلِّقِهِ) أي: متعلق الموصوف أي: بحال قائمة في متعلقه بتنْزيل حال المتعلق منْزلة حاله، ويجعل ذلك وصفاً له (نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ غُلاَمُهُ) فإنّ (الحسن) في المعنى قائم بغلام الرجل، وجعل في اللفظ صفةً للرجل لتعلُّقه به، والتعلق بينهما قد يكون بعلاقة النسب نحو: "مررت برجل قائم أبوه"، وقد يكون تعلق المالك بالمملوك نحو: "مررت برجل حسن غلامه"، أو مخالطة كـ: "مررت برجل

(١)- الجار والمجرور في محل الرفع نائب (يوصف) أي: يجعل حال الموصوف أي: هيئته وصفاً له وهو الكثير، (نجم الدين) .

فَالأَوَّلُ يَتْبَعُهُ فِيْ الإِعْرَابِ، وَالْتَّعْرِيْفِ، وَالْتَّنْكِيْرِ وَالإِفْرَادِ، وَالْتَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ، وَالْتَّذْكِيْرِ، وَالْتَّأْنِيْثِ، وَالْثَّانِيْ يَتْبَعُهُ

طويل ذيله" وغير ذلك من العلاقات .

(**فَالأَوَّلُ**) أي: النوع الأول من الصفة التي تبيّن حال المتبوع (**يَتْبَعُهُ**) أي: يوافق الموصوف في عشرة أشياء، (**فِيْ الإِعْرَابِ**) وهي ثلاثة، الرفع، والنصب، والجرّ، فكيف ما يكون إعراب الموصوف يكون ذلك إعراب الصفة، (**وَالْتَّعْرِيْفِ، وَالْتَّنْكِيْرِ**) فإن كان الموصوف معرفةً تكون الصفة معرفةً، وإن كان نكرةً تكون نكرةً فتقول: "جاءني زيد العالم" بلام التعريف، و"جاءني رجل فاضل" بغير اللام، (**وَالإِفْرَادِ، وَالْتَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ**) إن كان الموصوف مفرداً أو تثنيةً أو جمعاً كذلك تكون الصفة مطابقةً لها فتقول: "جاءني رجل عالم، ورجلان عالمان، ورجال عالمون"، (و) في (**الْتَّذْكِيْرِ، وَالْتَّانِيْثِ**) أيضاً تطابق الصفة موصوفها فتقول: "جاءني رجل عالم"، و"جاءتني امرأة عالمة"، ولا يجتمع في تركيب واحد إلا أربعة من هذه المطابقات؛ لأنّ الاسم في تركيب واحد لا يمكن أن تتصف بهذه الصفات العشرة لتضادها فيكون من الإعراب الثلاث واحدٌ، ومن الإفراد، والتثنية، والجمع واحدٌ، ومن التعريف، والتنكيرِ أحدُهما، ومن التذكيرِ، والتأنيثِ أحدُهما، فتكون أربعةً، وإنما وجب التطابق بينهما؛ لأنّ الصفة هي عين الموصوف في المعنى فيلزم الموافقة بينهما في اللفظ .

(**وَالْثَّانِيْ**) أي : النوع الثاني من الصفة التي تبيّن حال المتعلق: (**يَتْبَعُهُ**) أي:

فِيْ الْخَمْسَةِ الأُوَلِ، وَفِيْ الْبَوَاقِيْ كَالْفِعْلِ، وَمِنْ ثَمَّ حَسُنَ: قَامَ رَجُلٌ قَاعِدٌ غِلْمَانُــهُ، وَضَعُــفَ: قَاعِــدُوْنَ غِلْمَانُــهُ

يوافق الموصوف (فِيْ الْخَمْسَةِ الأُوَلِ) يعني الرفع، والنصب، والجرّ، والتعريــف، والتنكير، فيوجد في كلّ تركيب اثنان منها، واحدٌ من الإعرابات الثلاثة، وواحدٌ من التعريف، والتنكير، رعايةً للفظ والمعنى، فأعطينا من الموافقات خمسةً للفظ وهو الموصوف، وخمسةً للمعنى وهو متعلّقه، (وَفِيْ الْبَوَاقِيْ) من الموافقات العشرة يعني: الإفراد، والتثنية حكم الصفة مع الاسم الظاهر الذي بعده (كَالْفِعْلِ) مــع الفاعل الظاهر الذي بعده؛ لأنّه مسند إلى الاسم الظاهر كالفعل فكما أنّ الفعل يذكّر إذا كان فاعله مذكّراً، أو يؤنث إذا كان مؤنّثاً فكذلك الصفة، وكما أنّ الفعل يجب إفراده إذا كان فاعله مفرداً، أو مثنىً، أو مجموعاً فكــذلك الــصفة تقول: "مررت برجل قائمة جاريتُه، و"بامرأة قائم غلامُها، وبــرجلين قــائم أبوهما، وبرجال ذاهب غلامهم"، كما تقول: "مررت برجل قامت جاريتــه، وبامرأة قام غلامها، وبرجلين قام أبوهما، وبرجال ذهب غلامهم" .

(وَمِنْ ثَــمَّ) أي: من أجل أنّ الصفة بحال المتعلق حكمها حكم الفعل مع الفاعل (حَسُنَ) هذا التركيب: (قَامَ رَجُلٌ قَاعِدٌ غِلْمَانُهُ) بإفراد (قاعدٌ) وإن كــان فاعله أي: الغلمان جمعــاً، كمــا يحــسن أن يقــال: "قــام رجــل يقعــد غلمانه"، (وَضَعُفَ): قام رجل (قَاعِدُوْنَ غِلْمَانُهُ) بجمع (قاعدون) جمع الــسلامة؛ لأنّ الفعل إذا كان فاعله ظاهراً لا يثنى ولا يجمع فلا يقال: "يقعدون غلمانــه"

وَيَجُــوْزُ: قُعُــوْدٌ غِلْمَانُــهُ، وَالْمُضْمَــرُ لاَ يُوْصَــفُ وَلاَ يُوْصَــفُ بِــهِ

فكذا ههنا، وإنما جاز مع الضعف ولم يمتنع هذا التركيب لجــواز: "يقعــدون غلمانه" على ضعف، كقولهم: "أكلوني البراغيث"، (وَيَجُوْزُ) من غير ضعف: قام رجل (قُعُوْدٌ غِلْمَانُهُ) بصيغة جمع التكسير مع أنّ القياس يقتضي إفراده؛ لأنّ جمع التكسير في حكم المفرد؛ إذ ليس هو مثل الفعل أي: (يقعدون) في الحركــات، والسكنات بخلاف (قاعدون) فإنّه مثل (يقعدون) في الحركات، والــسكنات، فلزم مطابقة الفعل في جمع السلامة لا في جمع التكسير .

(وَالْمُضْمَرُ) أي: الضمائر كلّها من المتكلم، والمخاطب، والغائب، كــ: أنا، وأنت، وهو (لاَ يُوْصَفُ) أي: لا يقع موصوفاً فلا يقال: "جئت أنا العاقل"، و"ذهبتَ أنت العالم"، و"مررت بهو الفاضل"، وذلك لأنّ الــصفة للتعريــف والتخصيص، وبعض المضمرات كــ: (أنا) أعــرف المعــارف لا يحتــاج إلى التعريف والتخصيص، فحمل عليه غيرها طرداً للباب، وحمــل علــى الــصفة الموضحة صفةُ المدح والذم طرداً للباب، (وَلاَ يُوْصَفُ بِهِ) أي: لا يقع المضمرات صفةً لشيء؛ لأنّ الضمائر لا تدلّ على صفةٍ زائدةٍ بل على الذات فقط فلا يصحّ وقوعها صفةً لشيء، و لا يقال: "جاء رجلٌ أنا، أو أنت، أو هو" .

واعلم: أنّ درجاتِ التعريف متفاوتةٌ، فأعرف المعــارف المــضمرات، ثم الأعلام، ثم أسماء الإشارة، والموصولات في درجة واحــدة، ثم المعرَّف باللام أنقص في التعريف من الكلّ ، وحكم المضاف إلى هذه المعارف حكم ما أضيف

وَالْمَوْصُوْفُ أَخَصُّ أَوْ مُسَاوٍ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُوْصَفْ ذُوْ اللاَّمِ إِلاَّ بِمِثْلِهِ، أَوْ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ

إليه في الدرجة فقال : (وَالْمَوْصُوْفُ أَخَصُّ أَوْ مُسَاوٍ) أي: الموصوف يجب أن يكون أعرف من الصفة، أو مساوياً لهما في التعريف والتنكير لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل في الدلالة على الذات، فيجوز أن يوصف العَلَم بالمضاف إلى العَلَم نحو: "مررت بزيد صاحب عمرو"؛ لأنّه مساوٍ له في الدرجة، وباسم الإشارة، والموصول، والمعرَّف باللام نحو: "مررت بزيد هذا، وزيد الذي يحفظ القرآن، و زيد الأبيض"؛ لأنّه أخصّ منها، ولا يجوز أن تقول: "مررت بزيد صاحبك"؛ لأنّ المضاف إلى الضمير أقوى منه في التعريف .

(وَمِنْ ثَمَّ) أي: من أجل أنّ الموصوف يجب أن يكون أخصّ من الصفة، أو مساوياً لها (لَمْ يُوْصَفْ ذُوْ اللاَّمِ) أي: ما فيه لام التعريف، (إِلاَّ بِمِثْلِهِ) أي: بذي اللام نحو: "جاءني الرجل العالم"، (أَوْ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ) أي: ذي اللام نحو: "جاءني الرجل صاحب الفرس" لأنهما أي: الموصوف والصفة متساويان في درجة التعريف، وهي كونهما معرفتين بلام التعريف، ولا يجوز وصف ذي اللام بالاسم المضاف إلى العَلَم أو الضمير أو اسم الإشارة؛ لأنها أخصّ من ذي اللام وأقوى في درجة التعريف منه فلا يقال: "جاءني الرجل صاحب زيد، وصاحبه أو صاحب هذا" بأن يكون الرجل موصوفاً، وهذه صفاته، وأمّا إن كان إبدالاً فيجوز .

وَإِنَّمَا الْتُزِمَ وَصْفُ بَابِ (هَذَا) بِذِيْ الْلاَّمِ لِلإِبْهَامِ، وَمِنْ ثَـمَّ ضَعُفَ:
(مَـرَرْتُ بِهَـذَا الأَبْيَـضِ)

ولّما ورد على «المصنِّف» أنكم قلتم: إنّ الموصوف أخـصّ، أو مـساوٍ للصفة ويجوز وصفه بمثله، فما بال أسماء الإشارات لا يجوز وصفها بمثلها مـن أسماء الإشارات ؟

فأجاب عنه بقوله: (وَإِنَّمَا الْتُزِمَ وَصْفُ بَابِ هَذَا) أي: أسماء الإشـارات (بِذِيْ الْلاَّمِ) مع أنّ القياس يقتضي أن يجوز وصفه بمثله المساوي له مـن أسمـاء الإشارات (لِلإِبْهَامِ) أي: لأنّ أسماء الإشارات مبهمات في ذواتها، والنعت إنمـا يكون لإفادة التعريف والتخصيص، فإنْ وصفناها بمثلها من المبهمات لم يحصل فائدة، وإن وصفناها بالاسم المضاف إلى ذي اللام كان كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير، لأنّه اكتسب التعريف من غيره، والضمائر والمعارف لا تقع صفةً فلم يبق لرفع إبهام أسماء الإشارات إلا الوصف بذي اللام فـالتزم وصفها بذي اللام لذلك .

وحمل على ذي اللام الموصول؛ لأنّه كصاحب اللام صورةً ومعنىً فيجوز وصف أسماء الإشارات بالموصولات أيضاً فتقول: "هذا الجائي زيد"، و"هـذا الذي يجيء زيد"، (وَمِنْ ثَمَّ) أي: من أجل أنّ صفة اسم الإشارة يجب أن تـدلّ على تعيين ذات المبهم (ضَعُفَ) قولنا: (مَرَرْتُ بِهَذَا الأَبْيَضِ) وإن كان الصفة ذات اللام؛ لأنّ الأبيض عامٌ لا يدلّ على ذاتٍ أو نوعٍ خاصٍ فيحتمل أن يكون رجلاً

وَحَسُنَ : (بِهَذَا الْعَالِمِ) .

أو امرأةً أو فرساً أو ثلجاً أو غير ذلك فلم يبين الجنس و لم يكشف الإبهام لكن لدلالته على الجسم جاز على ضعفٍ و لم يمتنع .

(وَحَسُنَ) قولنا: مررت (بِهَذَا الْعَالِمِ) لأنّ العالم يختص بنوع الإنسان، وعُلِم منه كونه رجلاً فكأنّك قلت: "مررت بالرجل العالم" وأفاد توضيح الموصوف [1].

* * * * *

(١) فائدة : أقسام الأسماء المعارف خمسة، العلم الخاص، والمضاف إلى المعرفة، وما فيه الألف واللام، والأسماء المبهمة، والضمير، ذكر المصنّف منها الثلاثة الأخيرة و لم يذكر الأولين، فأمّا العلم الخاص نحو: "زيد، وعمرو"- فإنه يوصف بثلاثة أشياء، بالمضاف إلى مثله نحو: "مررت بزيد صاحب عمرو، وبزيد أخيك"، وبالألف واللام نحو: "مررت بزيد الطويل"، وبالأسماء المبهمة نحو: "مررت بزيد هذا، وبعمرو ذلك"، وأمّا المضاف إلى المعرفة فإنّه يوصف بثلاثة أشياء أيضاً: بما أضيف كإضافته نحو: "مررت بصاحب عمرو"، وبالألف واللام نحو: "مررت بصاحبك الطويل"، وبالأسماء المبهمة نحو: "مررت بصاحبك هذا، وبأخيك ذاك"، لزيادة الفائدة والتوسع انظر: "أصول ابن السرّاج"، "الإيضاح" للفارسي، "المفصل"، "المقتضب"، "كتاب سيبويه"، وغيرها .

[الْعَطْفُ]

الْعَطْفُ: تَابِعٌ مَقْصُوْدٌ بِالنِّسْبَةِ مَعَ مَتْبُوْعِهِ

[العطف] (١)

والثاني من التوابع الخمسة: (الْعَطْفُ) (٢) أي: بحرف من حروف العطف ويسمّى هذا للامتياز عن عطف البيان بعطف النسق؛ لأنّ العطف فيه بحروف تدلّ على النسق والترتيب كما في قولك: "جاءني زيد فعمرو ثم بكر حتى فلان" (تَابِعٌ) هذا جنس شامل لجميع التوابع، وبقوله: (مَقْصُوْدٌ بِالنِّسْبَةِ) أي: نسبة الفعل وغيره إليه خرج التوابع كلّها؛ لأنها ليست مقصودةً بالنسبة، بل المقصود بالنسبة متبوعاتها، وإنما هي لتوضيح متبوعاتها إلا البدل فإنّه تابع مقصود بالنسبة، فأخرجه من حدّ العطف بقوله: (مَعَ مَتْبُوْعِهِ) لأنّ البدل ليس مقصوداً مع متبوعه بل المقصود البدل فقط دون متبوعه نحو: "جاءني زيد وعمرو" فـ: (عمرو) تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه .

فإن قيل: يخرج من هذا الحدّ المعطوف بـ: بل نحو: "جاءني زيد بل

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (عَطْفُ النَّسَقِ) .

(٢)- اختُلفَ في العامل في المعطوف ما هو ؟ فمذهب «سيبويه» و«جمهور النحويين»: أنّ العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه بواسطة الحرف . ومذهب «الفارسي» و«ابن حي»: أنّ العامل في المعطوف مقدّر من جنس الأول كقولك: "يا زيدُ وعمروٌ" . ومذهب بعض النحويين: أنّ العامل في المعطوف هو حرف العطف بالنيابة، انظر: "شرح الرضي"، "شرح ابن يعيش" .

وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوْعِهِ أَحَدُ الْحُرُوْفِ الْعَشَرَةِ، وَسَيَأْتِيْ، مِثْلُ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْــرٌو

عمرو" فإنّ (عمرو) مقصود بالنسبة دون متبوعه؛ لأنّ بل للإضراب ؟

قلنا: المراد بكونه مقصوداً أعمّ من أن يكون مقصوداً ابتداءً أو انتــهاءً فالمعطوف بــ: (بل) مقصود انتهاءً كما كان المعطوف عليه مقصوداً ابتــداءً، فكلاهما مقصودان بالنسبة بخلاف بدل الغلط؛ لأنّ متبوعه ليس مقصوداً بالنسبة لا ابتداءً ولا انتهاءً بل كان ذكره غلطاً لسبق اللسان فلا يعتدّ به أصلاً، وليس كذلك العطف بــ: (بل)، وهذا هو الفرق بين بدل الغلط، وبين المعطوف بــ: (بل) .

فإن قيل: يخرج من هذا الحدّ العطف بــ: (لا، ولكن) نحو: "جاءني زيد لا عمرو" فإنّ العطف ليس بمقصود بالنسبة بل منفي عنه النسبة ؟

قلنا: المراد بالنسبة أصل النسبة أعمّ [من] أن تكون بكيفية السلب أو الإيجاب، والمعطوف بــ: (لا، ولكن) قصد نسبته إليه بكيفية السلب .

ولمّا فرغ من تعريفه شرع في شرطه فقال: (وَيَتَوَسَّــطُ بَيْنَــهُ) أي: بــين المعطوف (وَبَيْنَ مَتْبُوْعِهِ) أي: المعطوف عليه (أَحَدُ الْحُرُوْفِ الْعَــشَرَةِ) وهي الواو، والفاء، وثمّ، وحتى، وأو، وإما، وأم، ولا، وبل، ولكن، (وَسَيَأْتِيْ) بيان الحروف العشرة في قسم الحروف من هذا الكتاب مع أحكامها (مِثْلُ [1]: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو)

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

وَإِذَا عُطِفَ عَلَى الْمَرْفُوْعِ الْمُتَّصِلِ، أُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ، مِثْلُ: ضَرَبْتُ أَنَا وَزَيْدٌ

فـــ:(عمرو) تابع مقصود بنسبة الفعل إليه مع متبوعه وهو (زيد) بتوسط واحد من الحروف العشرة وهي الواو .

(وَإِذَا عُطِفَ) الاسم الظاهر (عَلَى) الضمير (الْمَرْفُوْعِ [1] الْمُتَّصِلِ) كضمير ضربتُ بصيغة المتكلم (أُكِّدَ) بصيغة الماضي المجهول من التأكيد أي: يجب تأكيد هذا الضمير المرفوع المتصل أوّلاً (بِمُنْفَصِلٍ) أي: بالـــضمير المرفـــوع المنفـــصل كـــ:أنا (مِثْلُ: ضَرَبْتُ أَنَا وَزَيْدٌ) ثم يعطف عليه، فـــ: (زيد) في هذا المثال اســـم ظاهر أريد عطفه على ضمير المتكلم المرفوع في (ضربتُ) فأكّد بمنفصل وهـــو (أنا) ثم عطف عليه زيد، ونحوه قوله تعالى: ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [2] ، وذلك لأنّ الضمير المرفوع المتصل كالجزء من الفعل وليس هو مستقلاً بنفسه فكرهوا عطف الاسم المستقل عليه لئلا يلزم العطف على جزء الفعل، وانحطاط درجة الاسم المستقل بجعله تابعاً لغير المستقل، وإذا أكّد بمنفصل حـــصل لـــه الانفصال وصار مستقلاً بنفسه فلا يلزم المحذور .

وإنما قيّد الضمير بالمرفوع لأنّه لو كان منصوباً أو مجروراً جاز العطـــف عليه بلا تأكيده بمنفصل نحو: "ضربتك وزيداً، ومـــررت بـــك وبزيـــد"؛ لأنّ المنصوب والمجرور فضلةٌ ليس كالجزء من الفعل ، ثم قيّد المرفوع بالمتصل؛ لأنّه لو

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (على المضمر المرفوع المتصل) .

(٢)- سورة البقرة : [الآية : ٣٥] .

إِلاَّ أَنْ يَقَعَ فَصْلٌ، فَيَجُوْزُ تَرْكُهُ مِثْلُ: ضَرَبْتُ الْيَوْمَ وَزَيْدٌ، وَإِذَا عُطِفَ عَلَى الْضَّمِيْرِ الْمَجْرُوْرِ، أُعِيْدَ الْخَافِضُ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ

كان منفصلاً جاز العطف بلا تأكيد نحو: "أنا وزيد قائمان" .

(**إِلاَّ أَنْ يَقَعَ فَصْلٌ**) بين المعطوف والمعطوف عليه (**فَيَجُوْزُ تَرْكُهُ**) أي: ترك الإتيان بالتأكيد، سواءٌ وقع الفاصل قبل حرف العطف (**مِثْلُ**[1]: **ضَرَبْتُ الْيَوْمَ وَزَيْدٌ**) فـ (زيد) عطف على ضمير (ضربت) مع عدم التأكيد بالمنفصل، أو وقع الفاصل بعد حرف العطف كقوله تعالى: ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا ﴾[2] وذلك لأنّ في صورة الفصل بينهما وقع الفتور في المعطوف باعتبار البُعد عن المتبوع بالفصل فلا يلزم مزية الفرع على الأصل فيجوز ترك التأكيد كما في الأمثلة السابقة، ويجوز الإتيان بالتأكيد كما في قوله تعالى: ﴿ فَكُبْكِبُوْا فِيْهَا هُمْ وَالْغَاوُوْنَ ﴾[3]، ولهذا قال: (يجوز تركه) ولم يقل: (يجب تركه) .

(**وَإِذَا عُطِفَ**) اسم (**عَلَى الْضَّمِيْرِ الْمَجْرُوْرِ**) سواءٌ كان مجروراً بحرف الجرّ أو الإضافة (**أُعِيْدَ الْخَافِضُ**) أي: حرفُ الجرّ، والمضافُ على المعطوف (**نَحْوُ**[4]: **مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ**) هذا مثال إعادة حرف الجرّ، ومثال إعادة المضاف قولك:

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

(٢)- سورة الأنعام : [الآية : ١٤٨] .

(٣)- سورة الشعراء : [الآية : ٩٤] .

(٤)- في بعض نسخ المتن: (مثل) بدل (نحو) .

وَالْمَعْطُــوْفُ فِــيْ حُكْــمِ الْمَعْطُــوْفِ عَلَيْــهِ

"مررت بغلامك وغلام زيد" وذلك لئلا يلزم العطف على جزء الكلمـــة؛ لأنّ الضمير المجرور كالجزء من الجارّ بحيث لا ينفك عنه أصلاً فلو عطف عليه بدون إعادة الجار لزم العطف على جزء الكلمة .

فإنْ قيل: لم لم يؤكّد بضمير منفصل لئلا يلزم العطف على جزء الكلمة كما فعلتم في المرفوع المتصل ؟

قلنا: لم يوجد للمجرور ضمير منفصل كما وجد للمرفوع المتصل فلـــو قلنا في "مررت بك وبزيد": "مررت بك أنت وزيد" مثلاً كان (أنت) مرفوعاً لا مجروراً .

(وَالْمَعْطُوْفُ) في جميع أحكامه (فِيْ حُكْمِ الْمَعْطُوْفِ عَلَيْهِ) فما يجوز ويجب ويمتنع في المعطوف عليه يجوز ويجب ويمتنع في المعطوف، مـــثلاً إذا وجـــب أن يكون في المعطوف عليه ضمير كخبر المبتدأ إذا كان جملةً أو صلةَ (الذي) يجب أن يكون في المعطوف كذلك نحو: "زيد قام أبوه وجاء غلامه"، ولا يجـــوز أن تقول: "زيد قام أبوه وذهب عمرو" بأن يكون (ذهب عمرو) عطفاً على (قـــام أبوه) لعدم الضمير فيه، أمّا إذا كان عطفاً على الجملة الكبرى أي: (زيد قـــام أبوه) فيجوز كما لا يخفى .

والحاصل: أن يكون المعطوف بحيث لو حذف المعطوف عليه لقام هـــو مقامه، فإن جاز قيامه مقام المعطوف عليه جاز العطف وإلا فلا .

وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ فِيْ: مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ أَوْ قَائِماً وَلاَ ذَاهِبٌ عَمْرٌو، إِلاَّ الْرَّفْعُ

واعلم: أنّ هذه القاعدة ليست بكليّة ويجوز أن يقال: "يا زيد والحارث" و"ربّ شاةٍ وسخلتها" مع امتناع دخول حرف النداء على ما فيه اللام، وامتناع دخول (ربّ) على المعارف (**وَمِنْ ثَمَّ**) أي: من أجل أنّ المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع (**لَمْ يَجُزْ فِيْ**) هاتين الصورتين، الأولى: (**مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ**) ولا ذاهب عمرو، والصورة الثانية: ما زيد (**قَائِماً وَلاَ ذَاهِبٌ عَمْرٌو، إِلاَّ الْرَّفْعُ**) في (ذاهب) بأن يكون (ذاهب) خبر مقدَّم، و(عمرو) مبتدأ مؤخر، ويكون من عطف الجملة على الجملة، ولا يجوز النصب في (ذاهب) بأن يكون عطفاً على (قائماً) في قولنا: "ما زيد قائماً ولا ذاهب عمرو" و لا الجرّ فيه بأن يكون عطفاً على (قائم) في قولنا: "ما زيد بقائم وذاهب عمرو "، لأنّ المعطوف يجب أن يصحّ إقامته مقام المعطوف عليه، ولو قلنا: "ما زيد بذاهب عمرو" أو قلنا: "ما زيد ذاهباً عمرو" لم يصحّ لعدم العائد فيها إلى المبتدأ؛ لأنّ فاعل (ذاهب) في المعنى وهو (عمرو) مذكور لفظاً فلا يحصل فيها الارتباط بالمبتدأ بخلاف (بقائم) أو (قائماً) لأنّ العائد فيه ضمير الفاعل موجود .

ولمّا ورد على «المصنِّف» أنّ قاعدتكم هذه منقوضة بنحو: "الذي يطير فيغضب زيدٌ الذباب" لأنّ (يطير) صلة لـ: (الذي) وفيه ضمير يعود إلى الموصول، و(يغضب) عطف على (يطير) مع أنّ الضمير لم يوجد فيه؛ لأنّ فاعله اسم ظاهر وهو (زيد) ؟

وَإِنَّمَا جَازَ: الَّذِيْ يَطِيْرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الْذُّبَابُ؛ لأَنَّهَا فَاءُ السَّبَبِيَّةِ . وَإِذَا عُطِفَ عَلَـى عَامِلَيْـنِ مُخْتَلِفَيْـنِ لَمْ يَجُـزْ

فأجاب بقوله: (وَإِنَّمَا جَازَ: الَّذِيْ يَطِيْرُ) الشيء الذي يطير (فَيَغْضَبُ زَيْدٌ) بسبب طيرانه هو (الْذُّبَابُ؛ لأَنَّهَا فَاءُ السَّبَبِيَّةِ) وليست للعطف المحض كما زعمتم حتى يجب فيه الضمير، وإذا كان العطف بالفاء مفيداً للسببية جعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الأولى منهما، وصار المعنى: الذي يطير ويصير طيرانه سبباً لغضب زيدٍ الذبابُ، وفي الجواب احتمالات أخر مذكورة في الشروح المبسوطة .

واعلم: أنّ العطف بحرف واحد على معمولي عامل واحد جائز بالاتفاق نحو: "ضرب زيد عمراً ، وبشر خالداً " لكن إذا عطف شيئان على معمولي عاملين مختلفين بحرف واحد ففيه اختلاف، فعند «المصنّف» يجوز إذا كان المعمول الأول مجروراً، ولا يجوز إذا كان مرفوعاً أو منصوباً، وقال «الفراء»: بجوازه مطلقاً تقدَّم المجرور منهما أو لا، وقال «سيبويه»: بعدم جوازه مطلقاً سواءٌ تقدَّم المجرور أو لا، فقال: (وَإِذَا عُطِفَ) اسمان (عَلَـى) معمولي (عَامِلَيْنِ [1] مُخْتَلِفَيْنِ) [2] بعاطف واحد (لَمْ يَجُزْ) فلا يجوز أن تقول : "إنّ زيداً في الدار

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (على معمولي عاملين) بدل (عاملين مختلفين) .

(٢)- وأمّا عطف المعمولين متفقين كـ: أنا، أو مختلفين على معمولي عامل واحد فلا بأس به، نحو: "ضرب زيد عمراً وبكر خالداً"، و"ظننت زيداً قائماً وعمراً قاعداً"، و"أعلم زيدٌ عمراً قائماً وبشر =

خِلاَفاً لِّلْفَرَّاءِ، إِلاَّ فِـيْ نَحْـوِ: (فِيْ الدَّارِ زَيْـدٌ وَالْحُجْـرَةِ عَمْـرٌو)

وعمراً الحجرة" بأن يكون (عمراً) معطوفاً على (زيداً)، و(الحجرة) عطفاً على (الدار) بحرف واحد؛ لأنّ الحرف الواحد لا يقوي على أن يقوم مقـام عاملين مختلفين، ويفهم منه امتناع العطف على أكثر من اثنين بطريق الأولى فهو ممتنـع بالاتفاق .

وإنما قال: (عاملين مختلفين) لأنّ العامل إذا كان واحداً جاز اتفاقاً كما قلنا، (**خِلاَفاً لِّلْفَرَّاءِ** [1]) فإنّه يجوّز العطف على معمولي عاملين مختلفين، وحجّته: استعمال العرب كما في قولهم: "ما كلّ سوداء تمرة وبيضاء شحمة" فـ(بيضاء) معطوف على (سوداء)، و(شحمة) معطوف على (تمرة) مع أنّ حرف العطف واحد والعاملان مختلفان؛ لأنّ (سوداء) مجرور بإضافة الكـلّ إليـه، و(تمـرة) منصوب بأنّه خبر (ما) لنفي الجنس، (**إِلاَّ فِيْ نَحْوِ: فِيْ الدَّارِ زَيْـدٌ وَالْحُجْـرَةِ** [2] **عَمْرٌو**) استثناء من قوله: (لم يجز) أي لا يجوز العطف على معمـولي عـاملين مختلفين إلاّ في نحو هذا المثال .

والمراد من نحو: (في الدار زيد .... إلخ) ما يكون فيـه المعمـول الأول

- خالداً محمداً كريماً"، (نجم الدين) .

(١)- تقدّمت ترجمته: (صـ: ١٢٣) .

(٢)- فالعامل في (الدار) حرف الجرّ وهو (في)، وفي (زيد) الابتداء؛ لأنّه مرفوع به، و(في الدار) خبره، و(الحجرة) مجرور بالعطف على (الدار)، و(عمرو) مرفوع بالعطف على (زيد)، فحرف الجرّ، والابتداء عاملان مختلفان، وقد عطف ما بعد المعمولين عليهما كما ترى .

خِلاَفــاً لِّسِيْبَوَيْــهِ .

مجروراً مقدَّماً على المرفوع والمنصوب فإنّ (الحجرة) بالكسر مجرور معطــوف على (الدار)، و(عمرو) مرفوع مبتدأ معطوف على (زيد)، وحــرف العطــف واحد، والمعمولان مختلفان في الإعراب لكن المجرور منهما مقدَّم على المرفــوع فجاز العطف عند «الجمهور»، و«المصنِّف»، (**خِلاَفاً لِّــسِيْبَوَيْهِ** [1]) فإنّه لا يجــوّزه مطلقاً وإنْ تقدَّم المجرور منهما، ويحمل الأمثلةَ المذكورةَ على حذف المــضاف، وإبقاء المضاف إليه على إعرابه، ويقول: "ولا كل بيضاء شحمة" بحذف الكلّ، وحجّته: ما ذكرنا من أنّ حرف العطف أضعف من أن يقوم مقــام عــاملين مختلفين، و«المؤلِّف» اختار المذهب الوسط بينهما وخير الأمور أوساطها فقــال: إن كان المجرور مقدَّماً على المرفوع والمنصوب فكما قال «الفراء» يجوز العطــف بدليل النقل والاستعمال في كلامهم، وإن لم يكن المجرور مقدَّماً فكمــا قــال «سيبويه» بدليل العقل والقياس، ولله درّ «المصنِّف» من الاختصار في العبارة وإن كان للفضلاء مقالاً فيها .

* * * * *

(١)- تقدّمت ترجمته: (صـــ: ١٠٠) .

[التأكيد]

الْتَّأْكِيْـــدُ: تَابِعٌ يُقَـــرِّرُ أَمْـــرَ الْمَتْبُـــوْعِ فِـــيْ الْنِّسْبَـــةِ أَوْ الْشُّمُـــوْلِ

[التأكيد]

والنوع الثالث من التوابع : (**الْتَّأْكِيْـــدُ** [١] **تَـــابِعٌ يُقَـــرِّرُ** [٢]) أي: يثبـــت ويؤكّـــد (**أَمْرَ الْمَتْبُوْعِ**) أي: شأنه (**فِيْ الْنِّسْبَةِ**)[٣] بأن يكون نسبة الحكـــم إلى المتبوع واقعةً حقيقةً ليست سهواً ولا تجوّزاً نحو: "جاءني زيد نفسه" فإنّ قولك: (جاءني زيد) يحتمل أن يكون نسبة المجيء إلى (زيد) مجازاً والجائي يكون ابنه أو غلامه أو رسوله فإذا قلت: (نفسه)، رفعت الاحتمالات الممكنة وقرّرت نـــسبة الفعل إلى (زيد) حقيقةً، (**أَوْ الْشُّمُوْلِ**) أي: يقرّر أمر المتبوع في شمول نسبة الفعل إلى المتبوع كلّه نحو: "جاءني القوم كلهم" فإنّ قولك: (جاءني القوم) يحتمل أن يكون نسبة المجيء إلى القوم مجازاً، والجائي يكون بعضهم أو أكثرهـــم بطريـــق

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (التوكيد) بدل (التأكيد).

(٢)- **التقرير هنا**: أن يكون مفهوم التأكيد ومواده ثابتاً في المتبوع ويكون لفظ المتبوع عليه صريحاً كما كان معنى نفسه ثابتاً في زيد في قولك: "جاءني زيد نفسه"؛ إذ يفهم من (زيد) نفس زيد، (**نجم الدين**).

(٣)- المراد بالنسبة: مطلق النسبة سواءٌ كانت نسبة شيء إلى المتبوع نحو: "جاءني زيد زيد"، أو نسبته إلى شيء نحو: "جاءني جاءني زيد"، أو نسبة شيء غيره إلى شيء كذلك لكن يكون لذلك علاقة بالمتبوع نحو: "إنّ إنّ زيداً قائم"، أو نسبة بعضه إلى بعضه نحو: "زيد قائم زيد قائم"، والنسبة في اللفظ والشمول في المعنوي نحو: "جاء زيد زيد" فقد قرّر (زيد) نسبةَ المجيء إلى (زيد) الأول، والشمول نحو: "جاءني القوم كلّهم" فقد قرّر (كلّهم) الشمولَ لهم جميعاً، (**حاشية مصباح الراغب**).

وَهُوَ لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ، فَاللَّفْظِيُّ تَكْرِيْرُ اللَّفْظِ الأَوَّلِ نَحْوُ: جَاءَنِيْ زَيْدٌ زَيْدٌ وَيَجْرِيْ فِيْ الأَلْفَاظِ كُلِّهَا

إطلاق اسم الكلّ على البعض فإذا قلت: (كلّهم)، رفعت هذا الاحتمال وقرّرت أنّ نسبة الفعل إلى القوم على سبيل الإحاطة والشمول حقيقةً لا مجازاً، فقوله: (تابع) يشمل جميع التوابع، وبقوله : (يقرّر أمر المتبوع) خرج العطف بحرف والبدل؛ لأنهما لا يقرّران أمر المتبوع، وبقي فيه النعت وعطف البيان فلمّا قال: (في النسبة) خرجا عنه؛ لأنهما وإن كانا يقرّران أمر المتبوع لكن لا يقرّران أمر المتبوع في نسبة الفعل إليه بل في تعيين ذاتهما، ولما قال : (أو الشمول) دخل فيه التأكيد بـ: كلّ، وأجمع، وتوابعه، نحو: "جاءني القوم كلّهم" فإنّ (كلّهم) وإن لم يقرّر أمر المتبوع في النسبة لكن قرّر أمر المتبوع في الشمول فاستقام الحدّ جامعاً ومانعاً .

ولمّا فرغ عن تعريفه شرع في تقسيمه فقال: (وَهُوَ) أي: التأكيد على نوعين (لَفْظِيٌّ [1] وَمَعْنَوِيٌّ، فَاللَّفْظِيُّ تَكْرِيْرُ اللَّفْظِ الأَوَّلِ نَحْوُ: جَاءَنِيْ زَيْدٌ زَيْدٌ) فـ: (زيد) الثاني تأكيدٌ لفظيٌّ يقرّر أمر المتبوع في النسبة يعني أنّ نسبة المجيء إلى زيد حقيقيةٌ لا مجازيةٌ والجائي هو زيد نفسه لا غلامه أو ابنه، (وَيَجْرِيْ) أي: التأكيد اللفظي (فِيْ الأَلْفَاظِ كُلِّهَا) أي: في الأسماء كما تقول : "جاءني زيد زيد"، وفي

(١)- أي: منسوباً إلى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ، ومعنوي أي: منسوب إلى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى، (جامي) .

وَالْمَعْنَوِيُّ بِأَلْفَاظٍ مَحْصُوْرَةٍ، وَهِيَ: نَفْسُهُ، وَعَيْنُهُ، وَكِلاَهُمَا، وَكُلُّهُ، وَأَجْمَعُ، وَأَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ، فَالأَوَّلاَنِ يَعُمَّانِ بِاخْتِلاَفِ صِيْغَتِهِمَا

الأفعال كما تقول: "الحجاج جاؤوا" ، وفي الحروف كما تقول: "نعم نعم"، وفي المفردات كالأمثلة المذكورة، وفي المركبات الإضافية كـ: "هذا غلام زيد غلام زيد"، والتقييدية كـ: "هذا رجل ظريف رجل ظريف"، وفي الجمل نحو: "جاءني زيد جاءني زيد"، وقد يكون بلفظه نحو: "ضربت أنت" فـ:(أنت) تأكيد للضمير المتصل بلفظه، وقد يكون بمرادف معناه نحو: "مررت بك أنت" فـ:(أنت) تأكيد للكاف المجرور بمرادف معناه، وقد تزاد حرف العطف في التأكيد اللفظي نحو قوله تعالى: ﴿ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ ﴾ [1]، (**وَالْمَعْنَوِيُّ**) أي: التأكيد المعنوي يجيء (**بِأَلْفَاظٍ مَحْصُوْرَةٍ**) [2] أي: مخصوصة ومعدودة (**وَهِيَ**) أي: تلك الألفاظ المحصورة: لفظ (**نَفْسُهُ، وَعَيْنُهُ، وَكِلاَهُمَا، وَكُلُّهُ، وَأَجْمَعُ، وَأَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ، فَالأَوَّلاَنِ**) أي: لفظ النفس، والعين يعمّان الواحدَ، والمثنى، والمجموعَ، والمذكرَ، والمؤنث، ويؤكَّد بهما كلّ واحد منهما (**بِاخْتِلاَفِ صِيْغَتِهِمَا**) حسب اختلاف مؤكَّدهما فيؤتى بصيغة المفرد للمفرد، والتثنية للتثنية، والجمع للمجموع فيقال: نفس، ونفسان، وأنفس، موافقاً للمؤكَّد في الحالات الثلاث .

---

(١)- سورة التكاثر : [الآية: ٣ - ٤] .

(٢)- في بعض نسخ المتن: (محفوظة)، وفي البعض: (مخصوصة) بدل (محصورة) والمآل واحد .

وَضَمِيْرِهِمَا تَقُوْلُ: نَفْسُهُ، وَنَفْسُهَا، وَأَنْفُسُهُمَا وَأَنْفُسُهُمْ، وَأَنْفُسُهُنَّ، وَالْثَّانِيْ لِلْمُثَنَّى تَقُوْلُ: كِلاَهُمَا، وَكِلْتَاهُمَا

وإنما قال ههنا: (يعمّان) لأنّ الأنواع الأخيرة تختصّ بنوع مّا كما سيجيء ، (وَ) كذلك يختلف (**ضَمِيْرُهُمَا**) بحسب المؤكّد المذكور ليوافق التأكيد المؤكَّد (**تَقُوْلُ**) في الواحد المذكر: جاءني زيد (**نَفْسُهُ**، وَ) تقول في المؤنث الواحد: جاءتني هند (**نَفْسُهَا**، وَ) تقول في تثنية المذكر، والمؤنث: جاءني الزيدان (**أَنْفُسُهُمَا**)، و"جاءت المرأتان أنفسهما" بصيغة الجمع، ويجوز في التثنية أن تقول: "نفساهما" بصيغة التثنية لكن التعبير بصيغة الجمع أفصح؛ لأنّ المضاف والمضاف إليه إذا كانا تثنيةً فالتعبير عن المضاف بالجمع أولى .

(وَ) تقول في جمع المذكر العاقل: جاءني الزيدون (**أَنْفُسُهُمْ**، وَ) تقول في جمع المؤنث أو في غير العاقل من المذكر: جاءتني النساء أو الأفراس (**أَنْفُسُهُنَّ**) .

(**وَالْثَّانِيْ**) أي: لفظ (كلاهما)، وكذلك (كلتاهما) خاص (**لِلْمُثَنَّى**) لا يستعمل في المفرد ولا في الجمع (**تَقُوْلُ**) في تأكيد المذكرين: جاءني الرجلان (**كِلاَهُمَا**، وَ) في تأكيد المؤنثين جاءتني المرأتان (**كِلْتَاهُمَا**)، وإنما عدّهما ثانياً مع أنّه ثالث من الألفاظ المحصورة لعدّه الأولان أوّلاً فهذا يكون ثانياً في الدرجة ولأنّ (النفس)، و(العين) وإن كان لفظاهما اثنين فهما في المعنى واحد، و(كلا)، و(كلتا) هما خاصتان بالمثنى فعدّهما ثانياً، وعدُّ الأولين واحداً مناسب لفظاً ومعنىً .

وَالْبَاقِيْ لِغَيْرِ الْمُثَنَّى بِاخْتِلاَفِ الْضَّمِيْرِ فِيْ: كُلِّه، وَكُلِّهَا، وَكُلِّهِمْ، وَكُلِّهِنَّ، وَالْصِّيَغِ فِيْ الْبَوَاقِيْ تَقُوْلُ: أَجْمَعُ

(وَالْبَاقِيْ) بعد الثلاثة المذكورة وهو لفظ (كله، وأجمع، وأكتع ... إلى آخره) يستعمل (لِغَيْرِ الْمُثَنَّى) يعني للمفرد والجمع، ولا تقع هذه الألفاظ تأكيداً للمثنى؛ لأنها وُضعَتْ لمعنى الجمعية فلا بدّ أن يكون المؤكَّد جمعاً حقيقةً نحو: "جاءني القوم كلُّهم أجمعون"، أو جمعاً حكماً يعني يكون مفرداً ذا أجزاء يصحّ افتراقها حسّاً أو حكماً نحو: "قرأت الكتاب كلَّه"، و"اشتريت العبد كلَّه" لكن يستعمل لفظ (كلّ) (بِاخْتِلاَفِ الْضَّمِيْرِ فِيْ) لفظ (كلّه) ليطابق التأكيد المؤكَّد فتقول في الواحد المذكر: قرأتُ الكتاب (كُلَّهُ، وَ) تقول في المؤنث المفرد: قرأت الصحيفة (كُلَّهَا، وَ) تقول في جمع المذكر : اشتريتُ العبيد (كُلَّهُمْ، وَ) تقول في جمع المؤنث : رأيت النساء (كُلَّهُنَّ) ولم يذكر مثال التثنية؛ لأنّه لا يقع تأكيد المثنى بلفظ (كلّ) لا للمذكر ولا للمؤنث كما قلنا .

(وَالْصِّيَغِ) عطف على قوله: (الضمير) أي يستعمل التأكيد باختلاف الصيغ للمذكر، والمؤنث، والجمع، والمفرد (فِيْ الْبَوَاقِيْ) وهي: أجمع، وأكتع، وأبتع، وأبصع؛ لأنّ باب (أَفْعَلُ) يتصرف إلى التثنية، والجمع، والمذكر، والمؤنث فيجب مطابقته بالموصوف صيغةً بخلاف نحو: (كلٌّ، ونفسٍ، وعينٍ) لأنها أسماء جامدة لا تصريف فيها فتطابق بالضمائر .

(تَقُوْلُ) فِي المذكر الواحد : اشتريتُ العبد كلَّه (أَجْمَعَ) أكتع أبتع أبصع،

وَجَمْعَاءُ، وَأَجْمَعُوْنَ، وَجُمَعُ، وَلاَ يُؤَكَّدُ بِـ: (كُلٌّ) وَ(أَجْمَعَ) إِلاَّ ذُوْ أَجْزَاءٍ يَصِحُّ افْتِرَاقُهَا حِسّاً أَوْ حُكْماً، مِثْلُ: أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ، وَاشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ بِخِلاَفِ: جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ

(وَ) تقول في المؤنث الواحدة : اشتريتُ الجارية كلَّها (جَمْعَاءَ) كتعاء بتعاء بصعاء، (وَ) تقول في جمع المذكر: جاءني القوم كلُّهم (أَجْمَعُوْنَ) أكتعون أبتعون أبصعون، (وَ) تقول في جمع المؤنث: جاءتني النساء كلُّهن (جُمَعُ) كتع بتع بصع.

(وَلاَ يُؤَكَّدُ بِـ: كُلٌّ، وَأَجْمَعَ إِلاَّ) شيءٌ (ذُوْ أَجْزَاءٍ يَصِحُّ افْتِرَاقُهَا) [1] أي: افتراق تلك الأجزاء (حِسّاً) نحو: "الرجال، والقوم"، (أَوْ حُكْماً) نحو: "العبد" فإنّه لا يصحّ افتراق أجزائه حسّاً في بعض الأفعال كالمجيء، والذهاب لكن يجوز افتراق أجزائه حكماً في بعض الأفعال كالبيع، والشراء .

(مِثْلُ [2]: أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ) هذا مثال لما يصحّ افتراق أجزائه حسّاً، (وَاشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ) هذا مثال لما يصحّ افتراق أجزائه حكماً لا حسّاً .

(بِخِلاَفِ: جَاءَ [3] زَيْدٌ كُلُّهُ) فإنّه لا يصحّ هذا التركيب وجعلُ (كلّه) تأكيداً لـ: (زيد)، لعدم صحّة افتراق أجزائه لا حسّاً ولا حكماً، فلا يمكن أن

---

(١)- قال المصنّف في "شرح الوافية" :

كلّ لذي أجزاء التي تفترق ... بالحسّ، أو بالحكم حتى يتسق

فـ :"قام زيد كلّه" ممتنع ... خلاف: "بيع العبدُ كلٌّ أجمعُ" .

(٢)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

(٣)- في بعض نسخ المتن: (جاءني) بدل (جاء) .

وَإِذَا أُكِّدَ الْضَّمِيْرُ الْمَرْفُوْعُ الْمُتَّصِلُ بِـ:(الْنَّفْسِ)، وَ(الْعَيْنِ) أُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ
مِثْـــلُ: ضَـــرَبْتَ أَنْتَ نَفْسَـــكَ

يجيء نصف زيد، أو ثلثه، أو ربعه، ويكون التأكيد لغواً .

(**وَإِذَا أُكِّدَ الْضَّمِيْرُ الْمَرْفُوْعُ الْمُتَّصِلُ**) سواءٌ كان بارزاً نحو: "ضربت أنت نفسك"، أو مستتراً نحو: "زيد أكرمني هو نفسه" (**بِـــ: الْنَّفْسِ، وَالْعَـــيْنِ، أُكِّـــدَ**) ذلك الضمير المرفوع المتصل (**بِمُنْفَصِلٍ**) أوّلاً ثم يؤكّد بـــ: (النفس، والعين) .

(**مِثْلُ** [1]: **ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ**) فـــ:(نفسك) تأكيد للـــضمير المرفـــوع المتصل في (ضربت) وجُعِلَ منفصلاً عنه أوّلاً بإظهار (أنـــت) ثم أكّـــد بـــــ: (نفسك)، وإنما وجب انفصاله من الفعل أوّلاً ثم تأكيده بـــ: (النفس، والعين)؛ لأنّه لو لم ينفصل لالتبس التأكيد بالفعل في بعض المواضع نحو: "زيد أكرمني هو نفسه" فإنّه لو لم يكن (هو) أمكن أن يكون (نفسه) فاعل (أكرمني) لا تأكيداً؛ لأنّ (النفس، والعين) تقعان فاعلاً كثيراً كما في قولك: "زيد ضرب نفـــسه"، و"بشر جاء عينه"، ثم حمل عليه ما لا يلتبس بالفاعل نحو: "ضربت أنت نفسك" اطّراداً للباب .

وإنما قيّد الضمير بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير المنصوب أو المجرور بـــ: (النفس، والعين) بلا تأكيدهما بمنفصل نحو: "ضربتك نفسك، ومـــررت بـــك نفسك"، وإنما قيّد الضمير المرفوع بالمتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بهما من

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

وَ(أَكْتَعُ)، وَأَخَوَاهُ أَتْبَاعٌ لِـ: (أَجْمَعَ) فَلاَ تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ، وَذِكْرُهَا دُوْنَهُ ضَعِيْفٌ .

غير تأكيده بمنفصل آخر نحو: "أنت نفسك قائم"، وإنما قيّد بـ: (النفس، والعين)، لجواز تأكيد المرفوع المتصل بـ: (كلٌّ، و أجمعين) بلا تأكيده بمنفصل نحو: "القوم جاؤوني كلّهم أجمعون" .

(وَأَكْتَعُ، وَأَخَوَاهُ) أي: أبتع، و أبصع، (أَتْبَاعٌ لِـ: أَجْمَعَ) أي: لفظ أجمع في الاستعمال (فَلاَ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ) [1] أي: لا يتقدّم (أكتع، وأبتع، وأبصع) على (أجمع) لكونها توابع، والتابع لا يقدَّم على المتبوع، ويقدَّم (أكتع) على أخويه، ثم (أبتع) على (أبصع) بالترتيب المذكور في الكتاب عند «المصنِّف»، وقال «بعضهم»: ابدأ بأيّتهن شئتَ بعد أجمع، (وَذِكْرُهَا) أي: ذكر أكتع، وأبتع، وأبصع، (دُوْنَهُ) أي: بدون أجمع (ضَعِيْفٌ) للزوم ذكر التوابع بدون المتبوع بل قالوا: لا يجوز ذكرها بدون أجمع؛ لأنّه لا معنى لها في التأكيد بغيره .

* * * * *

---

(١)- أمّا كونها لا تتقدّم عليه فلأنّه أدلّ منها على المعنى المقصود فكان التقديم أجدر، (شرح ابن الحاجب) .

[البدل]

الْبَدَلُ: تَابِعٌ مَقْصُوْدٌ بِمَا نُسِبَ إِلَـى الْمَتْبُوْعِ دُوْنَـهُ، وَهُوَ بَدَلُ الْكُلِّ

[البدل]

النوع الرابع من التوابع: (**الْبَدَلُ**) [1] وهو (**تَابِعٌ مَقْصُوْدٌ بِمَا نُسِبَ إِلَى الْمَتْبُوْعِ**) أي: نسبة الحكم إليه (**دُوْنَهُ**) [2] أي: لا يكون متبوعه مقصوداً بنسبة الحكم إليه كما سترى في الأمثلة، فقوله: (تابع) جامع لجميع التوابع ودافع لغير التوابع، وبقوله: (مقصود بما نسب) خرج سائر التوابع غير العطف بالحرف فإنّه مقصود بالنسبة مع متبوعه فلمّا قال: (دونه) خرج العطف وصار الحدّ جامعاً مانعاً، وكذا خرج منه المعطوف بـ: بل؛ لأنّه مقصود بالنسبة انتهاءً كما كان المعطوف عليه مقصوداً ابتداءً بخلاف المبدل منه فإنّه ليس بمقصود لا ابتداءً ولا انتهاءً كما مرّ.

(**وَهُوَ**) أي: البدل على أربعة أنواع، أحدها: (**بَدَلُ الْكُلِّ**) من الكلّ أي:

---

(١)- اختلف النحاة في العامل في البدل ما هو ؟ فمذهب «الأخفش»، و«الرماني»، و«الفارسي»، وأكثر المتأخرين: أنّ العامل فيه مقدّر من جنس الأول، واستدلوا بالقياس، والسماع. ومذهب «سيبويه»، و«المبرد»، و«السيرافي»، و«الزمخشري»، و«المصنّف»: أنّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، إذ المتبوع في حكم الطرح، فكأنّ عامل الأول باشر الثاني، (شرح الرضي).

(٢)- لا نسلّم: أنّ المقصود بالنسبة في البدل هو الثاني فقط إلاّ في بدل الغلط؛ لأنّ الأول في الأبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر، ولا بدّ أن يكون في ذكره فائدة صوناً لكلام الفصحاء عن اللغو لا سيّما كلامه تعالى، وكلام نبيّه | فادّعاء كونه غير مقصود دعوى خلاف الظاهر، (نجم الدين).

وَالْبَــعْضِ، وَالاِشْتِمَــالِ وَالْغَــلَطِ، فَالأَوَّلُ: مَدْلُوْلُــهُ مَدْلُــوْلُ الأَوَّلِ

بدل يدلّ على كلّ المبدل منه لا على جزئه أو مشتمله نحــو: "جــاءني زيــد أخوك"، ونحو قوله تعالى: ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ صِرَاطَ الَّــذِيْنَ أَنْعَمْــتَ عَلَيْهِمْ ﴾ (١)، (وَ) ثانيها بدل (**الْبَعْضِ**) أي: بدل هو بعض المبــدل منــه نحــو: "ضربت زيداً رأسه، وخسف القمر نصفاً"، فالإضافة في بدل الكلّ والــبعض بيانية بمعنى (مِنْ)، (وَ) ثالثها بدل (**الاِشْتِمَالِ**) الإضافة فيه بمعنى اللام أي: بــدل يختصّ غــالبــاً باشتمال البدل على المبدّل منه نحو: "سلب زيــد ثوبــه"، أو باشتمال المبدّل منه على البدل نحو قوله تعالى: ﴿ يَسْئَلُوْنَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَــرَامِ قِتَالٍ فِيْهِ ﴾ (٢) فــ:(قتال) بدل من (الشهر الحرام) وهو مشتمل عليه، (وَ) رابعها بدل (**الْغَلَطِ**) من قبيل إضافة السبب إلى المسبب لأنّ الغلط سبب لذكر البــدل أي: بدل ذكر لأجل الغلط الواقع في المبدّل منه نحو: "جاء بي زيد حمار" .

(فَــ) النوع (**الأَوَّلُ**) هو ما يكون (**مَدْلُوْلُهُ**) أي مدلول بدل الكلّ (**مَدْلُوْلُ الأَوَّلِ**) أي: المبدل منه نحو: "جاءني زيد أخوك" فــ(أخوك) بدل من (زيد) بدل الكلّ من الكلّ؛ لأنّ مدلوله مدلول الأول مطابق به تذكيراً، وتأنيثــاً، وتثنيــةً، وجمعاً .

فإن قيل : إنّ قولنا: (أخوك) لا يدلّ على (زيد) بل على إخوة المخاطب

---

(١)- سورة الفاتحة : [الآية : ٦ - ٧] .

(٢)- سورة البقرة : [الآية : ٢١٧] .

وَالْثَّانِيْ: جُزْؤُهُ، وُالْثَّالِثُ: بَيْنَهُ وَبَيْنَ الأَوَّلِ مُلاَبَسَةٌ بِغَيْرِهِمَا، وَالْرَّابِعُ: أَنْ تَقْصِدَ إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ غَلَطْتَ بِغَيْرِهِ، وَيَكُوْنَانِ مَعْرِفَتَيْنِ

له، ولو كان مدلول (أخوك) عين مدلول (زيد) لكان تأكيداً لا بدلاً ؟

قلنا: ليس المراد من المدلول المترادف في المعنى بأن يكون معناه عين معنى الأول بل المراد أنّ ما يصدق عليه (زيد) يصدق عليه (أخوك) في الخارج لدلالتهما على ذات واحدة .

(وَ) النوع (**الْثَّانِيْ**) أي: بدل البعض هو ما يكون مدلوله (**جُزْؤُهُ**) أي: جزء مدلول المبدّل منه كـ (رأسه) في: "ضربت زيداً رأسه" .

(وَ) النوع (**الْثَّالِثُ**) أي: بدل الاشتمال هو ما يكون (**بَيْنَهُ**) أي: بين البدل (**وَبَيْنَ الأَوَّلِ**) أي: المبدل منه (**مُلاَبَسَةٌ**) أي: تعلّق (**بِغَيْرِهِمَا**) أي: بغير الكلّية والجزئية من التعلّقات والصفات نحو: "سلب زيد ثوبه"، و"أعجبني زيد علمه"، ويجب في هذا النوعين أن يتصل البدل بضمير يعود إلى المبدّل منه .

(وَ) النوع (**الْرَّابِعُ**) أي: بدل الغلط هو (**أَنْ تَقْصِدَ إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ غَلَطْتَ**) وأخطأت أيّها المتكلم (**بِغَيْرِهِ**) أي: بذكر غيره وهو المبدّل منه لسبق اللسان أو النسيان أو غلط في الفهم، ثم تدارك الكلّ بذكر البدل، ولهذا لا يقع هذا النوع من البدل في كلام الملك العزيز العلام لأنّه سبحانه وتعالى منزّه عن الخطأ والنسيان .

(**وَيَكُوْنَانِ**) البدل والْمبدّل منه (**مَعْرِفَتَيْنِ**) نحو : "ضربت زيداً أخوك"

وَنَكِرَتَيْـــنِ، وَمُخْتَلِفَتَيْـــنِ

فالمبدَل والمبدَل منه كلاهما معرفتان، (وَ) يكونان (نَكِرَتَيْنِ) نحو: "جاءني رجـــل غلام لك" فالمبدَل والمبدَل منه نكرتان، (وَ) يكونان (مُخْتَلِفَتَيْنِ) بأن يكون البدل نكرةً والمبدل منه معرفةً نحو: "جاءني رجل أخوك"، وعكسه نحو: "جاءني زيد غلام له".

واعلم: أنّ أقسام البدل أربعة كما عرفت، وكلّ واحد منـــها باعتبـــار كونهما نكرتين، أو معرفتين، أو مختلفين، أربعةُ أقسام، فتصير الأقسام ستة عشر الحاصلة من ضرب أربعة في أربعة كما ترى في هذه النقشة :

.....

	بدل الكل	بدل البعض	بدل الاشتمال	بدل الغلط
١	جاءني زيد أخوك	ضربت زيداً رأسه	أعجبني زيد علمه	رأيت زيداً الحمار
٢	جاءني رجل غلام له	ضربت رجلاً يداً له	أعجبني رجل علم له	رأيت رجلاً حماراً له
٣	جاءني رجل غلام زيد	ضربت رجلاً رأسه	أعجبني رجل علمه	رأيت رجلاً حماره
٤	جاءني زيد غلام له	ضربت زيداً يداً له	أعجبني زيد علم له	رأيت زيداً حماراً له

(١)- أمثال الأبدال الأربعة إذا كان البدل والمبدل منه معرفتين .

(٢)- أمثال الأبدال الأربعة إذا كانا نكرتين .

(٣)- أمثال الأبدال الأربعة إذا كان البدل معرفةً والمبدل منه نكرةً .

(٤)- أمثال الأبدال الأربعة إذا كان البدل نكرةً والمبدل منه معرفةً .

وَإِذَا كَانَ نَكِرَةً مِنْ مَعْرِفَةٍ فَالنَّعْتُ مِثْلُ: ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾، وَيَكُونَانِ ظَاهِرَيْنِ وَمُضْمَرَيْنِ وَمُخْتَلِفَيْنِ

(وَإِذَا كَانَ) البدل (نَكِرَةً) مبدلةٌ (مِنْ مَعْرِفَةٍ فَالنَّعْتُ) [1] أي: لازمٌ عليك أن تأتي بالنعت للنكرة، (مِثْلُ) قوله تعالى: ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾[2] فـ:(ناصية) بدل من (الناصية) المعرّفة باللام وصفت بـ (كاذبة خاطئة) ليوافق متبوعها، وذلك لأنّ البدل هو المقصود بالنسبة دون المبدّل منه فكرهوا أن يكون ما هو المقصود نكرةً وما هو غير المقصود معرفةً فإذا لم يكن مثله في التعريف فلا أقلّ من أن يكون موصوفاً بالصفة حتى يجبر النقصان ولا يكون ما هو المقصود منحطاً عن غير المقصود غاية الانحطاط، انحطاطاً بكونه تبعاً، وانحطاطاً بكونه نكرةً، وأمّا إذا كان المعرفة بدلاً عن نكرة نحو: "جاءني أخ لك زيد"، أو معرفة من معرفة، أو نكرة من نكرة فلا يجب الإتيان بالوصف، (وَيَكُونَانِ) أي: البدل والمبدّل منه (ظَاهِرَيْنِ) أي: كلاهما اسمين ظاهرين نحو: "جاءني زيدٌ أبوك"، (وَ) قد يكونان أي البدل والمبدّل منه (مُضْمَرَيْنِ) أي: كلاهما اسمين ضميرين نحو: "زيداً ضربته إياه"، (وَمُخْتَلِفَيْنِ) أي: وقد يكونان البدل والمبدل منه مختلفين بأن يكون البدل اسماً ظاهراً والمبدّل منه ضميراً نحو: "زيداً ضربته أخاك"، أو يكون البدل ضميراً والمبدّل منه ظاهراً نحو: "ضربت زيداً إياه" فهذه أربعة أقسام،

---

(١)- أي: في بدل الكل من الكل خاصة، (نجم الدين).

(٢)- سورة العلق: [الآية: ١٥ - ١٦].

.....

كونهما ظاهرين، كونهما مضمرين، كون الأول ظاهراً والثاني مضمراً، وكون الأول مضمراً والثاني ظاهراً، والبدل أيضاً على أربعة أنواع، بدل الكلّ، وبدل البعض، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط، تتعلق بكلّ واحد من الأبدالِ الأربعةِ الأقسامُ الأربعةُ، فتصير الأقسام ستة عشر الحاصلة من ضرب الأربعة في أربعة كما ترى في هذا الجدول:

	بدل الكل	بدل البعض	بدل الاشتمال	بدل الغلط
١	جاءني زيد أخوك	ضربت زيداً رأسه	أعجبني زيد علمه	رأيت زيداً حماراً
٢	زيد ضربته إياه	يد زيدٍ قطعته إياها	جهل الزيدين كرهتهما إياه	حمارا الزيدين كرهتهما إياه
٣	ضربت زيداً إياه	يد زيدٍ قطعت زيداً إياها	جهل زيد كرهت زيداً إياه	حمار زيد كرهت زيداً إياه
٤	ضربته زيداً	زيداً قطعته يده	زيد كرهته جهله	زيد كرهته حماره

(١)- أمثلة الأبدال الأربعة في إبدال الظاهر من الظاهر .

(٢)- أمثلة الأبدال الأربعة في إبدال الضمير من الضمير .

(٣)- أمثلة الأبدال الأربعة في إبدال الضمير من الاسم الظاهر .

(٤)- أمثلة الأبدال الأربعة في الاسم الظاهر من الضمير .

وَلاَ يُبْدَلُ ظَاهِرٌ مِنْ مُضْمَرٍ بَدَلَ الْكُلِّ إِلاَّ مِنْ الْغَائِبِ نَحْوُ: ضَرَبْتُهُ زَيْداً

(وَلاَ يُبْدَلُ) اسم (ظَاهِرٌ مِنْ مُضْمَرٍ بَدَلَ الْكُلِّ) فلا يقال: "لي المسكين كان الأمر كذا "، ولا "مررت بك زيد" (إِلاَّ مِنْ الْغَائِبِ) استثناء من قوله: (مضمر) أي إلاّ إذا كان الضمير للغائب فحينئذ يجوز بدل الكلّ من الضمير الغائب (نَحْوُ: ضَرَبْتُهُ زَيْداً) فـ:(زيداً) بدل من الضمير الغائب في (ضربته) .

وإنما جاز الإبدال من الغائب لا من المتكلم والمخاطب؛ لأنّ ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فكرهوا أن يكون ما هو المقصود بالنسبة أقلّ دلالةً من غير المقصود، وأمّا ضمير الغائب فيجوز إبدال الاسم الظاهر منه لوجود الاشتباه والإبهام في الغائب فتقول: "ضربته زيداً، ورأسه، وغلامه، وحماره" وهذا الحكم خاص ببدل الكلّ، وأمّا غيره من الأبدال فيجوز إبدال الظاهر من المضمر المتكلم والمخاطب أيضاً لعدم كون مدلول الثاني عين مدلول الأول، ولهذا تقول: "اشتريتك نصفك" ، واشتريتي نصفي" ، وأعجبتني علمك" ، و"أعجبتك علمي"، و"ضربتك الحمار"، و"ضربتني الحمار" .

* * * * *

[عطف البيان]

عَطْفُ الْبَيَانِ: تَابِعٌ غَيْرُ صِفَةٍ يُوْضِحُ مَتْبُوْعَهُ، مِثْلُ: أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُوْ حَفْصٍ عُمَرُ

[عطف البيان]

والقسم الخامس من التوابع: (**عَطْفُ الْبَيَانِ**) أي: عطف يكون لبيان المعطوف من غير حرف العطف من إضافة العام إلى الخاص كـ"شجرة الأراك" (**تَابِعٌ**) شامل لجميع التوابع ودافع لغير التوابع (**غَيْرُ صِفَةٍ**) احترز به عن النعت وبقوله: (**يُوْضِحُ مَتْبُوْعَهُ**)[1] خرج عطف النسق، والبدل، والتأكيد، فإنها لا توضح متبوعاتها، وعطف البيان لا يكون إلا لتوضيح المتبوع بأن يذكر الاسم أو اللقب أو الكنية أيّاً مّا كان أشهر بعد ذكر غير المشتهر، (**مِثْلُ: أَقْسَمَ**) بصيغة الفعل الماضي المعلوم (**بِاللهِ**) تعالى شأنه (**أَبُوْ حَفْصٍ عُمَرُ**) فـ:(أبو حفص) مرفوع لفظاً فاعل (أقسم) وهو كنية لسيّدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، و(عمر) عطف بيان له؛ لأنّه أعرف اسمه من الكنية وهذا المصراع شطر من أبيات قالها أعرابي في شأنه رضي الله تعالى عنه، وقصته على ما نقلت: أنّ أعرابياً

---

(١)- ولا يلزم من ذلك أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه، بل ينبغي أن يحصل من اجتماعهما إيضاح لم يحصل من أحدهما على الانفراد فيصحّ أن يكون الأول أوضح من الثاني نحو: ﴿ جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ سورة المائدة : [الآية : ٩٧] فإنّ الكعبة أوضح من البيت الحرام، (**جامي**).

الفرق بين الصفة وعطف البيان: الصفة توضح باعتبار الدلالة على معنى في متبوعها، وهذا يوضح باعتبار الدلالة على الذات، (**غاية التحقيق**).

.....

أتى عمر بن الخطاب وقال: إنّ أهلي بعيد، ولي ناقة عجفاءُ وبراءُ نقباءُ لا تستطيع حمل أثقالي فامنن عليّ بناقة تحملني فظنّه سيّدنا عمر كاذباً فلم يحمله وردّه خائباً فانطلق الأعرابي وحلّ البعير ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره :

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُوْ حَفْصٍ عُمَرْ مَا مَسَّهَا مِنْ نَّقَبٍ وَّلاَ وَبَرْ
فَاغْفِرْ لَهُ اللّٰهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ (١)

وعمر مقبل من أعلى الوادي يسمع قوله فجعل يقول إذا قال: اغفر له اللهم إن كان فجر: اللهم صدّق صدّق، حتى التقيا فأخذ بيده وقال: ضع عن راحلتك فوضع فإذاً هي نقباء عجفاء حقّاً فحمله على البعير وزوّده وكساه رحمه الله تعالى .

ولمّا كان الفرق بين البدل وعطف البيان خفياً في بعض الأحيان حتى

---

(١)- ينسب هذا البيت لعبد الله بن كيسبة النهدي، انظر: "خزانة الأدب" للبغدادي: (٥/١٥٦) .

تخريج البيت: "خزانة الأدب": (٢/٣٥٢)، "المفصل": (صـ: ١٢٢)، "شرح الوافية": (٢/ ٣٣٣)، "شرح ابن يعيش": (٣/٧١)، "لباب الإعراب": (صـ: ٣٨٢)، "لسان العرب": (فجر)، "شذور الذهب": (صـ:٤٣٥)، "شرح ابن عقيل": (١/٢١٩)، "شرح الأشموني": (١/١١١)، "المقاصد النحوية": (٤/١١٥)، "معاهد التنصيص": (١/٢٧٩) .

(الشاهد فيه): قوله: "عمر" فإنّه مرفوع وقع عطف بيان عن قوله: (أبو حفص) وإنّه وقع متبوعه معرفةً فأوضحه ووقوع عطف البيان موضحاً هو الأغلب .

وَفَصْلُــهُ مِــنْ الْبَدَلِ لَفْظاً فِــيْ مِثْــلِ: (أَنَا ابْنُ الْتَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ)

عدّه بعضهم من قبيل بدل الكلّ من الكلّ فصلَه بقوله: (وَفَــصْلُهُ) أي: فــرق عطف البيان (مِنْ الْبَدَلِ لَفْظاً) وإنما قال: (لفظاً) لأنّ الفرق في المعنى واضح بما عرف في الحدود من أنّ البدل مقصود بالنسبة وذكر المبدل منه للتوطية، وعطف البيان غير مقصود بالنسبة، لكن في اللفظ يظهر الفرق بينهما (فِيْ مِثْــلِ) قــول الشاعر [1] والمراد من المثل: كلّ ما كان عطف بيان من المعرّف باللام الــذي أضيف إليه الصفة المعرّفة باللام نحو: "الضارب الرجل زيد": (أَنَا ابْــنُ الْتَّــارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ) فإنّ (بشر) عطف بيان من (البكري) ولا يصحّ أن يكون بدلاً منه إذ البدل في حكم تكرير العامل فيكون التركيب (التارك بشر) ولا يصحّ ذلك لكونه من باب (الضارب زيد) .

---

(١)- ينسب هذا البيت لمرار بن سعيد بن حبيب، وتارةً ينسب إلى أحد آبائه وهو (فقعس)، وتارةً ينسب إلى جدّه الأعلى وهو (أسد بن خزيمة) . أمّا مرار بن سعيد أبو حسان شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، انظر: "الأعلام": (١٩٩/٧)، "خزانة الأدب": (٢٥٢/٧)، "الشعر والشعراء": (صــ: ٧٠٣)، "معجم الشعراء": (صــ: ٤٠٨) وغيرها .

تخريج البيت : "كتاب سيبويه": (٩٣/١)، "المفصل": (صــ: ١٢٣)، "شرح الوافية": (٢/ ٣٣٢)، "شرح أبيات المفصل": (صــ: ٢١٢)، "شرح ابن يعيش": (٧٢/٣، ٣٧)، "شرح الألفية" للمرادي: (١٨٨/٣)، "شرح ابن عقيل": (٢٢٢/٢)، "المقرب": (٢٤٨/١)، "لباب الإعراب": (صــ: ٤٨٣)، "الأشموني": (٨٧/٣)، "خزانة الأدب": (١٩٣/٢)، "الكافي": (٨٨٧/٢)، "أوضح المسالك": (٣٥١/٣)، "شواهد ابن السيرافي": (٧٥/١) وغيرها .

.....

والبيت «لمرار الأسدي» وتمامه:

..... عليـــه الطيـــر ترقـــبـــه وقـــوعـــاً

وقصته : أنّ رجلاً من «بني أسد» جرح بشراً وهو من قبيلة «بني بكر بن وائل» المعروفة بالشجاعة و لم يعرف جارحه فيفتخر ابنه الشاعر ويقول: أنا ابن رجل شجاع الذي جعل البكري المعروف بالشجاعة جريحاً قتيلاً بحيث ترقـــب الطيور انزهاق روحه وتنتظر الوقوع على جثته ليخرج روحه فيأكل منـــه؛ لأنّ الطير لا تقع على الحيوان ما دام حياً .

* * * * *

[المبني]

الْمَبْنِـــيُّ: مَا نَاسَبَ مَبْنِـــيَّ الأَصْـــلِ، أَوْ وَقَـــعَ غَيْـــرَ مُـــرَكَّبٍ

[المبني]

ولَمّا فرغ عن أحكام الاسم المعرب شرع في المبنيات وعـــدّ أقـــسامها وألفاظها عدّاً؛ لأنّ المبنيات معدودة محصورة بخلاف المعربات فإنها لا تحـــصى فقال: (الْمَبْنِيُّ) اعلـــم: أنّ الأصل في الاسم أن يكون معرباً لأنّه يكون فـــاعلاً، ومفعولاً، ومضافاً إليه فيحتاج إلى الإعراب لإظهار حاله كـــ: زيد، والأصـــل في الحروف والأفعال أن تكون مبنياً لأنها لا تكون فـــاعلاً، ولا مفعـــولاً، ولا مضافاً إليه إلا بتأويل الاسم، فالاسم لا يترك وضعه الأصلي ولا يصير مبنياً إلا لمشابهته بالمبنيات الأصلية فلذلك قال الاسم المبني: (مَا نَاسَبَ) أي: شابه (مَبْنِـــيَّ الأَصْلِ) وهو الفعل الماضي، وأمر الحاضر، والحروف، بنوعٍ من أنواع المناســـبة المعتبرة في البناء والمؤثرة فيه، لا مطلق المناسبة كيف ما كانت، وإلاّ لم يوجـــد اسم بغير مشابهة مّا، وهي التي تكون في أصل الوضع وبالوجوه التي يجيء بيانها في أقسام المبنيات، فغير المنصرف وإن حصلت له المشابهةُ بالفعل لكـــن هـــذه المشابهة عارضية لا تفيد البناء، (أَوْ وَقَعَ غَيْرَ مُرَكَّبٍ) بشيء من العوامل ويكـــون مجرّداً عن المعاني المقتضية للإعراب كما تقول حين التعداد: واحد، اثنين، ثلاثة، أو تقول: ألف، با، تا، ثا ... إلى آخره، أو تقول: زيد، عمرو، فهذه الأسمـــاء ذكرت لمجرّد العدد من غير نظر إلى كونها فاعلاً، أو مفعولاً، أو مضافـــاً إليهـــا

وَحُكْمُهُ أَنْ لاَّ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ لاِخْتِلاَفِ الْعَوَامِلِ، وَأَلْقَابُهُ: ضَمٌّ، وَفَتْحٌ، وَكَسْرٌ، وَوَقْفٌ، وَهِيَ: الْمُضْمَرَاتُ، وَأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ

وإذا فقد الوجه المقتضي للإعراب، ولا ترجيح لأحد الحركات على الآخر صارت مبنيةً على الوقف لا محالة، فهي معربة بالقوة ومبنية على السكون بالفعل .

(وَحُكْمُهُ) أي: حكم المبني (أَنْ لاَّ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ) أي: هيئة آخره (لاِخْتِلاَفِ الْعَوَامِلِ) [1] إنما قيّد عدم الاختلاف باختلاف العوامل؛ لأنّ آخر المبني قد يختلف بغير العوامل نحو: "من الرجل ؟"، و"ما الذي عنده، وله، وإليه، وعليه ؟" .

(وَأَلْقَابُهُ) أي: ألقاب آخرِ المبني من حيث الحركات والسكون: (ضَمٌّ) وإنما سمّي الضمّ ضمّاً لحصوله بضمّ الشفتين، (وَفَتْحٌ) لانفتاح الفم عند التلفظ به، (وَكَسْرٌ) لانكسار الشفة السفلى عند التلفظ به، (وَوَقْفٌ) لتوقف النفس فيه عن الجري .

ثم اعلم: أنّ الفرق في التسمية بين ألقاب المعربات والمبنيات إنما هو من اختراع «البصريين» المتأخرين، أمّا «الكوفيون» والمتقدّمون منهم فلا يفرّقون في الألقاب، ويطلقون ألقاب البناء على المعرب وبالعكس (وَهِيَ) أي: المبنيات ثمانية أنواع، (الْمُضْمَرَاتُ) كـ: أنا، وأنت، وهو، وهي، (وَأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ) كـ: هذا،

---

(١) في بعض نسخ المتن: بزيادة: (لفظاً أو تقديراً) بعد قوله: (لاختلاف العوامل) .

وَالْمَوْصُوْلاَتُ، وَالْمُرَكَّبَاتُ، وَالْكِنَايَاتُ، وَأَسْمَاءُ الأَفْعَالِ، وَالأَصْوَاتُ، وَبَعْــضُ الْظُّــرُوْفِ .

وهؤلاء، (وَالْمَوْصُوْلاَتُ) [1] كـــ: الذي، والتي، ومن، وما، (وَالْمُرَكَّبَاتُ) كـــ: خمسة عشر، وأخواتها، (وَالْكِنَايَاتُ) كـــ: كم، وكذا، وكيت، وذيت، (وَأَسْمَاءُ الأَفْعَالِ) كـــ: رويد ، وهيهات، (وَالأَصْوَاتُ) كـــ: غاق ، (وَبَعْضُ الْظُّــرُوْفِ) كـــ: أين، ومتى .

وإنما قال ههنا: (بعض الظروف)؛ لأنّ كلّها ليس من المبنيات بل بعضها كما سيجيء .

* * * * *

---

(١)- خولف هذا الترتيب في بعض نسخ المتن، فقد ورد هكذا: (..... والموصولات، وأسماء الأفعال، والأصوات، والمركبات .....) .

[المضمر]

الْمُضْمَرُ: مَا وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ، أَوْ مُخَاطِبٍ، أَوْ غَائِبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظاً

[المضمر]

ولمّا فرغ عن ذكر المبنيات مجملاً شرع في بيان كلّ نوع مفصّلاً فقال: (الْمُضْمَرُ)[1] هو (مَا) أي: اسمٌ مبنيٌّ (وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ) أي: يعبّر به المتكلم عن نفسه كـ: أنا، ونحن (أَوْ مُخَاطِبٍ) كـ: أنت، وأنتم (أَوْ غَائِبٍ) كـ: هو، وهم، (تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ) هذه الجملة صفة مخصِّصة لقوله: (غائب) أي: يشترط في ضمير الغائب أن يتقدّم ذكر المرجع (لَفْظاً)[2] كقولك: "ضرب زيد غلامه"، فضمير الغائب في (غلامه) راجع إلى (زيد) تقدّم ذكره في اللفظ حقيقةً، وقد يكون تقدّمه تقديراً كما في قولك: "ضرب غلامه زيد" بأن يكون الفاعل (زيد)، والمفعول (غلامه)؛ لأنّ (زيد) وإن كان متأخراً صورةً فهو متقدّم رتبةً

---

(١)- قوله: (المضمر)، إنما بنيت المضمرات؛ لأنّ وضع بعض منها بالأصالة وضع الحرف نحو: "ضربت، وضربك" وأجريت بقية المضمرات مجراها لأنها منها، وإمّا لاحتياجها في وضعها إلى ما يبين به من قرينة التكلم، والخطاب، وتقدم الذكر في الغائب فأشبه الحروف، (**حاشية مصباح الراغب**) .

(٢)- المراد بالتقدم اللفظي أن يذكر المفسر قبل الضمير ذكراً صريحاً سواءٌ كان من حيث المعنى أيضاً متقدماً نحو: "ضرب زيد غلامه" لأنّ الفاعل من حيث المعنى متقدّم على المفعول أو كان من حيث المعنى متأخراً كقوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ سورة البقرة : [الآية : ١٢٤] لأنّ المفعول من حيث المعنى متأخراً، (**نجم الدين**) .

أَوْ مَعْـنىً، أَوْ حُكْمـاً، وَهُـوَ مُتَّصِـلٌ

وتقديراً؛ لأنّه فاعل، (أَوْ مَعْنىً) أي: يتقدّم ذكر الغائب من حيث المعنى بأن يكون هناك ما يدلّ عليه من المشتقّات كقوله تعالى : ﴿ اعْدِلُوْا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾[1] لأنّ (اعدلوا) لما دلّ على العدل صار كأنّه متقدّم من حيث المعنى، ونحو قوله عليه الصلاة والسلام: « ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن »[2] أي: لا يشرب شاربٌ، (أَوْ حُكْماً) بأن لا يكون هو بعينه ولا مشتقّاته مذكوراً في اللفظ بل يكون حاضراً في الذهن كما في ضمير الشأن والقصة .

وإنما بني المضمرات لمشابهتها بالحروف فكما أنّ الحروف يحتاج في إفادة معناها إلى المتعلّق كذلك الضمائر يحتاج إلى المكني عنه .

(وَهُوَ)[3] أي: المضمر على نوعين: (مُتَّصِلٌ) وهو ما لا يستعمل وحده

(١)- سورة المائدة : [الآية : ٨] .

(٢)- إسناده صحيح، أخرجه الحميدي: في "مسنده": (الحديث: ١١٦٢)، و"البخاري": في المظالم : (الحديث: ٢٤٥٧) باب: النهي بغير إذن صاحبه، و"مسلم": (الحديث: ٥٧) باب: نقصان الإيمان بالمعاصي .

(٣)- اعلم: أنّ أول ما يبتدأ بوضعه من الأنواع الستة ضمير المرفوع المتصل؛ لأنّ المرفوع مقدّم على غيره، والمتصل مقدّم على المنفصل؛ لأنّه أخصّ، فنقول: إنما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل، وخصوا المتكلم بها؛ لأنّ القياس وضع المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب، وفتحوا المخاطب فرقاً وتخفيفاً، وكسروا المخاطبة فرقاً، ولم يعكسوا الأمر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة؛ لأنّ رعاية المصلحتين في المذكر المقدّم على المؤنث أولى، (فجم الدين) .

أَوْ مُنْفَصِلٌ، فَالْمُنْفَصِلُ: الْمُسْتَقِلُّ بِنَفْسِه، وَالْمُتَّصِلُ: غَيْرُ الْمُسْتَقِلِّ بِنَفْسِه، وَهُوَ مَرْفُوْعٌ، وَمَنْصُوْبٌ، وَمَجْرُوْرٌ فَالأَوَّلاَنِ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ، وَالثَّالِثُ

كالتاء في "ضربت"، (وَمُنْفَصِلٌ) وهو ما يستعمل وحده كـ:"أنت".

(فَالْمُنْفَصِلُ) هو (الْمُسْتَقِلُّ بِنَفْسِه) أي: لا يحتاج في التلفظ إلى كلمة أخرى يتصل بها ويكون كالجزء لها بل يستعمل كالاسم الظاهر مستقلاً في النطق.

(وَالْمُتَّصِلُ غَيْرُ الْمُسْتَقِلِّ بِنَفْسِه [1]) في التلفظ به مفرداً بل يكون كالجزء من عامله ولا ينفصل عنه في النطق، وهذا أي: تسميته مستقلاً وغير مستقل باعتبار التلفظ فقط وإلاّ فالمتصل والمنفصل كلاهما مستقلان من حيث المعنى؛ لأنهما اسمان والاسم لا يكون إلاّ مستقلاً بنفسه، (وَهُوَ) أي: المضمر على ثلاثة أنواع (مَرْفُوْعٌ وَمَنْصُوْبٌ وَمَجْرُوْرٌ) لأنّ الاسم الظاهر ينقسم إلى هذه الأقسام الثلاثة فكذا ما يقوم مقامه .

(فَالأَوَّلاَنِ) [2] أي: المرفوع والمنصوب كلّ واحد منهما إمّا (مُتَّصِلٌ) مع عامله (وَ) إمّا (مُنْفَصِلٌ) عن عامله فصار هذه الأقسام أربعة، المرفوع المتصل، والمرفوع المنفصل، والمنصوب المتصل، والمنصوب المنفصل، (وَالثَّالِثُ) [3] أي :

---

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (بنفسه) .

(٢)- في بعض نسخ المتن: (فالمرفوع والمنصوب) بدل (فالأولان) .

(٣)- في بعض نسخ المتن: (والمجرور) بدل (والثالث) .

مُتَّصِلٌ فَقَطْ فَذَلِكَ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ، الأَوَّلُ: ضَرَبْتُ وَضُرِبْتُ إِلَى ضَرَبْنَ وَضُرِبْنَ، وَالثَّانِي: أَنَا إِلَى هُوَ وَالثَّالِثُ: ضَرَبَنِي إِلَى ضَرَبَهُنَّ، وَإِنَّنِي إِلَى إِنَّهُنَّ

المجرور (مُتَّصِلٌ [1] فَقَطْ) ولا يكون منفصلاً عن عامله لامتناع الفصل بين الجار والمجرور سواءٌ كان مجروراً بالحرف الجار أو بالإضافة، فذلك خمسة أنواع، الأربعة السابقة، وهذا النوع المجرور المتصل .

(الأَوَّلُ) أي: مثال النوع الأول وهو المرفوع المتصل (ضَرَبْتُ) بصيغة المعلوم (وَضُرِبْتُ) بصيغة المجهول (إِلَى ضَرَبْنَ وَضُرِبْنَ) يعني: ضربتُ ضربنا، ضربتَ ضربتما ضربتم، ضربتِ ضربتما ضربتن، ضرب ضربا ضربوا، ضربتْ ضربتا ضربن بصيغة المعلوم أو المجهول .

(وَالثَّانِي) أي: مثال النوع الثاني وهو المرفوع المنفصل (أَنَا إِلَى هُنَّ) يعني: أنا نحن، أنتَ أنتما أنتم، أنتِ أنتما أنتن، هو هما هم، هي هما هن .

(وَالثَّالِثُ) أي: مثال النوع الثالث وهو المنصوب المتصل (ضَرَبَنِي إِلَى ضَرَبَهُنَّ) يعني: ضربني ضربنا، ضربكَ ضربكما ضربكم، ضربكِ ضربكما ضربكنّ، ضربه ضربهما ضربهم، ضربها ضربهما ضربهن، (وَإِنَّنِي إِلَى إِنَّهُنَّ) يعني: إنّني إنّنا، إنّكَ إنّكما إنّكم، إنّكِ إنّكما إنّكن، إنّه إنّهما إنّهم، إنّها إنّهما إنّهن .

---

(١)- إنما لم يكن المجرور إلاّ متصلاً؛ لأنّ الاتصال الأصل، والانفصال لا يكون إلاّ عند تعذر الاتصال كما سيأتي؛ ولأنّ وجوه الانفصال لا يأتي في المجرور كالتقدم على العامل، والفصل بينهما، والحذف للعامل، (حاشية مصباح الراغب) .

وَالْرَّابِعُ: إِيَّايَ إِلَى إِيَّاهُنَّ، وَالْخَامِسُ: غُلاَمِيْ، وَ لِيْ إِلَى غُلاَمِهِنَّ وَ لَهُنَّ

وإنما أورد نظيرين للمنصوب المتصل إشارةً إلى أنّ الضمير المنصوب المتصل قد يتصل بالفعل كما في: ضربني إلى ضربهن، وقد يتصل بالحرف كما في: إنّني إلى إنّهن .

(وَالْرَّابِعُ) أي: مثال النوع الرابع وهو المنصوب المنفصل (إِيَّايَ إِلَى إِيَّاهُنَّ) يعني: إيّاي إيّانا، إيّاك إيّاكما إيّاكم، إيّاكِ إيّاكما إيّاكنّ، إيّاه إيّاهما إيّاهم، إيّاها إيّاهما إيّاهنّ .

(وَالْخَامِسُ) أي: مثال النوع الخامس وهو المجرور المتصل (غُلاَمِيْ، وَ لِيْ إِلَى غُلاَمِهِنَّ، و لَهُنَّ) أي: والمجرور قد يكون بالإضافة وقد يكون بحرف الجرّ فالمجرور بالإضافة نحو: غلامي غلامنا، غلامكَ غلامكما غلامكم، غلامكِ غلامكما غلامكن، غلامه غلامهما غلامهم، غلامها غلامهما غلامهن، والمجرور بحرف الجرّ نحو: لي لنا لكَ لكما لكم لكِ لكما لكنّ له لهما لهم لها لهما لهن.

ولا فرق في ضمير المنصوب المتصل والمجرور المتصل في اللفظ كالكاف في: "ضربتك"، و"مررت بك"، وإنما يعرف المنصوب من المجرور بالعامل .

وإنما أورد نظيرين للمجرور المتصل ليعلم أنّ الضمير المجرور كما يتصل بالاسم يتصل بالحرف، وإنما بدأ في الأمثلة من المتكلم؛ لأنّ ضمير المتكلم أعرف المعارف ثم المخاطب ثم الغائب على الترتيب .

فجملة الضمائر باعتبار الألفاظ ستون ، لكلّ واحد من الأنواعِ الْخمسةِ

فَـالْمَرْفُـوْعُ الْمُتَّصِـلُ خَاصَّـةً يَسْتَتِـرُ فِـيْ الْمَاضِـيْ

اثنا عشر ضميراً، خمسة للغائب، وخمسة للمخاطب، واثـنين للمـتكلم، وإذا ضربنا الخمسة في اثنا عشر حصل ستون، وأمّا باعتبار المعـاني فتـسعون، لأنّ الضمير إمّا لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب، وعلى التقادير الثلاثة إمّا لمفـرد، أو مثنى، أو مجموع، فصارت تسعةً، وكلّ واحد من التسعة إمّا لمذكر، أو لمؤنـث صارت ثمانية عشر، وإذا ضربنا الأنواع الخمسة في ثمانية عشر حصل تـسعون لكن اشترك الألفاظ الدالة على المعاني في المتكلم فسقط أربعة منها أعني تثنيـة المذكر، والمؤنث، وواحد المؤنث، وجمع المؤنث، واشترك المؤنثُ، والمـذكرُ في تثنية المخاطب، والغائب فسقط اثنان منهما، وإذا سقط الستة من الثمانية عشر بقي اثنا عشر لفظاً لثمانية عشر معنىً .

(فَالْمَرْفُوْعُ الْمُتَّصِلُ خَاصَّةً) لا غيره من أنـواع الضمائر (يَـسْتَتِرُ[1] فِـيْ الْمَاضِيْ) وإنما قال: (خاصةً) لأنّ المنصوب والمجرور لا يستتران أصلاً بخـلاف المرفوع المتصل، وإنما قيّد الضمير المرفوع بالمتصل؛ لأنّ المنفصل بجميع أنواعـه لا يستتر في العامل، لمضاداة الانفصالِ الاتصالَ، فيستتر الضمير المرفوع المتصل في الماضي من اثنا عشر موضعاً في موضعين فقط، أحدهما : إذا كـان الماضـي

(١)- اعلم: أنّ الضمير المستتر لا صورة له، وإنما يستعار له صيغة المرفوع المنفصل فيعبر بها عنه فتقول: "زيد ضرب" أي: هو، ونحوه، (حاشية مصباح الراغب) .

لِلْغَائِبِ وَالْغَائِبَةِ وَفِيْ الْمُضَارِعِ لِلْمُتَكَلِّمِ مُطْلَقاً، وَالْمُخَاطَبِ، وَالْغَائِبِ، وَالْغَائِبَةِ، وَفِيْ الْصِّفَةِ مُطْلَقاً

(لِلْغَائِبِ)[1] أي: الواحد المذكر نحو: "زيد ضرب"، (وَالْغَائِبَةِ) الواحدة نحو: "هند ضربت"، ولا يستتر في مثناهما ومجموعهما لئلا يلزم التباسهما بالمفرد، (وَفِيْ الْمُضَارِعِ) يستتر الضمير المرفوع من اثنا عشر موضعاً في خمسة مواضع (لِلْمُتَكَلِّمِ مُطْلَقاً) أي: سواءٌ كان المتكلم بنفسه أو لغيره، مذكراً كان المتكلم أو مؤنثاً، تثنيةً كان أو جمعاً، نحو: "أضربُ، ونضربُ"، (وَالْمُخَاطَبِ) أي: المفرد المذكر نحو: "أنت تضرب"، (وَالْغَائِبِ) المفرد المذكر نحو: "زيد يضرب"، (وَالْغَائِبَةِ) الواحدة نحو: "هند تضرب"، ولا يستتر في المخاطبة، والمخاطبين، والمخاطبتين، والمخاطبات، وفي الغائبين، والغائبتين، والغائبات؛ لدفع الالتباس .

(وَفِيْ الْصِّفَةِ) أي: كذلك يستتر الضمير المرفوع المتصل في الصيغة الصفاتية كاسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التفضيل، والصفة المشبَّهة (مُطْلَقاً) أي: سواءٌ كان واحداً أو تثنيةً أو جمعاً، مذكراً كان أو مؤنثاً فتقول: "زيد ضارب"، و"الزيدان ضاربان"، و"الزيدون ضاربون"، و"هند ضاربة"، و"هندان ضاربتان"، و"هندات ضاربات"، والألف والنون في (ضاربان، وضاربون) ليست بضمائر بل حروف الإعراب، لِتَغَيُّرِها بالعوامل كما في: الزيدان، والزيدين

---

(١)- واستتر ضمير الغائب والغائبة؛ لأنه لما كان مفسر الغائب لفظاً متقدّماً في الأصل بخلاف المتكلم، والمخاطب أرادوا أن يكون ضمير الغائب أخصّ من ضميريهما، (نجم الدين) .

وَلاَ يَسُوْغُ الْمُنْفَصِلُ إلاَّ لِتَعَذُّرِ الْمُتَّصِلِ، وَذَلِكَ بِالتَّقْدِيْمِ عَلَى عَامِلِه، أَوْ بِالْفَصْلِ لِغَرْضٍ، أَوْ بِالْحَذْفِ

والزيدون، والزيدين، (وَلاَ يَسُوْغُ الْمُنْفَصِلُ) أي: لا يجوز الإتيان بالضمير المنفصل في وقت من الأوقات (إلاَّ لِتَعَذُّرِ الْمُتَّصِلِ) أي: في وقت يتعذّر فيه الإتيان بالضمير المتصل، وذلك لأنّ وضع الضمائر للاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل، ولا يجوز العدول عن الأصل إلا وقت تعذّره فلا يقال: "ضرب أنا، وضرب أنت، وضربت إياك" بل يقال: "ضربتُ، وضربتَ، وضربتُك"لعدم تعذُّر المتصل ههنا.

ثم بيّن المواضع التي يتعذّر فيها الاتصال فقال: (وَذَلِكَ) أي: التعذّر يكون في ستة مواضع، أحدها: (بِالتَّقْدِيمِ) أي: بتقدّم الضمير (عَلَى عَامِلِه) [1] نحو: "إياك ضربت"، وذلك لأنّ المتقدّم لا يصحّ أن يتصل بأوائل الكلمة؛ لأنّه خلاف الوضع، ولا آخرها لمضاداة الأول الآخرَ، (أَوْ) أي: الموضع الثاني: يكون التعذر (بِالْفَصْلِ) أي: بين الضمير وعامله (لِغَرْضٍ) ضروري لا يحصل إلا بالفصل نحو: "ما ضربك إلاّ أنا" فـ:(أنا) فاعل لـ:(ضرب) وكان حقّه أن يتصل به ويقال: "ضربتُ"، إلاّ أنّه فصّل عنه لغرض ضروري وهو حصر الضاربية في المتكلم، فلو لم ينفصل واتصل به لفات الغرض المقصود، ولو فصّل بين الضمير وعامله بغير غرض لم يجز فلا يقال: "ضرب في الدار أنا" بل يقال: "ضربت في الدار"، (أَوْ) أي: الموضع الثالث: يكون التعذُّر (بِالْحَذْفِ) أي: إذا حذف عامل الضمير فحينئذ

(١)- إذ المنصوب كالجزء الأخير من عامله، وإذا لم يتقدّم فكيف يكون كالجزء الأخير ؟

أَوْ بِكَوْنِ الْعَامِلِ مَعْنَوِيّاً، أَوْ حَرْفاً وَالْضَّمِيْرُ مَرْفُوْعٌ، أَوْ بِكَوْنِه مُسْنَداً إِلَيْهِ صِفَةٌ جَـرَّتْ عَلَـى غَيْـرِ مَـنْ هِـيَ لَـهُ

لا يوجد في اللفظ شيء يتصل به الضمير نحو: "إياكَ والشرّ" فإنّ (إياك) ضمير منصوب وعامله محذوف وهو (اتق) فانفصل عنه، (أَوْ) أي: الموضع الرابع: من مواضع التعذر (بِكَوْنِ الْعَامِلِ مَعْنَوِيّاً) كالابتداء، ولا يوجد عامله في اللفظ حتى يتصل به نحو: "أنا زيد"، (أَوْ) أي: الموضع الخامس: من مواضع التعذر أن يكون عامله (حَرْفاً وَ) الحال أنّ (الْضَّمِيْرَ مَرْفُوْعٌ) فلا يمكن اتصال الضمير المرفوع بالحرف نحو: "ما أنت قائماً" فـ:(أنت) ضمير مرفوع منفصل ولا يمكن اتصاله بـ:(ما)؛ لأنّ (ما) النافية حرف .

وإنما قيد الضمير بالمرفوع لأنّه لو كان منصوباً أو مجروراً جاز اتصاله بالحرف نحو: "إنّني، وإنّك" الضميران فيهما منصوبان متصلان بالحرف المشبّه بالفعل، ونحو: "لي، ولك" الضميران فيهما مجروران متصلان بالحرف الجارّ، (أَوْ) أي: الموضع السادس: من التعذر (بِكَوْنِه) أي: بأن يكون الضمير (مُسْنَداً إِلَيْهِ) أي: إلى ذلك الضمير (صِفَةٌ) والمراد من الصفة اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهة (جَرَّتْ) أي: وقعت تلك الصفة (عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ) في الحقيقة بأن يكون الصفة في اللفظ واقعةً لشيء، وفي المعنى هي صفة لشيء آخر نحو: "هند زيد ضاربته هي" فـ:(هند) مبتدأ و(زيد) مبتدأٌ ثانٍ و(ضاربته) خبر المبتدأ الثاني، والضمير المجرور يعود إلى (زيد)، و(هي) ضمير مرفوع؛ لأنّه فاعل اسم

مِثْــلُ: إِيَّــاكَ ضَرَبْتُ، وَمَــا ضَرَبَكَ إِلاَّ أَنَــا، وَإِيَّــاكَ وَالْشَّــرَّ

الفاعل يعود إلى (هند)، وهذه الجملة خبر المبتدأ الأول، فقوله: (هي) ضـــمير انفصل عن عامله حيث أسند إليه الصيغة الصفتية وهي (ضاربته)، وتلك الصفة جارية في اللفظ على (زيد)؛ لأنها خبره، وفي المعنى هي صفة لـــ: (هنـــد)؛ لأنّ الضاربة هي هند لا زيد، فحينئذ وجب انفصال الضمير المرفوع وهو (هي) عن الصيغة الصفتية لتعذّر الاتصال به، وذلك لأنّه لو لم ينفصل عنها لوقع الالتباس في بعض الصور كما في قولك: "زيد عمرو ضاربه" حيث لا يعلم أنّ الضارب زيد والمضروب عمرو، أو بالعكس، وإذا قلنا: "زيد عمرو ضاربه هو" بانفصال الضمير تعين أنّ الضارب زيد، والمضروب عمرو، وذلك لأنّ الأصل في الضمائر الاتصال فإذا أتينا به منفصلاً وارتكبنا خلاف الأصل علم بذلك أنّ الضمير يعود إلى البعيد وهو زيد لا إلى العمرو الذي هو قريب، والإعادة إلى البعيـــد أيـــضاً خلاف الأصل فدلّ خلاف الأصل على خلاف الأصل، ولما حصل اللـــبس في بعض الصور التزموا إبرازه في جميع الصور طرداً للباب مع عدم اللبس كمـــا في هذا المثال المذكور في المتن؛ لأنّ تأنيث الصفة دالّ علـــى أنّ الـــضاربة هنـــد، والمضروب زيد لا غير، (**مِثْلُ** [1]: **إِيَّاكَ ضَرَبْتُ**) هذا مثال الضمير المتقدّم علـــى عامله انفصل عنه لما ذكرنا، (**وَمَا ضَرَبَكَ إِلاَّ أَنَا**) هذا مثال الضمير المرفوع هـــو (أنا) انفصل عن الفعل لغرض ضروري كما ذكرنا، (**وَإِيَّاكَ وَالْشَّرَّ**) هـــذا مثـــال

(١)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل).

وَأَنَا زَيْدٌ، وَمَا أَنْتَ قَائماً، وَهنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ، وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيْرَانِ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوْعاً، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَعْرَفَ وَقَدَّمْتَهُ، فَلَكَ الْخِيَارُ فِيْ الثَّانِيْ نَحْـوُ: أَعْطَيْتُكَـهُ

حذف العامل إذ أصله: اتق نفسك والشر، فلما حذف الفعل أبدل الكاف المتصل بـ: (إياك) المنفصل، (**وَأَنَا زَيْدٌ**) هذا مثال كون العامل معنوياً؛ لأنّ (أنا) مبتدأ والعامل فيه معنوي، (**وَمَا أَنْتَ قَائِماً**) هذا مثال كون العامل حرفاً وهي (ما)، والضمير مرفوع اسم (ما) (وقائماً) خبره، (**وَهِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ**) هذا مثال الضمير الذي أسند إليه الصيغة الصفتية في المعنى وهي في اللفظ جارية على غير من هي له في الواقع وهو زيد .

وإنما اختار «المصنِّف» في التمثيل صورة عدم الالتباس ولم يمثل بصورة الالتباس نحو: "زيد عمرو ضاربه هو" ليعلم حكم الالتباس بالطريق الأول .

(**وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيْرَانِ**) في كلام (**وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوْعاً**) لأنه لو كان أحدهما ضميراً مرفوعاً وجب اتصاله بالفعل؛ لأنه كالجزء من الفعل نحو: "أكرمتك"، (**فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا**) أي: أحد الضميرين (**أَعْرَفَ**) من الآخر (**وَقَدَّمْتَهُ**) أي: قدَّمتَ الأعرف (**فَلَكَ الْخِيَارُ فِيْ**) الضمير (**الثَّانِيْ**) اتصالاً وانفصالاً إن شئت جئت بالمتصل [1] (**نَحْـوُ**) [2]: الدرهم

---

(١)- لأنّ المتصل أخفّ .

(٢)- في بعض نسخ المتن: (مثل) بدل (نحو) .

أَعْطَيْتُكَــهُ، وَأَعْطَيْتُــكَ إِيَّــاهُ، وَضَرْبِيْــكَ، وَضَرْبِــيْ إِيَّــاكَ

(أَعْطَيْتُكَهُ، وَ) إن شئت جئت بالمنفصل[1] وقلت: الدرهم (أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ) ففــي هذه الجملة اجتمعت ثلاثة ضمائر، الأول ضمير المتكلم المرفوع المتصل بالفعل، والثاني ضمير المخاطب المنصوب وهو كاف الخطاب، والثالث ضمير الغائــب وهو العائد إلى الدرهم، وقد قدّمت الأعرف منهما وهو المخاطب فلك الخيــار في الغائب المتأخر عنه بأن تأتي به متصلاً بالفعل وتقول:"الدرهم أعطيتكه"، أو تجيء به منفصلاً عن الفعل وتقول: "الدرهم أعطيتك إياه"، وفي هــذا المثــال الضميران كلاهما منصوبان، لأنهما مفعولا (أعطيت) (وَ) قد يكــون أحــدهما مجروراً والآخر منصوباً فلك أن تقول: (ضَرْبِيْكَ) بإتيان الضمير الثاني متــصلاً، (وَ) لك أن تقول (ضَرْبِيْ إِيَّاكَ) حقٌ، بإتيان الضمير منفصلاً فقد اجتمع في هذه الجملة ضميران وليس أحدهما مرفوعاً وقد قدّمت الأعرف وهو ضمير المــتكلم فلك الخيار في الضمير الثاني اتصالاً وانفصالاً .

وإنما قال: (وليس أحدهما مرفوعاً)؛ لأنّه لو كان أحدهما مرفوعاً وجب اتصاله بالفعل كما قلنا، وقيّده بكون أحدهما أعرف؛ لأنّه لو كانا متساويين في درجة التعريف فحينئذ يجب الانفصال في الثاني ولا خيار في الاتــصال نحــو: "أعطاه إياه"، و"أعطيته إياه" للاحتراز عن تقديم أحد المتساويين على الآخر من غير مرجّح .

---

(١)- لكراهة جعل أربع كلمات كواحدة في: "أعطيتكه" .

وَإِلاَّ فَهُوَ مُنْفَصِلٌ نَحْوُ: أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ، أَوْ إِيَّاكَ، وَالْمُخْتَارُ فِيْ خَبَرِ بَابِ (كَانَ) الاِنْفِصَالُ

وإنما قيّد بقوله: (وقدّمتَ الأعرف)؛ لأنّك لو لم تقدّم الأعرف بل أخّرته فحينئذ يلزم انفصاله نحو: "أعطيته إياك" لأنّك لو قلت: "أعطيتهوك" لزم تأخير الأعرف خلافاً للأصل بلا عذر فوجب انفصاله ليكون المتكلم معذوراً في اختيار خلاف الأصل .

(وَإِلاَّ) أي: وإن لم يكن أحدهما أعرف أو كان أحدهما أعرف لكن لا يكون الأعرف مقدّماً (فَهُوَ) أي: الضمير الثاني (مُنْفَصِلٌ) لا غير (نَحْوُ[1]: أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ) اجتمع فيه ضميران غير المتكلم وليس أحدهما مرفوعاً، والضميران متساويان في الدرجة؛ لأنهما غائبان فوجب انفصال الثاني .

(أَوْ) نحو: أعطيته (إِيَّاكَ) اجتمع فيه ضميران غير المتكلم وليس أحدهما مرفوعاً بل كلاهما منصوبان وأحدهما أعرف وهو ضمير المخاطب لكنّه لم يكن مقدّماً فوجب انفصاله، وكذا الحكم إذا كانا مخاطبين نحو : "أعطيتك إياك"، أو كانا متكلمين نحو: "أعطيتني إياي" .

(وَالْمُخْتَارُ فِيْ خَبَرِ بَابِ[2] (كَانَ) الاِنْفِصَالُ) يعني خبر (كان) إذا كان ضميراً يجوز فيه الاتصال والانفصال فتقول : "كنته" بالاتصال، وتقول : "كنت

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (مثل) بدل (نحو) .

(٢)- سقط من بعض نسخ المتن: (باب) .

وَالأَكْثَرُ: (لَوْ لاَ أَنْتَ) إِلَى آخِرِهِ، وَ(عَسَيْتَ) إِلَى آخِرِهَا

إياه" بالانفصال تشبيهاً له بالمفعول إذا كان ضميراً نحو: "ضربته، وضربت إياه"، لكن المختار عند النحاة هو الانفصال؛ لأنّ خبر (كان) في الأصل خبر المبتدأ، وحقّ الخبر الانفصال .

(وَالأَكْثَرُ) [1] أي: مذهب أكثر العلماء في الضمير إذا وقع بعد (لو لا) أن يكون مرفوعاً منفصلاً؛ لأنّه مبتدأ في الأصل فيجب الانفصال، أو فاعل لفعل محذوف فكذا يجب الانفصال فتقول: (لَوْ لاَ أَنْتَ) بالضمير المرفوع المنفصل (إِلَى آخِرِهِ) يعني: لو لا أنتما، لو لا أنتم، لو لا أنتِ، لو لا أنتما، لو لا أنتن، لو لا هو، لو لا هما، لو لا هم، لو لا ها، لو لا هما، لو لا هن، لو لا أنا، لو لا نحن، (وَعَسَيْتَ إِلَى آخِرِهَا) أي: مذهب أكثر العلماء في الضمير إذا وقع بعد (عسى) أن يكون مرفوعاً متصلاً؛ لأنّه فعل، وما بعده فاعل فينبغي الاتصال بالفعل فتقول: عسيتَ عسيتما عسيتم، عسيتِ عسيتما عسيتن، عساه عساهما عساهم، عساها عساهما عساهن، عسيت عسينا .

---

(١)- وهي اللغة الجارية على القياس؛ لأنّه مضمر مبتدأ بتقدير (لو لا أنت فاضل)، أو فاعل لفعل محذوف بتقدير (لو لا حصل)، فوجب أن يكون مضمراً منفصلاً، أمّا كونه مرفوعاً مبتدأ أو فاعلاً، أو مرفوعاً بـ: (لو لا) على قول «الأخفش» . وأمّا كونه منفصلاً؛ فلأنّ عامله إمّا حرف أو معنوي، أو محذوف، وقد علمت أنّ الضمير يجب أن يكون منفصلاً على هذين التقديرين، (**حاشية مصباح الراغب**).

وَجَـاءَ: (لَـوْلاَكَ)، وَ(عَسَـاكَ) إِلَـى آخِـرِهِمَـا .

(وَجَـاءَ) عنـد بعضهم خلاف قول الأكثر: (لَوْ لاَكَ) بالضمير المتصل المجرور (وَعَسَاكَ) بالضمير المنصوب (إِلَى آخِرِهِمَا) يعني: عـساكما عـساكم، عساكِ عساكما عساكنّ ، عساه عساهما عساهم، عسـاها عسـاهما عساهنّ، عساي عسانا، ولولاكما لولاكم، لولاك لولاكما لـولاكنّ، لـولاه لولاهـا لولاهم، لولاها لولاهما لولاهنّ، لولاي لولانا .

* * * * *

[نون الوقاية]

وَنُوْنُ الْوِقَايَةِ: مَعَ الْيَاءِ لاَزِمَةٌ فِيْ الْمَاضِيْ، وَفِيْ الْمُضَارِعِ عَرِيّاً عَنْ نُوْنِ الإِعْرَابِ

[نون الوقاية]

ثم شرع في بيان نون الوقاية التي تتصل بالأفعال عند لحوق ضمير المتكلم بها فقال: (وَنُوْنُ الْوِقَايَةِ) وهي نون مكسورة تتصل بآخر الفعل وغيره إذا نسب إلى ياء المتكلم، والوقاية بمعنى الصيانة؛ لأنها تصون الفعل عن الجرّ اللازم لما قبل ياء المتكلم، وتحفظ آخره عن اختلاف الإعراب (مَعَ الْيَاءِ) عند اتصال ياء المتكلم (لاَزِمَةٌ فِيْ الْمَاضِيْ) مطلقاً أي: في جميع صيغها الأربع عشرة فتقول: ضربني ضرباني ضربوني، ضربتْني ضربتاني ضربنني، ضربتَني ضربتماني ضربتموني، ضربتِني ضربتماني ضربتّني، وسواءٌ كان الماضي صحيحاً أو ناقصاً كـ: دعاني، (وَ) كذلك الإتيان بنون الوقاية لازم (فِيْ الْمُضَارِعِ)[1] لكن لا في جميع صيغها بل إذا كان المضارع (عَرِيّاً) أي: خالياً (عَنْ نُوْنِ الإِعْرَابِ) لصيانة الفعل عن دخول الكسرة التي هي مختصّة بالاسم وهي سبع صيغ، خمس بغير النون مطلقاً مذكر الغائب، ومؤنث الغائب، ومذكر المخاطب، والمتكلم بالنفس، والمتكلم مع الغير نحو: يضرب وتضرب و تضرب وأضرب ونضرب، واثنان مع نون

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (مع المضارع) بدل (في المضارع).

وَأَنْتَ مَعَ النُّوْنِ فِيْهِ، وَ(لَدُنْ)، وَ(إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا مُخَيَّرٌ، وَيُخْتَارُ فِيْ (لَيْتَ)

الضمير جمع المؤنث الغائب والمخاطب نحو: يضربن وتضربن، (**وَأَنْتَ مَعَ النُّوْنِ فِيْهِ**) أي: في المضارع الذي يكون مع نون الإعراب، وهي خمس صيغ: يفعلان يفعلون تفعلان تفعلون تفعلين، بالخيار إن شئت جئت بنون الوقاية وقلت: يضربانني ويضربونني قياساً على العري من نون الإعراب وطرداً للباب، وإن شئت لم تجيء بنون الوقاية وقلت: يضرباني ويضربوني استغناءً بنون الإعراب عن نون الوقاية .

ولا يخفى: أنّ اتصال الياء مع المتكلم في غير أفعال القلوب غير جائز فلا يقال: أَضْرِبُنِيْ، ولا ضَرَبْتُنِيْ، ويجوز في أفعال القلوب فيقال: أَحْسِبُنِيْ، وحَسِبْتُنِيْ فاضلاً .

(**وَ**) كذلك أنت في لفظ (**لَدُنْ، وَإِنَّ، وَأَخَوَاتِهَا**) أي: أخوات (إنّ) من الحروف المشبّهة بالفعل، والمراد منها ههنا: إنّ، وكأنّ، ولكنّ فقط؛ لأنّ حكم ليت، ولعل يذكر مستقلاً (**مُخَيَّرٌ**) بين الإتيان بنون الوقاية عند ياء المتكلم فتقول: "لَدُنِّي" بتشديد النون، و"إِنَّنِي، وكأنّني، ولكنّني" وبين ترك نون الوقاية فتقول: "لَدُنِي" بالتخفيف، و"إني، وكأني، ولكني"، أمّا وجه الإتيان فلمشابهة هذه الحروف بالفعل، وأمّا وجه الترك، لكراهةِ اجتماع النونات في "إنّ، وأنّ، وكأنّ، ولكنّ" .

(**وَيُخْتَارُ**) إلحاق النون (**فِيْ لَيْتَ**) من الْحروف الْمشبّهة بالفعل إذا دخلت

وَ(مِـــنْ) وَ(عَـــنْ) وَ(قَـــدْ) وَ(قَـــطْ)، وَعَكْسُهَـــا (لَعَـــلَّ) .

على الياء المتكلم؛ إذ لا يلزم فيه اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف كمـــا في أخواتها، (وَ) كذلك يختار إلحاق النون في حرفي (مِنْ، وَعَنْ) إذا دخلتا على يـــاء المتكلم فتقول: "منّي، وعنّي" بالتشديد .

(وَ) كذلك يختار إلحاق النون في (قَدْ، وَقَطْ) وهما اسمان بمعنى (حـــسب) فيقال: "قدني، وقطني" بمعنى: حسبي، وكفاني، ويجوز في هذه الألفاظ ترك نون الوقاية، أمّا وجه اختيار النون فللمحافظة على السكون اللازم في أواخرها؛ لأنها مبنيات والسكون أصل في البناء، وأمّا وجه الترك فلقياسها على غيرهـــا مـــن الأسماء والحروف فإنها تستعمل بغير نون الوقاية كما في: (لي، و بي، وغلامي) .

(وَعَكْسُهَا لَعَلَّ) أي: حكم نون الوقاية في (لعلّ) بعكس ما في (ليـــت)؛ لأنّ المختار في (لعلّ) ترك نون الوقاية فيقال: "لعلّي"، لكونها حرفاً، وياء المتكلم تلحق الحروفَ بغير نون الوقاية كـــ: (بي، ولي)، وأمّا وجه جـــواز الإلحـــاق فلمشابهتها بالفعل .

* * * * *

[ضمير الفصل]

وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ قَبْلَ الْعَوَامِلِ وَبَعْدَهَا صِيْغَةُ مَرْفُوْعٍ مُنْفَصِلٍ مُطَابِقٍ لِلْمُبْتَدَأِ

[ضمير الفصل]

ثم شرع في بيان ضمير الفصل وهو ضمير يقع بين المبتدأ والخبر إذا كان الخبر معرفةً حتى لا يلتبس الخبر بالصفة فقال: (وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ قَبْلَ)[1] دخول (الْعَوَامِلِ) اللفظية عليهما نحو: "زيد هو المنطلق"، (وَبَعْدَهَا) أي: بعد دخول العوامل اللفظية عليهما نحو: "كان زيد هو المنطلق" (صِيْغَةُ مَرْفُوْعٍ مُنْفَصِلٍ) أي: ضمير مرفوع منفصل (مُطَابِقٍ لِلْمُبْتَدَأِ) في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، والغيبة، والخطاب، والتكلم، فيقال: "زيد هو القائم، والزيدان هما القائمان، والزيدون هم القائمون، وهند هي القائمة"، وقوله تعالى: ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيْبَ عَلَيْهِمْ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ ﴾[3].

وإنما قال: (صيغة مرفوع) ولم يقل: ضمير مرفوع، لأنّ النحاة اختلفوا في كونه ضميراً، فقال بعضهم: اسم ضمير، وقال بعضهم: حرف، أمّا كونه صيغةً فلا اختلاف فيه .

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (قبل دخول العوامل اللفظية) .

(٢)- سورة المائدة : [الآية : ١١٧] .

(٣)- سورة الكهف : [الآية : ٣٩] .

وَيُسَمَّى فَصْلاً لِيُفَصِّلَ بَيْنَ كَوْنِهِ خَبَراً وَنَعْتاً، وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُوْنَ الْخَبَرُ مَعْرِفَةً

(وَيُسَمَّى) هذه الصيغة (فَصْلاً) لأنّه إنما يؤتى بها (لِيُفَصِّلَ بَيْنَ كَوْنِهِ) أي: الاسم المذكور بعده (خَبَراً أَوْ نَعْتاً)[1] لأنها لو لم يكن كما في قولنا: "زيد القائم" لم يعلم أنّ (القائم) خبر لـ(زيد) أو نعت له، وإذا أتيت بهذه الصيغة علم أنّه خبر لا نعت لامتناع الفصل بين النعت والمنعوت بالأجنبي، ولأنّ الضمير لا يوصف ولا يوصف به .

فإن قيل: هذا إذا كان إعراب المبتدأ والخبر متحداً، أمّا إذا كان مختلفاً نحو: "إنّ زيداً هو القائم" فلا التباس فينبغي أن لا يجوز ضمير الفصل ههنا ؟

قلنا: إذا حصل الالتباس في بعض الصور حمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس طرداً للباب .

(وَشَرْطُهُ) أي: شرط الإتيان بهذه الصيغة (أَنْ يَكُوْنَ الْخَبَرُ مَعْرِفَةً) لأنّ اللبس بالنعت نحو: "زيد هو القائم" إنما يكون في صورة التعريف، وأمّا إذا كان الخبر نكرةً فلا التباس، لأنّ المبتدأ معرفة ولا يجوز نعت المعرفة بالنكرة، ويعلم من هذا اشتراط كون المبتدأ معرفةً بالطريق الأولى .

---

(١)- هذا في اصطلاح «البصريين»، وقال «الخليل»، و«سيبويه»: سمّي فصلاً لفصله الاسم الذي قبله عمّا بعده بدلالته على أنّه ليس من تمامه بل هو خبره، و«الكوفيون» يسمّونه عماداً لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد للبيت، الحافظ للسقف من السقوط، (شرح الرضي) .

أَوْ أَفْعَلَ مِنْ كَذَا، مِثْلُ: كَانَ زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَلاَ مَوْضِعَ لَهُ عِنْدَ الْخَلِيْلِ .

(أَوْ أَفْعَلَ مِنْ كَذَا) أي: إذا كان الخبر صيغة اسم التفضيل المستعمل بـ: (مِنْ)، لأنّه لا يجوز دخول اللام عليه ويستوي فيه المعرفة والنكرة فيحصل الالتباس بالنعت (مِثْلُ: كَانَ زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ [1] مِنْ عَمْرٍو) هذا مثال كون الخبر (أفعل من) بعد دخول العوامل، وإنما اقتصر على هذا المثال و لم يمثّل لكون الخبر معرفةً قبل دخول العوامل أو بعدها؛ لأنهما مستغنيان عن التمثيل لكثرتهما بخلاف هذا النوع فاحتاج إلى التمثيل .

واعلم: أنّه لا يختص ضمير الفصل بهذين الموضعين بل كلّ موضع يحصل فيه الالتباس ويصحّ كون الخبر نعتاً، كما إذا كان الاسم مضافاً إلى المعرفة إضافةً لفظيةً نحو: "ضارب زيد الآن أو غداً"، أو مضافاً إلى النكرة نحو: "غلام رجل"، أو مشابهاً للمضاف في امتناع دخول التعريف عليه نحو: "زيد هو أفضل من عمرو، وزيد هو يقوم" يجوز فيه الإتيان بضمير الفصل .

(وَلاَ مَوْضِعَ لَهُ) أي: لهذه الضمير من الإعراب (عِنْدَ الْخَلِيْلِ [2]) فعنده هذه الكلمة كالكاف في: أولئك، والتاء في: أنت، لا محل لها من الإعراب .

---

(١)- واقتصر على مثال (أفعل من) بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل دخول العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتها، (حاشية مصباح الراغب) .

(٢)- تقدمت ترجمته: (صـ: ١٦١) .

وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَجْعَلُهُ مُبْتَدَأً وَمَا بَعْدَهُ خَبَرَهُ .

(وَبَعْضُ الْعَرَبِ) أي: نحاتهم، وإلا فالعرب العاربة كـ «أمريء القيس»[1]، وغيره لا يعرفون ما المبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول ؟ (يَجْعَلُهُ) أي: يجعل هذا الضمير (مُبْتَدَأً وَمَا بَعْدَهُ خَبَرَهُ) فعلى هذا يكون اسماً قطعاً؛ لأنّ الحرف لا يقع مبتدأً، والقياس أيضاً يقتضي ذلك لكونه من جملة الضمائر لفظاً ومعنىً فلا يرتكب خلاف الأصل بلا داع .

* * * * *

---

(١)- تقدّمت ترجمته : (صـ: ١٢٨) .

[ضمير الشأن، والقصة]

وَيَتَقَدَّمُ قَبْلَ الْجُمْلَةِ ضَمِيرٌ غَائِبٌ يُسَمَّى ضَمِيرَ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ

[ضمير الشأن والقصة]

ولمّا فرغ عن بيان ضمير الفصل شرع في بيان ضمير الشأن والقصة فقال: (وَيَتَقَدَّمُ قَبْلَ الْجُمْلَةِ) اسميةً كانت أو فعليةً بشرط أن تكون خبريةً (ضَمِيرٌ غَائِبٌ) من غير تقدّم معاد ومرجع (يُسَمَّى ضَمِيرَ الشَّأْنِ)[1] إن كان الضمير مذكراً نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾[2]، (وَالْقِصَّةِ) أي: ويسمّى ضمير القصة إن كان مؤنثاً كقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾[3]، وإنما سمّي بضمير الشأن والقصة؛ لأنّه عائد إلى ما هو المعهود في الذهن من الشأن، أو القصة، والباعث على الإتيان بهذا الضمير الإجلال والاهتمام بشأنه؛ لأنّ ذكر الشيء مبهماً ثم ذكرُه مفسّراً أوقعُ في النفس إجلالاً وتعظيماً، ولئلا يفوت الكلام من السامع عند غفلته فيهتمّ باستماعه، ولهذا لا يؤتى به إلاّ إذا كان الكلام ذو شأن عظيم فلا يقال: "هو زيد قائم" إلاّ إذا كان قيام زيد أمراً عظيماً

---

(١)- إنما سمّي ضمير الشأن والقصة؛ لأنّه يعود لأحدهما، والكوفيون يسمّونه ضمير المجهول؛ لأنّه لا يعود إلى مذكور، (نجم الدين).

(٢) سورة الإخلاص: [الآية: ١].

(٣)- سورة الحج: [الآية: ٤٦].

يُفَسَّرُ بِالْجُمْلَةِ بَعْدَهُ، وَيَكُوْنُ مُنْفَصِلاً، وَمُتَّصِلاً مُسْتَتِراً، وَبَارِزاً عَلَى حَسْبِ الْعَوَامِلِ، نَحْوُ: هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَكَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَحَذْفُهُ مَنْصُوْباً

في قلوب الناس، (يُفَسَّرُ) ذلك الضمير المبهم (بِالْجُمْلَةِ بَعْدَهُ) [1] وإنما يجب أن يفسّر هذا الضمير بالجملة؛ لأنها هي المرادة من ذلك الضمير وتكون بعده لوجوب كون المفسِّر بعد المفسَّر، (وَيَكُوْنُ) أي: ضمير الشأن أو القصة (مُنْفَصِلاً [2] إن كان مبتدأً، (وَمُتَّصِلاً مُسْتَتِراً) في الفعل إن كان عامله فعلاً، (وَ) متصلاً (بَارِزاً) أي: غير مستتر في الفعل.

فقوله: (منفصلاً ومتصلاً) تقسيم لضمير الشأن والقصة، وقوله: (مستتراً أو بارزاً) تقسيم للمتصل، فالانفصال، والاتصال، والاستتار، والإبراز يكون (عَلَى حَسْبِ الْعَوَامِلِ) أي: إن كان عامله معنوياً كان الضمير منفصلاً (نَحْوُ: هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَ) يكون متصلاً مستتراً إذا كان عامله فعلاً وهو مرفوع نحو: (كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ) مثال الضمير المتصل المستتر في الفعل وهو (كان)، والضمير المستتر فيه ضمير الشأن، والجملة بعدها خبره (وَ) يكون متصلاً بارزاً إن كان عامله حرفاً (إِنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ) مثال الضمير المتصل البارز، (وَحَذْفُهُ) أي: حذف ضمير الشأن حال كونه (مَنْصُوْباً) كما في قوله [3]:

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (يفسر بما بعده) بدل (يفسر بالجملة بعده).

(٢)- في بعض نسخ المتن: (يكون متصلاً ومنفصلاً).

(٣)- ينسب هذا البيت للأخطل التغلبي، واسمه غياث بن غوث، وكان من أشهر أهل عصرهم، =

زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَحَذْفُهُ مَنْصُوْباً ضَعِيْفٌ إِلاَّ مَعَ أَنْ إِذَا خُفِّفَتْ فَإِنَّهُ لاَزِمٌ .

إنّ مـــن يدخـــل الكنيســـة يومـــاً يلـــق فيهـــا جـــآذراً [1] وظبـــآء [2]

فضمير الشأن المنصوب محذوف ههنا تقديره: (إنّه من يـــدخل... إلى آخره)؛ لأنّ كلمة (إنّ) لا تدخل على كلم المجازاة، (**ضَعِيْفٌ**) لأنّه لفظ مراد في المعنى وليس على حذفه دلالةٌ قويةٌ، وأمّا جواز حذفه فلكونـــه علـــى صـــورة الفضلات، بخلاف ما إذا كان مرفوعاً فإنّه لا يجوز حذفه أصلاً لكونه عمـــدةً، ولذا قيّده بكونه منصوباً (**إِلاَّ مَعَ أَنْ**) المفتوحة المشدّدة (**إِذَا خُفِّفَتْ**) من التشديد، وصارت مخفّفةً (**فَإِنَّهُ لاَزِمٌ**) حذف ضمير الشأن حينئذٍ مع عدم الضعف كما في قوله تعالى: ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ ﴾ [3]، وكما في قولـــه تعالى: ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُوْنُ مِنْكُمْ مَّرْضَى ﴾[4]، وإنما لزم الحذف مع (أنّ) المفتوحة

= توفي سنة (٩٠هـــ)، انظر: "الأعلام": (١٢٣/٥)، "الأغاني": (٢٩٠/٨)، "الشعر والشعراء": (صـــ: ٤٩٠)، "طبقات فحول الشعراء": (صـــ: ٢٩٨) وغيرها .

(١)- (الجؤذر): ولد البقر الوحشية، فالجمع: جآذر .

(٢)- **تخريج البيت:** "الجمل" للزجاجي: (صـــ: ٢١)، "الأمالي الشجرية": (٢٩٥/١)، "شرح الوافية": (٣٦٤/٢)، "شرح ابن يعيش": (١١٥/٣)، "شرح الرضي": (٢٩/٢)، "المقرب": (١٠٩/١)، "خزانة الأدب": (٢١٩/١ ، ٤٦٣/٢)، "الهمع": (١٣٦/١) وغيرها .

(٣)- سورة يونس : [الآية : ١٠] .

(٤)- سورة المزمل : [الآية : ٢٠] .

.....

لئلا يلزم مزية الأضعف على الأقوى، وذلك لأنّ (أنَّ) المفتوحة أكثر مشابهةً بالفعل من (إنّ) المكسورة؛ لأنها مثل (شدّ، ومدّ) لفظاً، وقد وجدوا (إنّ) المكسورة بعد التخفيف أيضاً عاملةً كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ [1] فوجب أن يكون (أنّ) المفتوحة أيضاً عاملةً بعد التخفيف على الأقوى، ولم يجدوا عمله في الظاهر فقدّروا ضمير الشأن معمولاً له حتى لا يلزم مزية الأضعف على الأقوى .

* * * * *

(١)- سورة هود : [الآية : ١١١] .

[أسماء الإشارة]

أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ: مَا وُضِعَ لِمُشَارٍ إِلَيْهِ، وَهِيَ : (ذَا) لِلْمُذَكَّرِ، وَلِمُثَنَّاهُ: (ذَانِ)، وَ(ذَيْنِ)، وَلِلْمُؤَنَّثِ: (تَا)، وَ(ذِي)، وَ(تِي)، وَ(تِهْ)، وَ(ذِهْ)، وَ(تِهِي)، وَ(ذِهِي)،

[أسماء الإشارة]

(أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ) وإنما بنيت أسماء الإشارة لتضمّنها معنى الحرف لاحتياجها إلى القرينة الرافعة لإبهامها وهو المشار إليه حسّاً أو لفظاً نحو: "هذا الرجل" كاحتياج الحرف إلى غيره، (مَا وُضِعَ لِمُشَارٍ إِلَيْهِ) بالإشارة الحسّية أي: بالجوارح فلا يرد ضمير الغائب؛ لأنّه يشير باللفظ .

وقوله: (ما وُضع) جنسٌ شامل لجميع الأسماء، وقوله: (لمشارٍ إليه) فصلٌ خرج به غير اسم الإشارة، وهذا بحسب أصل وضعها، وقد يشار إلى شيء غير حاضرٍ بل أشياءَ غيرِ محسوسةٍ ومعاني معقولةٍ بأسماء وُضِعَتْ للإشارة الحسّية مجازاً فحينئذ يحتاج إلى مذكور قبله حتى يشار إليه، وحكمها حينئذ كضمير الغائب لا بدّ فيها من تقدّم مرجع .

(وَهِيَ) [1] خمسة ألفاظ لستة معان، لأنّ المشار إليه إمّا مذكر أو مؤنث، وكلّ واحدٍ منهما إمّا مفرد، أو مثنىً، أو مجموع، فهي ستة معان، وصيغة الجموع مشتركة بين المذكر والمؤنث فصار الألفاظ خمسةً، (ذَا لِلْمُذَكَّرِ) الواحد،

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (وهي خمسة) .

وَلِمُثَنَّاهُ: (تَانِ)، وَ(تَيْنِ)، وَلِجَمْعِهِمَا: (أُولاَءِ) مَدّاً وَّقَصْراً، وَيَلْحَقُهَا حَرْفُ التَّنْبِيْهِ، وَيَتَّصِلُ بِهَا حَرْفُ الْخِطَابِ

(وَلِمُثَنَّاهُ: ذَانِ) في حالة الرفع (وَذَيْنِ) في حالتي النصب والجرّ، (وَلِلْمُؤَنَّثِ) الواحدة في اسم الإشارة سبعُ لغاتٍ مسموعةٌ في كلامهم (تَا، وَذِيْ، وَتِيْ، وَتِهْ، وَذِهْ، وَتِهِيْ، وَذِهِيْ [١]، وَلِمُثَنَّاهُ) أي: لتثنية المؤنث (تَانِ) في حالة الرفع (وَتَيْنِ) في حالتي النصب والجرّ، (وَلِجَمْعِهِمَا) أي: لجمع المذكر والمؤنث عاقلاً كان أو غير عاقل (أُولاَءِ) بضمّ الهمزة وفتح اللام وألف الممدودة (مَدّاً)[٢] أي: بالممدودة (وَقَصْراً) [٣] مقصورةً وحينئذ يكتب بالياء وتقرأ بالألف المقصورة نحو: "أولى"، وإنما يكتب الواو بعد همزة الأولى تمييزاً له عن (إلى) الجارّة، ثم حُمل الممدودة على المقصورة مع عدم الالتباس، وإنما لم يفرق في الجمع بين المذكر والمؤنث .

(وَيَلْحَقُهَا) أي: يدخل في أوائل أسماء الإشارات (حَرْفُ التَّنْبِيْهِ) وهي (ها) فيقال: هذا، وهذان، وهاتا، وهاتان، وهؤلاء، (وَيَتَّصِلُ بِهَا) أي: بآواخر أسماء الإشارات (حَرْفُ الْخِطَابِ) [٤] ليدلّ على أحوال المخاطب من الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، فيقال: ذاك ذاكما ذاكم، ذاكِ ذاكما ذاكنّ موافقاً

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (هي، وذهي) .

(٢)- في الحجاز .

(٣)- في تميم .

(٤)- في بعض نسخ المتن: (كاف الخطاب) بدل (حرف الخطاب) .

وَهِيَ خَمْسَةٌ فِيْ خَمْسَةٍ فَيَكُوْنُ خَمْسَةً وَعِشْرِيْنَ، وَهِيَ: (ذَاكَ) إِلَى (ذَاكُنَّ)، وَ(ذَانِكَ) إِلَى (ذَانِكُنَّ)، وَكَذَلِكَ الْبَوَاقِيْ

لحال المخاطب، ويجوز اجتماع حرف التنبيه وحرف الخطاب معاً فيقال: هذاك وهاتيك، ولا يجوز اجتماع اللام مع الهاء فلا يقال: هذالك، وهاتيلك .

(وَهِيَ) أي: أسماء الإشارة (خَمْسَةٌ) لأنّ المشار إليه إمّا مذكرٌ أو مؤنثٌ، وعلى التقديرين: إمّا مفردٌ أو مثنىً أو مجموعٌ، والمجموع مشترك بين المذكر والمؤنث فصارت خمسةً (فِيْ خَمْسَةٍ) أي: خمسة ألفاظ الخطاب لأنّ المخاطب إمّا مذكرٌ أو مؤنثٌ، وعلى التقديرين: إمّا مفردٌ أو مثنىً أو مجموعٌ والتثنية مشتركة في الخطاب بين المذكر والمؤنث فصارت خمسةً، وهذه الخمسة تتصل بكلّ واحد من الخمسة الأُوَل (فَيَكُوْنُ) الحاصل من ضرب خمسة في خمسة (خَمْسَةً وَّعِشْرِيْنَ، وَهِيَ) أي: الخمسة والعشرون هذه: (ذَاكَ إِلَى ذَاكُنَّ) يعني إذا كان اسم الإشارة للواحد المذكر واتصلت به خمس صيغ المخاطب قلت: ذاك ذاكما ذاكم، ذاكِ ذاكن، (وَذَانِكَ إِلَى ذَانِكُنَّ) يعني: إذا كان اسم الإشارة تثنية المذكر ولحقتْها خمس صيغ المخاطب قلت: ذانك ذانكما ذانكم، ذانكِ ذانكن، (وَكَذَلِكَ الْبَوَاقِيْ) أي: قسْ عليهما الصيغ البواقي من المؤنث، والتثنية، والجمع، فتقول في الواحد المؤنث: تاك إلى تاكنَّ، إذا كان المشار إليها المؤنث الواحدة وألحقتْ بها خمس صيغ الخطاب، وكذلك سائر لغات المؤنث الواحدة، وتقول: تانك إلى تانكنَّ، بأن يكون المشار إليهما تثنية المؤنث وألحقتْ بها خمس صيغ

وَيُقَالُ: (ذَا) لِلْقَرِيْبِ، وَ(ذَلِكَ) لِلْبَعِيْدِ، وَ(ذَاكَ) لِلْمُتَوَسِّطِ

الخطاب، وتقول: أولئك إلى أولئكن، بأن يكون المشار إليهم جمع المذكر أو المؤنث وألحقتْ بها خمس صيغ الخطاب .

والحاصل: أنّ موافقة الإشارة بالمشار إليه وحرف الخطاب بحال المخاطب إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً لازمةٌ في الأحوال كلّها، (وَيُقَالُ) أي: يستعمل لفظ: (ذَا)، وهذا أي: كلّ ما كان من أسماء الإشارات عريّاً عن اللام والكاف (لِلْقَرِيْبِ) أي: إذا كان المشار إليه قريباً منكم، (وَذَلِكَ) مع اللام والكاف (لِلْبَعِيْدِ) أي: المشار إليه إذا كان بعيداً منك، (وَذَاكَ) بالكاف وحده (لِلْمُتَوَسِّطِ) أي: المشار إليه إذا كان متوسطاً بين القريب والبعيد، وذلك لرعاية المناسبة بين قلّة المسافة وقلّة الحروف وكثرة المسافة وكثرة الحروف، وقال بعضهم: لا درجة للمتوسط بينهما وإنما هو قريب أو بعيد، وإنما قال: (يقال) وأحال هذا القول إلى غيره ولم يتّخذه مذهباً له لكثرة التخلف في هذا الفرق باستعمال أحدهما مكان الآخر .

ثم اعلم : أنّه قد يشار إلى الشخص الحاضر القريب نظراً إلى عظمة شأنه بلفظ البعيد بجعل علوّ المرتبة كبعد المسافة، كقول بعض الحاضرين مشيراً إلى السلطان: "ذلك السلطان يأمر هكذا"، وقد يعكس ويشار للبعيد بلفظ القريب بتنْزيله منْزلة القريب الحاضر كقولك : "هذه القيامة قد قامت" .

وَ(تِلْكَ)، وَ(تَانِّكَ) وَ(ذَانِّكَ) مُشَدَّدَتَين، وَ(أُولاَئكَ) مِثْلُ (ذَلِكَ)، وَأَمّا: (ثَمَّ)، وَ(هُنَـا) وَ(هَنَّـا) فَلِلْمَكَـانِ خَاصّـةً .

(وَ) يقال: (تِلْكَ، وَتَانِّكَ، وَذَانِّكَ) للبعيد (مُشَدَّدَتَيْنِ) [1] أي: حال كـون لفظ تانّك، وذانّك بتشديد النون ومدّ الألف لإقامة الشدّ مقـام الـلام، (وَ) كذلك لفظ (أُولَئِكَ مِثْلُ ذَلِكَ) في استعماله للبعيد، فكما يستعمل (ذلك) للبعيد تستعمل هذه الألفاظ للبعيد .

(وَأَمَّا) لفظ (ثَمَّ) بفتح الثاء وتشديد الميم المفتوحة، (وَهُنَـا) [2] بضم الهاء وتخفيف النون، (وَهَنَّا) بفتح الهاء وتشديد النون (فَلِلْمَكَانِ خَاصَّـةٌ) أي: تستعمل للإشارة إلى المكان فقط ولا يشار بها إلى غير المكان، فـ:(هنا) يشار بهـا إلى المكان القريب، و(ههنا، وهناك) إلى المتوسـط، و(ثَـمَّ، وهَنَّـا) بالتـشديد، و(هنالك) إلى البعيد، وأمّا قول المصنفين: "ومن ثَمّ قال كذا، وقلـت كـذا" فللإشارة إلى المكان الاعتباري وإن لم يكن هناك مكان حسّي .

---

(١)- هذا مذهب «المبرد» وسائر النحاة، وأمّا «الإندلسي» فلا يفرق بين تشديد النون وتخفيفها في إفادة القرب والبعد، (المقتضب) .

(٢)- قال العلوي في "شرحه": «..... فإن كان قريباً قيل فيه: هنا، وهاهنا، وإن كان متوسطاً قيل فيه: هناك، وهاهناك، وإن كان بعيداً قيل فيه: هنالك، كما قيل: ذلك، وتالك .....» اهـ، انظر: "شرح ابن يعيش"، "شرح الرضي"، "الأزهار الصافية" .

[الموصول]

الْمَوْصُــوْلُ : مَا لاَ يَتِمُّ جُزْءاً إِلاَّ بِصِلَةٍ وَعَائِدٍ، وَصِلَتُــهُ جُمْلَــةٌ خَبَرِيَّــةٌ

[الموصول]

(**الْمَوْصُوْلُ**) وإنما بني الموصول لأنّه يفتقر إلى الصلة ويفتقر الحــرف إلى الغير (**مَا لاَ يَتِمُّ**) أي: هو اسم لا يصير بنفسه (**جُزْءاً**) تاماً للكلام لا مبتــدأً ولا خبراً ولا فاعلاً ولا مفعولاً (**إِلاَّ بِصِلَةٍ** [1] **وَعَائِدٍ**) فإذا انضم إليه الصلة صلح بعد ذلك أن يقع مبتدأً أو خبراً أو غير ذلك، مثل (الذي) في قولنا: "جاء الذي أبوه قائمٌ أو قام أبوه"، فقوله: (ما) جنس شامل لجميع الأسماء، وقوله: (لا يتمّ جزءاً للكلام إلاّ بصلة) يُخْرِجُ الأسماءَ التي تصير جزءاً تاماً للكــلام بغير صلــة كــ: (زيد، ورجل)، وقوله: (إلاّ بعائد) يخرج مثل (إذ وإذا) لأنّه وإن لم يتمّ جزءاً من الكلام إلاّ أنّه لا يحتاج إلى عائد، وإنما قال: (لا يتم جزءاً)، ولم يقل: لا يكون جزءاً؛ لأنّه يصير جزءاً ناقصاً كوقوعه صفة المسند إليه وغيره لكن لا يصير جزءاً تاماً أعني مسنداً ومسنداً إليه حتى ينضمّ إليه صلته، (**وَصِلَتُهُ**) تكون (**جُمْلَةً خَبَرِيَّةً**)

---

(١)- الصلة تطلق على ثلاثة أشياء، أحدها: على الحرف فيقال: هذا الحرف صلةٌ أي: زائد، دخوله وخروجه سواءٌ، الثاني: على حرف الجرّ في نحو: "مررت بزيد" فالباء صلة وصل بها الفعل إلى الاسم، والثالث: صلة بمعنى التمام كما في هذا الباب .

والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فإنّ الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد إليه، فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول، فلو عرف الموصول بها لزم الدور، (**حاشية مصباح الراغب**) .

وَالْعَائِدُ ضَمِيْرٌ لَهُ . وَصِلَةُ الأَلْفِ وَاللاَّمِ اسْمُ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُوْلِ

معلومةً مضمونها للمخاطب أوّلاً، أمّا كونها جملةً فلأنّ الموصولات وضعتْ لغرض وصف الأسماء بالجمل، وأمّا كونها خبريةً فلأنّ الصفة لا تكون إلاّ بالجملة الخبرية، والإنشائيةُ لا تصلح للوصف بها، وأمّا كونها معلومةً للمخاطب فقياساً على سائر الصفات؛ لأنّ الصفة من شأنها أن تكون معلومةً للمخاطب قبل إجرائها على الموصوف فلا يقال: "جاءني الذي قام" إلا لمن عرف قيامه وجهل مجيئه، (وَالْعَائِدُ [1] ضَمِيْرٌ لَهُ [2]) أي: الضمير الذي يعود إلى الموصول ليربط الصلة مع الموصول وإلا تكون أجنبيةً .

ولما توهّم من قوله: (أن الصلة جملة خبرية) أن يكون صلة الألف واللام بمعنى (الذي) أيضاً جملةً خبريةً دفع ذلك بقوله: (وَصِلَةُ الأَلْفِ وَاللاَّمِ) التي بمعنى الموصول؛ لأنّ هذه الألف واللام في الأصل: الذي، والتي، فخفّفت، يجب أن يكون (اسْمُ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُوْلِ) وهما بمعنى الفعل فتقول: "جاءني الضارب زيداً" أي: الذي يضرب زيداً، و"جاءني المضروب غلامه" أي: الذي ضُرب غلامه .

---

(١)- واعلم: أنّه إذا كان الموصول أو موصوفه خبراً عن المتكلم جاز أن يكون العائد إليه غائباً وهو الأكثر؛ لأنّ المظهرات غُيَّبٌ نحو: "أنا الذي قال كذا" وجاز أن يكون متكلماً حملاً على المعنى، قال علي رضي الله عنه: "أنا الذي سمّتني أمي حيدرة" قال المارني: لو لم أسمعه لم أجوّزه، (حاشية مصباح الراغب) .

(٢)- سقط من بعض نسخ المتن: (له) .

وَهِيَ: (الَّذِيْ) وَ(الَّتِيْ) وَ(الَّلَّذَانِ) وَ(الَّلَّتَانِ) بِالأَلْفِ وَالْيَاءِ، وَ(الأُولَى) وَ(الَّذِيْنَ) وَ(اللاَّئِيْ) وَ(اللاَّءِ) وَ(اللاَّيِ) وَ(اللاَّتِيْ) وَ(اللَّوَاتِيْ) وَ(مَنْ) وَ(مَا)

وإنما وجب أن يكون صلة الألف واللام اسم فاعل ومفعول لا غيرهما؛ لأنّ اللام هذه مشابهةٌ بلام الحرف أي لام التعريف، فكرهوا أن يدخل على الفعل، وفي الحقيقة هي اسم الموصول يقتضي الجملة فلرعاية الصورة منعوه من دخول الفعل، ولرعاية المعنى أدخلوه على اسم الفاعل والمفعول؛ لأنهما في معنى الفعل المعلوم أو المجهول، ولم يجوّزوا دخول لام الموصول على الصفة المشبَّهة، والمصدر، واسم التفضيل لضعف مشابهة هذه الأسماء بالفعل .

(وَهِيَ) أي: ألفاظ الموصولات على ما ذكره ثمانية عشر: (الَّذِيْ) للواحد المذكر، (وَالَّتِيْ) للمؤنث الواحدة، (وَالَّلَّذَانِ) لتثنية المذكر، (وَالَّلَّتَانِ) لتثنية المؤنث (بِالأَلْفِ) كليهما حالة الرفع (وَالْيَاءِ) حالتي النصب والجرّ كما هو القاعدة في إعراب التثنية، (وَالأُولَى) على زنة (عُلَى) جمع (الذي) من غير لفظه، (وَالَّذِيْنَ) جمع الذي، (وَاللاَّئِيْ) بالهمزة والياء، (وَاللاَّءِ) بالهمزة المكسورة بغير الياء، (وَاللاَّيِ) بالياء بدون الهمزة، وهاتان لغتان في (اللائي) الذي يستعمل لجمع المذكر والمؤنث كليهما، (وَاللاَّتِيْ) جمع المؤنث لـ: (التي) خاصةً، (وَاللَّوَاتِيْ) جمع الجمع لـ: (التي)، (وَمَنْ) بمعنى الذي للمفرد ، والتثنية ، والجمع من ذوي العقول، (وَمَا) بمعنى الذي للمفرد، والتثنية، والجمع لغير ذوي العقول،

وَ(ذُوْ) الْطَّــائِيَّــةُ

للمؤنث (وَذُوْ) بمعنى الذي (الْطَّائِيَّةِ) المنسوبة إلى «طيّ» قبيلةٌ من العــرب منــهم «الحاتم الطائي» فإنها تستعمل موصولةً في لغتهم، يقولون: "جاءني ذو فعل كذا، وذو فعلا، وذو فعلوا، وذو فعلتْ" بلا تصرّف في (ذو)، قال شاعرهم[١]:

فــإنّ المــاء مــاء أبــي وجــدّي وبئري ذو حفرتُ وذو طويــتُ [٢]

أي: التي حفرتها بيدي وطويتها بالآجر

واعلم: أنّ (ذو) هذه غير ما هو معدودة في الأسماء الستة؛ لأنها بمعــنى (الصاحب) معربة غير مبنية، وتثنى وتجمع وتذّكر وتؤنــث فيقــال: ذوا وذوَي وذوُوا وذوي، وذات وذاتا وذواتا وذوات .

---

(١)- هو سنان بن الفحل الطائي أخو بني أم الكهف شاعر إسلامي في الدولة المروانية، انظر: "خزانة الأدب": (٤٠/٦)، "المقاصد النحوية": (٤٣٦/١)، "شرح ديوان الحماسة" للمرزوقي: (صــ: ٥٩٠) وغيرها .

(٢)- **تخريج البيت**: "شرح الرضي": (١٠٦/٣)، "خزانة الأدب": (٣٤/٦)، "أوضح المسالك": (١/ ١٥٤)، "تلخيص الشواهد": (صــ: ١٤٣)، "لسان العرب": (ذوا)، "همع الهوامع": (٨٤/١)، "شرح الأشموني": (١٤٣/١)، شرح المفصل": (١٤٧/٣)، "المقاصد النحوية": (٤٣٦/١)، "همع الهوامع": (٨٤/١)، "شرح المفصل": (١٤٧/٣) وغيرها .

(**الشاهد فيه**): قوله: (وبئري ذو حفرت وذو طويت) حيث استعمل فيه (ذو) مرتين بمعنى (التي) .

وَ(ذَا) بَعْدَ (مَا) لِلاسْتِفْهَامِ، وَالأَلِفُ وَاللاَّمُ، وَالْعَائِدُ الْمَفْعُوْلُ يَجُوْزُ حَذْفُـهُ

(وَذَا) اسم الإشارة إذا وقع (بَعْدَ (مَا) [1]لِلاسْتِفْهَامِ)[2] فيصير موصولاً نحو: "ماذا صنعت ؟" أي: أيّ شيءٍ الذي صنعته ؟، (وَالأَلِفُ وَاللاَّمُ) الذي يدخل على اسم الفاعل واسم المفعول يكون موصولاً، وصلته يكون اسم الفاعل أو اسم المفعول [3] كما مرّ آنفاً .

(وَالْعَائِدُ الْمَفْعُوْلُ) أي: الضمير العائد إلى الموصول إذا كان مفعولاً (يَجُوْزُ حَذْفُهُ) كثيراً لأنّه فضلةٌ في الكلام فيجوز حذفه كما هو حكم سائر المفاعيل نحو:"قام الذي ضربت" أي: الذي ضربته، وأمّا غير المفعول أي: الضمير المرفوع أو المجرور فلا يجوز حذفه إلا نادراً كما جاء في بعض الأشعار، قال الشاعر[4]:

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذَهْلٍ و قلنا : القَوْمُ إخْوَان[5]

(١)- وكذا بعد (مَنْ) الاستفهامية مثل: "من ذا لقيت ؟" .

(٢)- في بعض نسخ المتن: (الاستفهامية) بدل (للاستفهام) .

فإن لم تكن للاستفهام فهي اسم إشارة، (شرح الرضي) .

(٣)- إذا كان اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لا إذا كان بمعنى الثبوت والاستمرار مثل: "القاضي، والمؤمن" .

(٤)- ينسب البيتان للفند الزماني شهل بن شيبان بن ربيعة من بني بكر بن واشل، توفي (.... نحو: ٧٠ ق هـ) شاعر جاهلي وهو من أهل اليمامة، انظر: "الأعلام": (١٧٩/٣)، "الأغاني": (٨٥/٢٤، ٨٨)، "سمط اللآلي": (صـ: ٥٧٩)، "مغني اللبيب": (٢٣٨/٣) .

(٥)- تخريج البيت: "مغني اللبيب": (٤٥٠/٢)، "أمالي القالي": (٣٢/١)، "سمط اللآلي": (صـ: ٥٧٨) "شرح شواهد المغني": (٩٤٤/٢)، "المقاصد النحوية": (١٢٢/٣) وغيرها .

وَإِذَا أَخْبَرْتَ بِـ: (الَّذِيْ) صَدَّرْتَهَا

عَسَى الأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعْنَ قَوماً كَالَّذي كَانُوا

أي: كالذي كانوا عليه .

ولمّا فرغ عن ذكر الموصولات وأحكام الصلة شرع في كيفية التعبير بالموصول والصلة، وهذا الباب يسمّيه النحاة باب الإخبار بـ: الذي، أو الألف و اللام، ومقصودهم من ذلك تمرين المتعلّم فيما تعلّمه من المسائل تذكيره إياها لكونه مشتملاً على الفروع الدقيقة من المسائل النحوية كالتمرين في علم التصريف .

واعلم : أنّ المقصود في الجملة الخبرية إفادة المخاطب فائدةً وخبراً لا يعلمه فتجعل ما هو المعلوم مبتدأً وما لا يعلمه خبراً له وتقول: "زيدٌ قائمٌ" إذا عرف المخاطب زيداً و لم يعلم قيامه، وتقول: "القائم زيد" إذا علم شخصاً قائماً و لم يعلم من هو ؟ ولذا كان حقّ المبتدأ التعريف والخبر التنكير، والموصول مع الصلة إنما وضع لبيان الصفة المعلومة عند المخاطب فلا بدّ أن تجعله مبتدأً، والشيء الذي لا يعلمه خبراً عنه، مثلاً إذا ضرب زيدٌ عمراً وعلم المخاطبُ الضاربَ و لم يعرف المضروبَ تقول: "الذي ضربه زيدٌ عمروٌ"، وإذا علم المضروبَ و لم يعرف الضاربَ تقول: "الذي ضرب عمروٌ زيدٌ"، فقال: (وَإِذَا أَخْبَرْتَ بِـ: الَّذِيْ) و(التي)، وفروعهما، أو الألف واللام، والباء في قوله:

صَدَّرْتَهَا وَجَعَلْتَ مَوْضِعَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ ضَمِيْراً لَهَا، وَأَخَّرْتَهُ خَبَراً عَنْهُ، فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ (زَيْدٍ) مِنْ: ضَرَبْتُ زَيْداً، قُلْتَ: الَّذِيْ ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ

(بـــ: الذي) للاستعانة، وليست صلة (أخبرت)؛ لأنّ (الذي) مخبر عنها لا مخبر بها، أي: إذا أردتَ أن تخبر عن شيء معلوم بصفة عند المخاطب وغير معلـــوم بصفة أخرى بلفظ (الذي)، وأخواتها، (صَدَّرْتَهَا) أي: جعلتَ كلمة (الـــذي) في صدر الكلام لكونها مُخبَراً عنه (وَجَعَلْتَ مَوْضِعَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ) [1] وهو الاسم المبهم المقصود تعيينه عند المخاطب (ضَمِيْراً لَهَا) ليعود إلى (الذي) ويربط الصلة مـــع الموصول (وَأَخَّرْتَهُ) أي: ذلك الاسم المبهم الذي قام الضمير مقامه (خَبَراً عَنْهُ) لأنّه صار مخبراً به حينئذ، وحقّ المبهم أن يكون خبراً .

(فَإِذَا أَخْبَرْتَ) أي: أردت الإخبار مثلاً (عَنْ زَيْدٍ، مِنْ) قولك: (ضَـــرَبْتُ زَيْداً) وعلم المخاطبُ أنّك ضربت شخصاً ولا يعلم من هو ؟ (قُلْتَ: الَّذِيْ ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ) بتصدير (الذي) وجعله مخبراً عنه، وجعلتَ الضمير عائداً إلى الموصول قائماً مقام المخبر عنه وأخّرتَ زيداً ورفعتَه على أنّه خبر، والجملة المتوسطة بينهما صلة الموصول، وتُراعي في الضمير موافقة ما أخبرتَ عنه فتقول: "اللذان بلغتْ منهما إلى العَمرين رسالةٌ الزيدان، واللذين بلغتْ من الزيدين إليهم رسالةٌ العَمـــرون، والتي بلغتْها من الزيدين إليها رسالةٌ هندٌ" .

---

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (عنه) .

وَكَذَلِكَ الأَلْفُ وَاللاَّمُ فِيْ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ خَاصَّةً لِيَصِحَّ بِنَاءُ اسْمِ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُوْلِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ أَمْرٌ مِنْهَا تَعَذَّرَ الإِخْبَارُ، وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ فِيْ ضَمِيْرِ الْشَّأْنِ

(وَكَذَلِكَ) أي: مثل (الذي) في الأحكام (الأَلْفُ وَاللاَّمُ) الذي تدخل على اسم الفاعل، واسم المفعول إلاّ أنّ التعبير بالألف واللام الموصول إنما يمكن (فِيْ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ خَاصَّةً) كـ:"ضربت زيداً"، ولا يتأتى التعبير بالألف واللام في الجملة الاسمية كـ: "هذا زيد".

ثم ذكر وجه التخصيص بالجملة الفعلية وقال: (لِيَصِحَّ بِنَاءُ اسْمِ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُوْلِ) لأنّ اسم الفاعل، واسم المفعول لا يمكن سبكهما من الجملة الاسمية مثل قولك: "زيد أخوك" فإن أردتَ أن تعبر عنه بالموصول والصلة على صورة اسم الفاعل، واسم المفعول وتُدخل عليه الألف واللام للصلة لا تقدر على ذلك؛ لأنّ اسم الفاعل واسم المفعول لا يمكن اشتقاقهما من الاسم الجامد بخلاف التعبير بـ: (الذي) فإنّه يمكن في الجملة الاسمية أيضاً بأن تقول: "الذي زيد هو أخوك"، أو تقول: "الذي أخوك هو زيد".

(فَإِنْ تَعَذَّرَ أَمْرٌ مِنْهَا) أي: من الأمور المذكورة وهي تصدير (الذي)، وجعل الضمير موضع المخبر عنه، وتأخير المخبر عنه خبراً، (تَعَذَّرَ الإِخْبَارُ) بـ:(الذي) و لم يصحّ التعبير بالصلة والموصول، (وَمِنْ ثَمَّ) أي: من أجل أنّه إذا تعذّر أمرٌ منها تعذّر الإخبار بـ:(الذي) (امْتَنَعَ) التعبير بـ:(الذي) في سبعة مواضع: (فِيْ ضَمِيْرِ الْشَّأْنِ) نحو: "هو زيد قائم"، أن يخبر عنه بـ:(الذي)، وذلك

وَالْمَوْصُوْفِ، وَالْصِّفَةِ، وَالْمَصْدَرِ الْعَامِلِ، وَالْحَالِ

لأنّ ضمير الشأن يجب كونه في أول الجملة، وإن قلتَ: الذي هو زيد قائم هو، لزم تأخُّره عن الجملة المفسّرة وهو غير جائز، (وَالْمَوْصُوْفِ) وحده، (وَالْصِّفَةِ) وحدها فلا يجوز في: "ضرب زيدٌ العاقل" أن تخبر بـ:(الذي) عن زيد وحده، ولا عن العاقل وحده لامتناع وقوع الضمير في موضع كلّ واحد منهما؛ لأنّك لو قلت: "الذي ضرب هو العاقل زيد" لزم وقوع الضمير موصوفاً، وإن قلت: "الذي ضرب زيد هو العاقل" لزم وقوع الضمير صفةً، وقد عرفت أنّ الضمير لا يوصف ولا يوصف به، وأمّا إذا أخبرت عن الموصوف مع الصفة فغير ممتنع نحو: "الذي ضربته زيد العاقل" .

(وَ) في (الْمَصْدَرِ الْعَامِلِ) [1] أي: المصدر الذي يعمل وينصب معموله فلا يجوز في "عجبت من دقّ القصارِ الثوبَ" أن يخبر بـ:(الذي) ويقال: "الذي عجبت منه القصار الثوب دقّ" لامتناع جعل الضمير في موضع المخبر عنه؛ لأنّه يلزم إعمال الضمير وهو ممتنع .

وإنما قيّد المصدر بالعامل؛ لأنّ غير العامل يجوز الإخبار منه بـ(الذي) كما تقول في "رأيت ضربك" : "الذي رأيته ضربك" [لعدم لزوم الاستحالة] .

(وَ) في (الْحَالِ) فلا يجوز في نحو: "جاءني زيدٌ راكباً" أن تخبر بـ:(الذي) عن قوله: راكباً، لامتناع جعل الضمير في موضعه بأن يقال: "الذي جاءني هو

(١)- في بعض نسخ المتن: (وفي المصدر العامل وفي الحال وفي الضمير) .

وَالضَّمِيْرِ الْمُسْتَحَقِّ لِغَيْرِهَا وَالاِسْمِ الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهِ، وَ(مَا) الاِسْمِيَّةُ

راكب" لامتناع وقوع الضمير حالاً، وكذا يمتنع الإخبار بـ:(الذي) عن التمييز نحو: "طاب زيدٌ نفساً" لاشتراط كون التمييز نكرةً، (وَالضَّمِيْرِ الْمُسْتَحَقِّ لِغَيْرِهَا) أي: وكذا يمتنع الإخبار بـ: (الذي) إذا كان الضمير العائد إلى الموصول يستحقّها غيرها نحو : "زيد ضربته"، فلا يجوز أن تقول: "الذي زيد ضربته"؛ لأنّ ضمير المفعول الذي في (ضربته) يستحقّه المبتدأ قبل الموصول فلو جعلناه لزيد كما هو الحقّ بقي الموصول بلا عائد، ولو جعلناه للموصول بقي المبتدأ بلا عائد، وكلاهما ممتنعان، (وَالاِسْمِ [1] الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهِ) أي: وكذلك يمتنع الإخبار بـ(الذي) عن اسم مشتمل على الضمير الذي يستحقّه غير الموصول كـ(غلامه) في نحو: "زيد ضربت غلامه" فإنّه مشتمل على الضمير الذي استحقّه المبتدأ فلا يجوز أن تقول: "الذي زيد ضربته غلام" لأنّه يلزم خلوّ الموصول أو المبتدأ عن العائد .

(وَمَا الاِسْمِيَّةُ) **اعلم**: أنّ لفظة (ما) على نوعين، اسمية، وحرفية، وكلّ منهما على ستة أقسام، كما قال شاعرهم [2]:

لفظ ما را دوازده قسم است شش ازان حرف وشش ازان اسم است
كافه ونافيه تعجب را مصدري زائد أى پسر زانها

(١)- في بعض نسخ المتن: (ولا في الاسم المشتمل عليه) .

(٢)- لم أعثر على قائل معيّن .

مَوْصُوْلَـةٌ، وَاسْتِفْهَامِيَّـةٌ، وَشَرْطِيَّـةٌ، وَمَوْصُوْفَـةٌ

شـرطيـه وقتـيـه ز استفهـام جحـديـه تامـه ده شدنـد تمـام
صفـتي دان وآخريـن موصـول يـاد گـيـر أى بـرادر مقبـول

وذكر «المصنِّف» ههنا الاسمية فقط؛ لأنّ هذا باب الأسماء، والحرفية يذكرها في باب الحروف، فالاسمية على ستة أنواع (مَوْصُوْلَةٌ) بمعنى (الذي) وتستعمل بغير أولي العلم غالباً نحو: "أعجبتني ما صنعته"، وقد تستعمل للعالمين نحو قوله تعالى: ﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴾[1]، (وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ) وهي تستعمل بغير العقلاء نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِيْنِكَ يَا مُوْسَى ﴾[2]، (وَشَرْطِيَّةٌ) نحو: "ما تصنعْ أصنعْ"، (وَمَوْصُوْفَةٌ) إمّا بمفرد نحو: "مررت بما معجب لك" أي: بشيء معجب لك، وإمّا بجملة نحو قول الشاعر[3]:

ربَّما تكره النُّفُوسُ من الأمر له فرجة كَحِلِّ العقال[4]

---

(١)- سورة الشمس : [الآية : ٥] .

(٢)- سورة طه : [الآية : ١٧] .

(٣)- ينسب هذا البيت إلى أمية بن أبي الصلت، وقيل: لأبي قيس اليهودي، أو لابن صرمة الأنصاري، أو حنيف بن عمير اليشكري، أو لنهار أخت مسيلمة الكذاب .

(٤)- **تخريج البيت**: "كتاب سيبويه": (٢٧٠/١)، "المقتضب": (١٨٠/١)، الآمالي الشجرية": (٢٣٩/٢)، "المفصل": (صـ: ١٤٥)، "شرح ابن يعيش": (٢/٤ - ٣)، "خزانة الأدب": (٥٤١/٢)، "شرح الرضي": (٥٤/٢)، "لسان العرب": (فرج)، "شرح الأشموني": (١٣٧/١)، "مغني اللبيب": (٢٩٧/٢)، "ديوان أبي الصلت": (صـ: ٥٠)، "شرح المفصل": (٣٥٢/٤)، "تاج العروس": -

وَتَامَّــةٌ بِمَعْنَــى (شَــيْءٍ) وَصِفَــةٌ، وَ(مَــنْ) كَــذَلِكَ

(وَتَامَّةٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ) نحو قوله تعالى: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [1] أي: نعم شــيءٌ هي، وإنما تسمّى تامةً؛ لأنها لا تحتاج إلى صلة أو صفة، (وَصِفَةٌ) نحو: "ضــربته ضرباً مّا" أي: نوعاً من أنواعه، وإنما ذكر «المصنِّف» هذه الأنواع في الموصولات لموافقتها بــ:(ما) الموصولة لفظاً وإن كانت من غير الموصولات .

(وَ) من الموصولات (مَنْ) وهي (كَذَلِكَ) أي: مثــل (مــا) في الأوجــه المذكورة بأن تكون موصولةً نحو: "جاءني من أبوه طيبٌ"، واستفهاميةً نحو: "من عندك ؟"، وشرطيةً نحو: "من يكرمني أكرمه"، وموصوفةً بــالمفرد نحــو قــول الشاعر [2]:

فكفى بنا فضلاً علــى مَــنْ غيرنــا حُــبُّ النَّبــيِّ محــمّــدٍ إيَّــانَــا [3]

= (١٤٤/٦)، "شرح شواهد العيني": (٧٠٧/٢)، "المقاصد النحوية": (٤٨٤/١)، "أساس البلاغة": (صــ: ٣٧٧)، "الأشباه والنظائر": (١٨٦/٣)، "همع الهوامع": (٨/١) وغيرها .

(الشاهد فيه): قوله: (ربما) حيث دخلت (ربّ) على (ما) مما يدلّ على أنّ (ما) قابلة للتنكير؛ لأنّ (ربّ) لا تدخل إلاّ على نكرة، وجملة (تكره النفوس) صفة لها .

(١)- سورة البقرة : [الآية : ٢٧١] .

(٢)- ينسب هذا البيت لكعب بن مالك الأنصاري السّلمي الخزرجي، صحابيّ من أكابر الشعراء من أهل المدينة . كان من شعراء النبي ﷺ ، توفي سنة (٥٠هــ)، انظر: "الإصابة": (٣٠٨/٥)، "الأعلام": (٢٢٨/٥)، "الأغاني": (٢٤٠/١٦)، "طبقات فحول الشعراء": (صــ: ٢٢٠) وغيرها .

(٣)- تخريج البيت: "ديوان كعب": (صــ: ٢٨٩)، "خزانة الأدب": (١٢٠/٦)، "لسان العرب": (كفى)، "شرح المفصل": (١٢/٤)، "شرح الرضي": (١٣٦/٣)، "المقــرب": (٢٠٣/١)، "همــع =

إِلاَّ فِـيْ التَّامَّـةِ، وَالْصِّفَـةِ، وَ(أَيٌّ) وَ(أَيَّـةٌ) كَـ: (مَـنْ)، وَهِـيَ:

وموصوفةً بالجملة نحو: "ربّ من جاءك قد أكرمته"، (إِلاَّ فِيْ التَّامَّـةِ [1] وَالْصِّفَةِ) فإنّ (مَنْ) لا تقع تامةً غير محتاجة إلى الصلة كـ:(ما)، ولا تقع صفةً فلا يقال: "ضربت ضرباً مَّنْ" كما يقال: "ضربت ضرباً مّا" .

واعلم: أنّ (مَنْ) تستعمل لأولي العلم وقد تستعمل لغير أولي العلم نحو: قوله تعالى: ﴿ فَمِنْهُمْ مَّنْ يَّمْشِيْ عَلَى بَطْنِه ﴾ [2].

(وَ) من الموصولات: (أَيٌّ) بمعنى (الذي) للمذكر، (وَأَيَّةٌ) بمعنى (التي) للمؤنث (كَـ: مَنْ) [3] في الأوجه الأربعة يعني تكونان موصولتين نحو: "اضربْ أيَّهم، و أيَّتَهم لقيتَ"، واستفهاميتين نحو: "أيُّهم أخوك، وأيّتُهم أختك"، وشرطيتين نحو: " أيُّهم يكرمني أكرمه، وأيّة طريقة سلكتَ سلكتُ"، وموصوفتين نحو: "ياأيها الرجل، وياأيتها المرأة"، (وَهِيَ) أي: كلمة (أيّ، وأيّة)

= الهوامع": (٩٢/١) وغيرها .

(الشاهد فيه): قوله: (على من غيرنا) حيث جاءت (مَنْ) نكرة موصوفة بمفرد وهو قوله: (غيرنا)، وقيل: (الشاهد فيه): حمل (غير) على (مَنْ)؛ لأنها نكرةٌ مبهمةٌ فوصفت بما بعدها وصفاً لازماً يكون لها كالصلة، والتقدير: على قوم غيرنا، انظر: "حاشية مصباح الراغب" .

(١)- في بعض نسخ المتن: (إلا في التمام) بدل (إلا في التامة) .

(٢)- سورة النور : [الآية : ٤٥] .

(٣)- في بعض نسخ المتن: (كـ: ما) بدل (كـ: من) .

مُعْرَبَةٌ وَحْدَهَا إِلاَّ إِذَا حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِهَا، وَفِيْ: (مَا ذَا صَنَعْتَ ؟) وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: مَا الَّذِيْ، وَجَوَابُهُ رَفْعٌ

(**مُعْرَبَةٌ** [1] **وَحْدَهَا**) من بين سائر أنواع الموصولات، وسبب إعرابها لزوم الإضافة المانعة من البناء؛ لأنّ الإضافة بمنْزلة التنوين الدالة على أمكنة الاسم (**إِلاَّ إِذَا**) كانت (أيٌّ، وأيّةٌ) موصولةً (**حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِهَا**) نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً ﴾ [2] فـ:(أيّهم) ههنا موصولةٌ مبنيةٌ على الضم؛ لأنّه حذف صدر صلتها وهو ضمير (هو)، ولو لم تكن مبنيةً لكانت منصوبةً لفظاً؛ لأنها في محل النصب مفعولُ (لننْزعنّ)، وإنما بنيت حينئذ لتأكد مشابهتها بالحرف من جهة افتقارها إلى ذلك المحذوف، وعلى الضم تشبيهاً لها بـ:(قبل، وبعد) إذا حذف منه، (**وَفِيْ: مَا ذَا**) المعدودة من الموصولات؛ لأنّ (ذا) لا تكون موصولةً ولا زائدةً إلا مع (ما، ومن) الاستفهاميتين، (**صَنَعْتَ ؟**)، وكذلك: "مَنْ ذا أكرمت ؟" (**وَجْهَانِ**) من الإعراب والتركيب، (**أَحَدُهُمَا**): أن يكون (ما ذا) مركباً من جزئين، الجزء الأول (**مَا**) استفهامية مبتدأ، والجزء الثاني (ذا) بمعنى (**الَّذِيْ**) والموصول مع الصلة خبر المبتدأ، والعائد محذوف، تقديره: أيّ شيء الذي صنعته، (**وَجَوَابُهُ**) أي: جواب "ماذا صنعت ؟" على هذا الوجه (**رَفْعٌ**) أي: مرفوع، فتقول في جوابه: الإكرامُ، برفع الميم، أي: الذي صنعتُه الإكرامُ،

---

(١)- بالاتفاق .

(٢)- سورة مريم : [الآية : ٦٩] .

وَالآخَـرُ: أَيُّ شَـيْءٍ، وَجَـوَابُـهُ نَصَـبٌ .

ليطابق الجوابُ السؤالَ .

(وَالآخَرُ) أي: الوجه الآخر من المعنى، والتـركيب: (أَيُّ شَـيْءٍ) فيكون (ما ذا) بمنْزلة لفظ واحد بمعنى أيّ شيء، كأنّه قيل: "أيّ شيء صنعت ؟" على أنّه مفعول به لقوله: صنعت، (وَجَوَابُهُ) على هذا الوجه (نَصَبٌ) أي: منـصوب، فتقول: الإكرامَ، بنصب الميم على أنّه مفعول به ليطابق الجوابُ السؤالَ .

* * * * *

[أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ]

أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ: مَا كَانَ بِمَعْنَى الأَمْرِ أَوْ الْمَاضِيْ نَحْوُ: (رُوَيْدَ زَيْداً) أَيْ: أَمْهِلْهُ وَ(هَيْهَاتَ ذَلِكَ) أَيْ: بَعُدَ

[أسماء الأفعال]

ومن المبنيات (أَسْمَاءُ [1] الأَفْعَالِ) وهي: (مَا كَانَ) أي: كلّ اسم كان (بِمَعْنَى الأَمْرِ أَوْ الْمَاضِيْ) ولهذا المعنى أي: لتضمّنها معنى مبني الأصل بنيت هذه الأسماء، وإنما سمّيت بأسماء الأفعال؛ لأنها في المعنى أفعال، وأمّا في اللفظ فهي أسماء صرفةٌ؛ لأنها ليست على أوزان الفعل وتدخل اللام والتنوين على بعضها جميع الأحوال على حالة واحدة، (نَحْوُ [2]: رُوَيْدَ زَيْداً) هذا مثال الاسم الذي بمعنى الأمر (أَيْ: أَمْهِلْهُ) وكـ:"صه" بمعنى: اسكتْ، و"بلهَ زيداً" بمعنى: دعْه، و"هَلُمَّ" بمعنى خذْ، و"ها درهماً" أي: خذه، (وَهَيْهَاتَ [3] ذَلِكَ أَيْ: بَعُدَ) وشتان

---

(١)- اختلف في محل أسماء الأفعال، فقيل: محلها الرفع بالابتداء ولا خبر لها كما في: "أ قائم الزيدان" وقواه ابن الحاجب، وعند آخرين: أنها منصوبة المحل، وقال (نجم الدين): لا محل لها من الإعراب بل هي ككاف (ذلك)؛ لأنّ مسماها لا محل له من الإعراب، وحكم أسماء الأفعال في التعدي واللزوم حكم الأفعال التي هي بمعناها، (**حاشية مصباح الراغب**) .

(٢)- في بعض نسخ المتن: (مثل) بدل (نحو) .

(٣)- قيل: لا يصحّ الحصر فيها؛ لأنهم قالوا: إنّ (أفٍّ) بمعنى (أتضجر)، و(أوه) بمعنى (أتوجع) وكلاهما مضارع، وأجاب عنه «الجامي»: بأنهما في الأصل بمعنى (تضجرت، وتوجعت)، عبّر بالمضارع لأنهما للإنشاء وهو أنسب بأن يعبر بالمضارع الحالي تدبّر، (**حاشية الأيوبي**) .

وَ(فَعَالِ) بِمَعْنَى الأَمْرِ مِنْ الثُّلاثِيْ قِيَاسٌ كَـ:(نَزَالِ) بِمَعْنَى: انْزِلْ، وَ(فَعَالِ) مَصْدَراً مَعْرِفَةً كَـ:(فَجَارِ) وَصِفَةً مِثْلُ: (يَا فَسَاقِ)

بمعنى افترق، وهذا مثال الاسم الذي بمعنى الماضي ، وقد تكون بمعنى المضارع كـ:"وَيْ" بمعنى أتعجب، و"أُوْهُ" بمعنى أتضجّر .

و لمّا كان وزن (فَعال) بفتح الفاء يجيء في كلامهم على أنواع شتى فقد يكون معرباً منصرفاً كـ:"سلام، وكلام" وقد يكون غير منصرف كـ:"قطام" وقد يكون اسم فعل مبنياً فبيّن «المصنِّف» ما كان منها مبنياً ههنا وقال: (وَفَعَالِ) بفتح الفاء وكسر اللام (بِمَعْنَى الأَمْرِ) كـ:"نَزال" بمعنى: انْزِل، و"ضراب" بمعنى: اضْرِب، و"تراك" بمعنى: أترك، و"أكال" بمعنى: كُلْ (مِنْ الثُّلاثِيْ) المجرد بشرط أن يكون من الأفعال المتصرفة غير ناقص، (قِيَاسٌ) أي: شائع مطرد يجيء كثيراً في كلامهم، وليس المراد أنّه مبني على القاعدة وإلا لعدّ هذه الصيغة من أوزان الأمر للحاضر (كَـ: نَزَالِ بِمَعْنَى: انْزِلْ) .

ولمّا ورد عليه أنّ الشرط في بناء هذه الأسماء أن تكون بمعنى الفعل وقد جاء (فعال) مبنياً في بعض الأحوال مع انتفاء معنى الفعل فيه فما وجه ذلك ؟ فقال: (وَ) كذلك وزن (فَعَالِ) حال كونه (مَصْدَراً) كـ:"سلام، وكلام" بشرط كونه (مَعْرِفَةً) أي: عَلماً للمعاني (كَـ: فَجَارِ) عَلماً للفجرة، والفجور، (وَصِفَةً) لمؤنث معدولةً من وزن فاعله (مِثْلُ: يَا فَسَاقِ) [1] بمعنى: يا فاسقة، و"يا خباث"

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (وصفةً كـ: فساق) .

مَبْنِيٌّ لِمُشَابَهَتِه لَهُ عَدْلاً وَ زِنَةً، وَ(فَعَالِ) عَلَماً لِلأَعْيَانِ مُؤَنَّثاً كَـ:(قَطَامِ) وَ(غَـلاَبِ) مَبْنِـيٌّ فِـيْ الْحِجَـازِ، وَمُعْـرَبٌ فِـيْ تَمِيْمٍ

بمعنى: خبيثة، (مَبْنِيٌّ) مع أنهما ليسا من أسماء الأفعال فكان القياس أن لا يكونا مبنيين لكن صارا مبنيين (لِمُشَابَهَتِه) أي: مشابهة هذا النوع (لَهُ) أي: لـ:(فعال) التي بمعنى الأمر (عَدْلاً [1] وَزِنَةً) أي: من حيث وجود العدل في كلّ واحد منهما يعني كما أنّ (فعال) بمعنى الأمر معدول عن صيغة الأمر فكذا (فعال) مصدراً معرفةً معدول عن مصدر النكرة وصفةً معدول عن الصيغة الصفاتي، وأمّا مشابهتهما في الوزن فظاهر، (وَ) كذلك وزن (فَعَالِ عَلَماً [2] لِلأَعْيَانِ مُؤَنَّثاً) وإنما قال: علماً للأعيان، و لم يقل: علماً للمؤنث، لمقابلة الصفة في قوله: وفساق، صفة لمؤنث، (كَـ: قَطَامِ) اسم امرأة علم للمؤنث، (وَغَـلاَبِ) اسم امرأة علم للمؤنث، والتأنيث فيهما معنوي (مَبْنِيٌّ فِيْ) لغة (الْحِجَـازِ) على الكسرة؛ لأنّه شابه بـ:(فعال) الذي بمعنى الأمر عدلاً ووزناً، لأنّ قطام معدول عن قاطمة، وغلاب معدول عن غالبة، (وَمُعْرَبٌ فِيْ) لغة بني (تَمِيْمٍ)؛ لأنّ العدل التقديري لا يؤثّر في البناء عندهم لضعفه ، بل يكون معرباً غير منصرف فهم يختلفون

---

(١)- إنما لم يكتف بأحدهما؛ لأنّه لو اكتفى بالعدل لدخل عليه "ثلاث ومثلث"، ولو اكتفى بالزنة لدخل عليه "سلام، وكلام" فظهر أنّه لا بدّ من اعتبارهما. (هندي) .

(٢)- وإنما قال: (علماً)، ليخرج باب فساق، وإنما قال: (للأعيان)، ليخرج باب فجار؛ لأنّه وإن كان علماً فإنّه للمعاني لا للأعيان، وقوله: (مؤنثاً) تنبيه على أنه لم يقع إلاّ كذلك؛ لأنّ جميع ألفاظها مؤنثة وإن كان المسمّى بها مذكراً، (حاشية مصباح الراغب) .

إِلاَّ مَـا كَانَ فِـيْ آخِـرِهِ رَاءٌ نَحْـوُ: (حَضَـارِ) .

«الحجازيين» في باب قطام .

(إِلاَّ مَا كَانَ) من أوزان (فعال) التي يكون (فِيْ آخِرِهِ رَاءٌ نَحْـوُ: حَـضَارِ) علماً للكوكب، و"طمار" اسم للمكان، و"كرار" اسم لحرزة تسحر بها النساء أزواجَهن، فإنّ «بني تميم» يوافقون فيه «الحجازيين» ويبنونها بناءً على أنّ الـراء التي من حروف التكرير ثقيلةٌ فوجب التخفيف فيها بالإمالة وهـي لا تحـصل بدون البناء على الكسرة .

* * * * *

[أسماء الأصوات]

الأَصْوَاتُ: كُلُّ لَفْظٍ حُكِيَ بِـهِ صَوْتٌ أَوْ صُوِّتَ بِـهِ الْبَهَائِمُ، فَالأَوَّلُ: كَـ:(غَـاقِ)

[أسماء الأصوات]

(الأَصْوَاتُ) [1] أي: الألفاظ الدالة على صوت من الأصوات المحكية في كلام الإنسان على صورة الأصل، وسبب بنائها كونها غير مركّبة لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الأسماء كـ:"زيد، وعمرو، وبكر"، والإعراب إنما يكون بشرط التركيب مع العوامل كما عرفت، (كُلُّ لَفْظٍ حُكِيَ بِهِ صَوْتٌ) من أصوات البهائم العجم، والوحوش، والطيور، والجمادات، وكذا يدخل فيه الألفاظ التي يصوت به الإنسان ابتداءاً من غير نقل صوت الغير كقوله : "وَيْ" صوتاً عند التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿ وَيْ كَأَنَّه لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُوْنَ ﴾ [2]، وكـ: (أُوْهُ) صوت التوجع، ونحو ذلك كلها مبنيات لعدم التركيب فيها (أَوْ صُوِّتَ بِهِ الْبَهَائِمُ) لإسكانه .

(فَالأَوَّلُ) أي : ما يحكى به صوت الحيوانات: (كَـ: غَاقِ) حكايةً عن

---

(١)- إنما قال: (الأصوات) ولم يقل: (أسماء الأصوات)؛ لأنّ المطلوب بيان الأصوات مما يصوت به الانسان بهيمةً كـ: "نخ" عند إناخة البعير، لا بيان الأصوات الدالة على الأصوات كما تقول: "نخ" صوت إناخة البعير، و"غاق" صوت الغراب، وتمام التفصيل في "الفوائد الضيائية" .

(٢)- سورة القصص : [الآية : ٨٢] .

وَالثَّانِـيْ: كـ:(نَـخٌّ) .

صوت الغراب بأن صوّت به إنسان وأراد به نقل صوت الغراب كما يفعل بعض الصيادين عند الصيد لئلا ينفر الصيد .

(وَالْثَّانِيْ) أي: ما صوّت به البهائم: (كَـ: نَخٌّ) بفتح النون وتشديد الخاء أو تخفيفها، صوتٌ يقوله الإنسان عند إناخة البعير، و"فاع، وهُسَ" لزجر الغنم، وألفاظ أسماء الأصوات كثيرة جداً ذكر «المصنِّف» بعضاً منها على سبيل التمثيل، وكلها موقوفة على السماع من العرب لا يقاس عليها .

* * * * *

[المركبات]

الْمُرَكَّبَاتُ: كُلُّ اسْمٍ رُكِّبَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ، فَإِنْ تَضَمَّنَ الثَّانِيْ حَرْفاً بُنِيَا كَـ: (خَمْسَةَ عَشَرَ) وَ(حَادِيْ عَشَرَ)

[المركبات]

ومن المبنيات: (الْمُرَكَّبَاتُ) وإنما بني المركبات لتضمّنها حرفاً من الحروف كما ستعرف، (كُلُّ اسْمٍ رُكِّبَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ) بأن يجعل الكلمتين ككلمةٍ واحدةٍ بالامتزاج، والتركيب قد يكون من اسمين نحو: "بعلبك"، وقد يكون من اسم، وفعل نحو: "بخت نصر"، وقد يكون من اسم، وحرف نحو: "سيبويه، ونفطويه، وخالويه"، ولذا قال: من كلمتين، ولم يقل: من اسمين، (لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ) أي: بشرط أن لا يكون بين كلمتي هذا المركّب نسبةُ إسناد إحداهما إلى الأخرى كما في: "تأبّط شرّاً" فهو وإن كان مبنيّاً لكن ليس سبب بنائه التركيب بل الحكاية، ولا نسبة إضافة كـ:"غلام زيد"، فالأسماء المركّبة المشتملة على نسبة الإضافة كـ:"عبد الله، وعبد الرحمن، ونور الدين، وغلام محمّد" ونحو ذلك كلّها معربات، (فَإِنْ تَضَمَّنَ) الجزء الثاني من المركّب (حَرْفاً) من حروف العطف (بُنِيَا) أي: بني الجزءان كلاهما من هذا المركّب على الفتح، الجزء الأول لكونه صار وسطاً بالتركيب والوسط ليس بمحل الإعراب، والجزء الثاني لكونه متضمناً للحرف، (كَـ: خَمْسَةَ عَشَرَ) فإنّ أصله: خمسة وعشر، فحذفت الواو لقصد الامتزاج، (وَحَادِيْ عَشَرَ) الجزء الأول منه مبني على سكون الياء، وقيل:

وَأَخَوَاتِهَا، إِلاَّ (اثْنَا عَشَرَ)، وَإِلاَّ أُعْرِبَ الْثَّانِيْ كَـ:(بَعْلَبَكَّ) وَبُنِيَ الأَوَّلُ عَلَى الأَصَـحِّ .

على الفتح كـ:خمسة عشر، وأخواتها، والجزء الثاني منه مبني على فتح الراء، (وَأَخَوَاتِهَا) أي: وكذلك الجزءان مبنيان على الفتح في أخوات حادي عشر، وخمسة عشر إلى تاسع عشر، وتسعة عشر، (إِلاَّ اثْنَا عَشَرَ) فلا يبنى فيه الجزءان كلاهما بل الجزء الأول منه معرب لشبهه بالمضاف بسقوط النون إذ أصله اثنان وعشر، وسقوط النون من أحكام الإضافة فأعطي حكمها، والجزء الثاني منه مبني على الفتح، (وَإِلاَّ) أي: وإن لم يتضمن الجزء الثاني من المركب حرفاً (أُعْرِبَ الْثَّانِيْ) أي: الجزء الثاني منه كـ:"بعلبك"، فآخره معرب غير منصرف لوجود العلتين فيه، العلمية، والتركيب .

(وَبُنِيَ) الجزء (الأَوَّلُ) من نحو: "بعلبك" (عَلَى[1] الأَصَحِّ) لتوسط الجزء الأول المانع من الإعراب، وإنما قال: (على الأصح)؛ لأنّ فيه أقوال، أحدها: ما ذكره «المصنِّف» أي: بناء الجزء الأول على الفتح، وإعراب الجزء الثاني كإعراب غير المنصرف وهو الأصحّ، والثاني: بناء الجزء الأول وإعراب الجزء الثاني كإعراب المنصرف فيكون الجزء الثاني مجروراً بالإضافة مع التنوين، والثالث: بناء الجزئين على الفتح كـ:"خمسة عشر" لمشابهته بها، والرابع: إعراب الجزئين، الأولُ على حسب العوامل، والثاني مجروراً بالإضافة منصرفاً وغيرَ منصرف .

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (في) بدل (على) .

.....

فائدة : تركيب الأعلام من اسمين أو ثلاثةٍ شائعٌ في الهند كـ: "محمّد علي، ومحمّد حسن علي"، ولا نسبة بينهما، ولا تضمّن حرفٍ، فيكون الجزء الأول مبنياً على السكون، والثاني معرباً غيرَ منصرف على القول الأصحّ كما في: "بعلبك" .

* * * * *

[الكنايات]

الْكِنَايَـــاتُ: (كَمْ) وَ(كَذَا) لِلْعَـــدَدِ، وَ(كَيْتَ) وَ(ذَيْتَ) لِلْحَـــدِيْثِ

[الكنايات]

ومن المبنيات (الْكِنَايَاتُ) وهي ألفاظ تدلّ على عدد مبهم كـــ:"كـــم، وكذا"، أو حديث مبهم كـــ:"كيت، وذيت"، ثم يرفع ذلك الإبهـــامُ بـــذكر المفسِّر أو يبقى مبهماً، وذلك لنسيان المتكلّم، أو لعدم علمه بالتعيين، أو لجعلـــه مبهمـــاً على المخاطب والسامع، وإنما بني الكنايات لما سيجيء في بيان ألفاظها، والمراد من الكنايات بعضها لا كلّها، فإنّ بعضها غير مبنية كـــ: "فلان، وفلانة" كنايتين عن الأعلام، ولهذا لم يعرّف الكنايات، واكتفى بذكر الألفاظ المعدودة من المبنيات فقال: (**كَمْ وَكَذَا لِلْعَدَدِ**) أي: للعدد المبهم فتقول: "عنـــدي كـــذا درهماً، وكم درهماً له عندي"، وإنما بنيت (كم) الاستفهامية لتـــضمّنها همـــزة الاستفهام، والخبرية لكونها مثل الاستفهامية في الصيغة، وبني (كذا) لتركّبه من الكاف، وذا، وهما مبنيان، وقد يجيء (كذا) كنايةً عن غير العدد نحو: "خرجت يوم كذا" أي: يوم الجمعة، أو غيرها، (**وَكَيْتَ وَذَيْتَ** [1] **لِلْحَدِيْثِ**) فتقول : "كان

---

(١)- قال في "درّة الغواص" ما معناه : إنّه إنما يكنى بـــ: (كيت وكيت) عن الأفعال، يقال: "كان من الأمر كيت وكيت"، وأمّا: (ذيت وذيت) فيكنى بهما عن الأقوال يقال: "فلان ذيت وذيت" ولا يستعمل (كيت وكيت) إلاّ مكررتين عنهما حرف العطف، وكذا (ذيت وذيت)، وأجاز بعضهم: "كيت وذيت" .

فَـــ: (كَمْ) الاِسْتِفْهَامِيَّةُ مُمَيِّزُهَا مَنْصُوْبٌ مُفْرَدٌ، وَالْخَبَرِيَّةُ مَجْرُوْرٌ مُفْرَدٌ وَمَجْمُـــوْعٌ

بيني وبين فلان كيت وذيت" كناية ممّا جرى بينه وبينك من القصة، والحديث، ولا يستعملان إلاّ مكررتين بواو العطف فيقال: "كيـــت وكيـــت، أو كيـــت وذيت"، وإنما بني (كيت، وذيت) لوقوعهما موقع الجملة المكني عنهما، والجمل كلّها مبنيات لمشابهتها مبني الأصل .

ولمّا كانت (كم) على نوعين، استفهامية، وخبرية، وأحكام كلّ واحد منهما مختلفة شرع «المصنِّف» في بيانهما وقال: (فَـــ: كَمْ الاِسْتِفْهَامِيَّةُ) أي: الـــتي تستعمل لغرض الاستفهام من المخاطب نحو: "كم درهماً عندك" (مُمَيِّزُهَـــا) أي: تمييزها (مَنْصُوْبٌ) يكون اسماً منصوباً على التمييز (مُفْرَدٌ) ويكون مفرداً لا تثنيـــةً ولا جمعاً نحو: "كم درهماً عندك، وكم رجلاً ضربت" مستفسراً من المخاطـــب عدده، وجعل مميزه كمميز الأعداد المتوسطة منصوباً مفرداً لئلا يلزم الترجيح بلا مرجّح لو جعل مثل الآحاد، والمئات، (وَالْخَبَرِيَّةُ) [1] أي: مميّز (كم) الخبرية وهي التي تخبر المخاطب بعدد مبهم وتفيد معنى التكثير (مَجْرُوْرٌ) أي: بإضافة (كـــم) إليه (مُفْرَدٌ) تارةً نحو: "كم مالٍ أنفقته" أي: كثيراً، (وَمَجْمُوْعٌ) أخرى نحو: "كم رجالٍ لقيتهم" أي: كثيراً ، أمّا كونه مجروراً فلكونه مضافاً إليه كما أنّ تمييـــز الثلاثة إلى العشرة يكون مجروراً، وأمّا كونه مفرداً أو مجموعاً؛ فلأنّ تمييز الأعداد

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (ومميز الخبرية) بدل (والخبرية مجرور) .

وَتَدْخُلُ (مِنْ) فِيْهِمَا، وَلَهُمَا صَدْرُ الْكَلَامِ

قد يكون مفرداً كما في ما فوق العشرة، وقد يكون جمعاً كما في ما دون العشرة .

واعلم: أنّ ما بعد (كم) الاستفهامية لا بدّ أن يكون بصيغة الخطاب، فعلاً كان نحو: "كم ضربتَ ؟"، أو غيره نحو: "كم مالاً عندك ؟"، وما بعد (كم) الخبرية لا بدّ أن يكون بصيغة المتكلم، سواءٌ كان بصيغة الفعل نحو: "كم مالٍ أنفقتُ"، أو غيره نحو: "كم مالٍ عندي" وهذه هي العلامة الفارقة بينهما .

(وَ) قد (تَدْخُلُ) كلمة (مِنْ) البيانية (فِيْهِمَا) أي: في تمييز (كم) الاستفهامية والخبرية فتقول: "كم من رجلٍ لقيتَه ؟، وكم من مالٍ أنفقتُه"، وتمييزها حينئذ يكون مجروراً بـ:(مِنْ) الجارة، وهذا إذا لم يكن الفعل المتعدي فاصلاً بين (كم) وتمييزه كما في المثال المذكور، وإلاّ وجب إتيان (مِنْ) لئلا يلتبس تمييز (كم) بمفعول الفعل كما في قوله تعالى: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ وَكَمْ آتَيْنَاهُمْ مِّنْ آيَةٍ ﴾[2] .

(وَلَهُمَا صَدْرُ الْكَلَامِ) أي: يلزم لـ:(كم) الاستفهامية، والخبرية صدرُ الكلام، ولا تقعان فاعلين ولا صفتين؛ لأنّ الفاعل والصفة يقعان بعد الفعل والموصوف، وإنما وجب لهما صدر الكلام ؛ لأنّ الاستفهامية متضمّنةٌ لمعنى

---

(١)- سورة القصص : [الآية : ٥٨] .

(٢)- سورة البقرة : [الآية : ٢١١] .

وَكِلاَهُمَا يَقَعُ مَرْفُوْعاً وَمَنْصُوْباً وَمَجْرُوْراً، فَكُلُّ مَا بَعْدَهُ فِعْلٌ غَيْرُ مُشْتَغِلٍ عَنْهُ بِضَمِيْرِهِ كَانَ مَنْصُوْباً مَعْمُوْلاً عَلَى حَسَبِهِ

الاستفهام، والاستفهام يلزمه صدر الكلام فحمل الخبرية على الاستفهامية، (وَكِلاَهُمَا) [١] أي: الاستفهامية، والخبرية، (يَقَعُ مَرْفُوْعاً) [٢] محلاً (وَمَنْصُوْباً) محلاً (وَمَجْرُوْراً) [٣] محلاً على حسب العوامل، ثم شرع في بيان حالة الرفع، والنصب، والجرّ، وقال: (فَكُلُّ مَا بَعْدَهُ) أي: في كلّ موضع يكون بعد (كم) (فِعْلٌ غَيْرُ مُشْتَغِلٍ عَنْهُ بِضَمِيْرِهِ، كَانَ مَنْصُوْباً مَعْمُوْلاً [٤] عَلَى حَسَبِهِ) أي: على حسب ما يقتضي العامل، يعني إن اقتضى العامل مفعولاً به كان منصوباً على المفعولية نحو: "كم رجلاً ضربتَ ؟" في الاستفهامية، و"كم غلامٍ اشتريتُ" في الخبرية، وإن اقتضى مفعولاً مطلقاً كان منصوباً على المصدرية نحو: "كم ضرباً ضربتَ ؟، وكم ضربةٍ ضربتُ"، وإن كان ظرفاً كان منصوباً على الظرفية نحو: "كم يوماً سرتَ ؟، وكم يوماً صمتُ به"، وإن اقتضى خبراً كان منصوباً بالخبرية نحو: "كم رجلاً كان من جاءك ؟، وكم رجلٍ كان من حضرني" .

---

(١)- لو قال: (وكلتاهما) لكان أوفق لتأنيث الاستفهاميّة والخبرية فهو على تأويل: (كلا هذين النوعين) وهما كم الاستفهامية والخبرية، (جامي) .

(٢)- ولم يقع (كم) فاعلاً، لاستحقاقه صدر الكلام، والفاعل لا يتقدّم، (رصاص) .

(٣)- لأنهما اسمان، ولا بدّ لكل مركب من إعراب، وهما قابلان لعوامل الرفع والنصب والجرّ، (حاشية مصباح الراغب) .

(٤)- في بعض نسخ المتن: (معمولاً له) .

وَكُلُّ مَا قَبْلَهُ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ مُضَافٌ فَمَجْرُوْرٌ وَإِلاَّ فَمَرْفُوْعٌ مُبْتَدَأٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفاً، وَخَبَرٌ إِنْ كَانَ ظَرْفاً وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الاِسْتِفْهَامِ وَالْشَّـرْطِ

(وَكُلُّ مَا قَبْلَهُ) أي: في كلّ موضع يكون قبل (كم) (حَرْفُ جَرٍّ أَوْ مُضَافٌ) نحو: "بكم رجلاً مررتَ ؟، وغلام كم رجلٍ ضربتُ" (فَمَجْرُوْرٌ) أي: فيكون (كم) مجروراً محلاً بحرف الجرّ أو الإضافة .

فإن قيل: ينتقض صدارة (كم) بتقدّم حرف الجرّ أو المضاف إليه ؟

قلنا: لا ينتقض الصدارة لأنّ الجارّ والمجرور والمضاف إليه في حكم كلمة واحدة لشدّة الاتصال بينهما .

(وَإِلاَّ) أي: وإن لم يكن قبل (كم) فعلٌ ناصبٌ كما ذكر، ولا قبله جارّ أو مضاف (فَمَرْفُوْعٌ) محلاً على أنّه (مُبْتَدَأٌ إِنْ لَّمْ يَكُنْ) (كم) الاستفهامية، والخبرية (ظَرْفاً) نحو: "كم رجلاً إخوتك ؟، وكم رجلاً قام" لصدق حدّ المبتدأ عليه، (وَخَبَرٌ إِنْ كَانَ) (كم) الاستفهامية، أو الخبرية (ظَرْفـاً) نحو: "كم يوماً سفرك ؟، وكم يومٍ سيري" لصدق حدّ الخبر عليه، ويعلم كونه ظرفاً أو لا بالمميّز، فإن كان مميّزه ظرف زمان أو مكان فـ(كم) ظرفيةٌ، وإلاّ فلا، (وَكَذَلِكَ) أي: مثل إعراب (كم) إعراب (أَسْمَاءِ الاِسْتِفْهَامِ، وَالْشَّرْطِ) نحو: "مَن، وما، و أين، ومتى"، فإن كان بعدها فعل غير مشتغل عنها بضميرها أو متعلّقها كان محلها النصب بالمفعولية نحو: "من ضربت ؟، وما تصنع أصنع"، وإن كان قبلها حرف جرّ أو اسم مضاف فمحلها الجرُّ نحو: "بمن مررت ؟، وبمن تمرّ أمرّ، وغلامَ من ضربته ؟

وَفِيْ مِثْلِ: ع: كَمْ عَمَّـةٍ لَكَ يَا جَرِيْرُ وَخَالَـةٍ، ثَلاَثَـةُ أَوْجُـهِ

وغلام من تضرب أضرب"، وإلاّ فمرفوع على الابتداء إن لم يكن ظرفاً نحـو: "من ضربته ؟، ومن تضربه أضربه"، وعلى الخبرية إن كان ظرفاً نحـو: "متى القتال ؟، وأين قيامك ؟" لكن الرفع علـى الخبريـة لا يكـون إلاّ في أسمـاء الاستفهام، وأمّا أسماء الشرط فمحله : الرفع بالابتداء فقط؛ إذ لا يتأتى فيهـا الخبرية؛ إذ لا يقع بعد أسماء الشروط إلاّ الفعل وهو لا يصلح للابتداء، فعلم من هذا أنّ مشابهة أسماء الاستفهام بـ:(كم) في جميع الوجوه وبأسماء الـشرط في بعض الوجوه، (وَفِيْ مِثْلِ) [1] أي: فيما يحتمل (كم) الاستفهامَ، والخبرَ، وذكـرَ المميّز، وحذفَه قولُ «الفرزدق» [2] في هجو «جرير» [3] (كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَـا جَرِيْـرُ وَخَالَةٍ، ثَلاَثَةُ أَوْجُهٍ) من التركيب، نصب (عمّة) على أن يكون (كم) استفهاميةً مبتدأً، و(عمّة) تمييزه منصوب، و(لك) خبره، والجرّ بأن يكون (كم) خبريـةً مبتدأً، و(عمّة) مجرور تمييزه، و(لك) خبره، والرفع بأن يكون (عمّـة) مبتـدأ، و(لك) صفة لها و(قد حلبت عليّ) خبرها، وقوله: (خالة)، تابعٌ لـ:(عمّة) في الأحوال الثلاثة لكونه معطوفةً على (عمّة)، والمعطوف تابع للمعطوف عليه في الإعراب، وكذلك قوله: (فدعاء)؛ لأنّه صفة لها، وآخر البيت:

(١)- في بعض نسخ المتن: (وفي مثل تمييز) .

(٢)- تقدمت ترجمته: (صـ: ١٥٢) .

(٣)- تقدمت ترجمته: (صـ: ٥٢) .

.....

..... فدعاء قد حلبتْ عليّ عشاري[1]

و(الفدعاء) هي المرأة التي أعوجتْ يدها أورجلها، و(العشار) جمع العشراء وهي الناقة التي أتى على حملها عشرةُ أشهر فتكون صعبة الحلب، تتأذى منه .

وهذا البيت من أوله إلى آخره مستغرق في الذم، غالٍ في الهجاء، يترشّح كل لفظ منه بنوع من الإهانة، والفضيحة، والسبّ، والتعيير، لا نحبّ تفسيرها .

(وَقَدْ يُحْذَفُ) أي: تمييز (كم) الاستفهامية، والخبرية إذا قامت قرينة عليه (فِيْ مِثْلِ: **كَمْ مَالُكَ** ؟) هذا مثال (كم) الاستفهامية، وتمييزُها أعني (درهماً) محذوف ههنا تدلّ عليه المال؛ لأنّه إذا سئل عن كمية ماله علم أنّه يسئل عن كمية دينارِه، أو درهمه، (**وَكَمْ ضَرَبْتُ**) هذا مثال (كم) الخبرية، فتمييز (كم) محذوف أعني (ضربةً) أو (مرةً) دلّ عليه الفعل المذكور .

---

(١)- تخريج البيت: "ديوان فرزدق": (٣٦١/١)، "كتاب سيبويه": (٣٨٧/١)، "المقتضب": (٥٨/٣)، "أصول النحو" لابن السراج": (٣٨٧/١)، "جمل الزجاجي": (صـ: ١٤٨)، "المفصل": (صـ: ١٨٢) ، "الإيضاح": (٤٤٣/٢)، "شرح ابن يعيش": (١٣٢/٤)، "شرح الرضي": (١٠٠/٢)، "خزانة الأدب": (١٢٦/٣)، "لسان العرب": (عشر)، "همع الهوامع": (٢٥٤/١)، "المقرب": (٣١٢/١)، "شرح الأشموني": (٩٨/١)، "شرح شواهد المغني": (٥١١/١) وغيرها .

[الْظُرُوْفُ]

الْظُرُوْفُ: مِنْهَا مَا قُطِعَ عَنْ الإِضَافَةِ كَـ:(قَبْلُ) وَ(بَعْدُ)

[الظروف]

ومن المبنيات: (**الْظُرُوْفُ**) أي: بعضها المذكورة ههنا، وسيجيء وجه بنائها في مواضعها، (**مِنْهَا مَا قُطِعَ عَنْ الإِضَافَةِ**) أي: ظروفٌ قُطِعَتْ عن الإضافة بحذف المضاف إليه حال كونه مقصوداً منوياً ؛ لأنّه لو حذف نسياً منسياً أعربت مع التنوين نحو: "ربّ بعد كان خيراً من قبلٍ"، وقال الشاعر [(١)]:

فساغ لي الشراب وكُنْتُ قَبْلاً أكادُ أغصّ بالماء الفرات[(٢)]

(**كَـ: قَبْلُ وَبَعْدُ**) إذا قطعتا عن الإضافة وكان المضاف إليه منوياً، كانا مبنيان على ضم اللام، وضم الدال، تقول: "جئتك من قبلُ، ومن بعدُ" أي: قبل ما كان كذا، وبعد ما كان كذا، وكذلك حكم جميع الجهات الستّ نحو: "فوق، وتحت، وأمام، وقدام، ووراء، وخلف" إذا كان المضاف إليه محذوفاً

---

(١)- هو عبد الله بن يعرب بن معاوية بن عبادة بن البكاء بن عام، وقيل: هو يزيد بن الصعق بن عمرو بن خويلد الكلابي، انظر: "خزانة الأدب": (٢٠٤/١) ، "المقاصد النحوية": (٤٣٥/٣) .

(٢)- **تخريج البيت:** "شرح ابن يعيش": (٨٨/٤)، "شرح الرضي": (٢/٢)، "شواهد المغني": (٤٣٥/٣)، "الأشموني": (٢٦٩/٢)، "الدرر": (١٧٦/١)، "درّة الغواص": (صـ: ١٢٧)، "التصريح": (٥٠/٢)، "شرح المفصل": (١٠٧/٣) وغيرها .

(**الشاهد فيه**): قوله: (قبلاً) فإنّ الرواية في هذه الكلمة بالنصب مع التنوين، وذلك لأنّ الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة في اللفظ، ولم ينو المضاف إليه لا لفظه ولا معناه .

وَأُجْرِيَ مَجْرَاهُ (لاَ غَيْرُ)، وَ(لَيْسَ غَيْرُ) وَ(حَسْبُ)، وَمِنْهَا: (حَيْثُ) وَلاَ يُضَافُ إِلاَّ إِلَى الْجُمْلَةِ

منوياً كانت مبنيات على الضم، أمّا وجه بنائها؛ لأنها تشبه الحروف من حيث احتياجها إلى المضاف إليه وعلى الضم يكون جبراً لنقصانٍ حصل فيه من حذف المضاف إليه، والضم لذلك أولى، لأنّه أقوى الحركات، وأمّا إذا كان المضاف إليه محذوفاً نسياً منسياً فلا يكون مبنياً؛ لأنها جعلت جملةً مستقلةً من غير التفات إلى المضاف إليه فلم تحتج إليه ولم تشبه الحروف.

(وَأُجْرِيَ مَجْرَاهُ) أي: مجرى الظرف في حذف المضاف إليه، والبناء على الضم هذه الكلمات الثلاث، وهي (لاَ غَيْرُ، وَلَيْسَ غَيْرُ، وَحَسْبُ) فتقول: "جاءني زيد لا غيرُ، وليس غيرُ، وجاءني زيد فحسبُ" بضم الراء، والباء، فهذه الثلاث وإن لم تكن من الظروف لكنّها جعلت مبنياً لمشابهتها بـ(قبلُ، وبعدُ) في الإبهام، واستعمال (حسبُ) بحذف ما أضيف إليه كـ(قبل، وبعد)، واستغراق (غير) في الإبهام حيث لا يتعرّف بالإضافة، وهو أشدّ إبهاماً من (مثل)، ولهذا لم يبنَ (مثلٍ) على الضم، (وَمِنْهَا) أي: من الظروف المبنية كلمة (حَيْثُ) فإنها مبنية على الضم للزوم إضافتها إلى الجملة وهي تناسب مبني الأصل (وَلاَ يُضَافُ) لفظ حيث (إِلاَّ إِلَى الْجُمْلَةِ)[1] اسميةً كانت أو فعليةً، فالاسمية كما تقول: "اجلس حيث زيد جالس"، والفعلية كما تقول: "اجلس حيث جلس زيد"، وإنما

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (إلى جملة) بدل (إلى الجملة).

فِـيْ الأَكْثَـرِ، وَمِنْهَـا: (إِذَا) وَهِـيَ لِلْمُسْتَقْبَـلِ

وجبت إضافتها إلى الجملة؛ لأنها موضوعة لتبيين مكان يقع فيه النسبة فلا بدّ لها من الجملة كاحتياج الموصول إلى الصلة (فِيْ الأَكْثَرِ) أي: الاستعمال الكثير وإن كان يضاف إلى المفرد أحياناً كقول الشاعر [١]:

أما تـرى حيـث سهيـلٍ طالعـاً نجماً يضيء كالشهاب[٢] ساطعـاً [٣]

(وَمِنْهَا) أي: من الظروف المبنية: (إِذَا) وبنيت لاحتياجها إلى الغير وهي الجملة المضافة إليها (إذا)، (وَهِـيَ) موضوعة (لِـ) الزمان (الْمُسْتَقْبَلِ) [٤] دون الماضي والحال، وإذا دخلت على الماضي صار الماضي بمعنى المستقبل[٥] نحو: "إذا

(١)- لم أطلع على قائل معيّن .

(٢)- في بعض مصادر التخريج: (في السماء) بدل (كالشهاب)، و(لامعاً) بدل (ساطعاً) .

(٣)- تخريج البيت: "شرح المفصل": (٩٢/٤)، "مغني اللبيب": (١٣٢/١)، "همع الهوامع": (٢١٢/١)، "شرح الأشموني": (٣١٤/٢)، "خزانة الأدب": (٥٥٣/٦)، "شرح التصريح": (٣٩/٢)، "شرح الرضي": (٢٦٧/٣) وغيرها .

(الشاهد فيه): قوله: (حيث سهيل) فإنه أضاف (حيث) إلى اسم مفرد وذلك شاذ عند جمهرة النحاة، وإنما يضاف (حيث) عندهم إلى الجملة فعليةً كانت أو اسميةً .

(٤)- وقد تستعمل للماضي ظرفاً، وللحال بعد القسم فالأول نحو: قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ سورة الجمعة : [الآية : ١١]، و ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾ سورة النجم : [الآية : ١] .

(٥)- وقد استعمل في الماضي نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ ﴾ سورة الكهف : [الآية : ٩٦] .

وَفِيْهَا مَعْنَى الْشَرْطِ، وَلِذَلِكَ اخْتِيْرَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ وَقَدْ تَكُوْنُ لِلْمُفَاجَأَةِ فَيَلْزَمُ الْمُبْتَدَأُ بَعْدَهَا، وَمِنْهَا: (إِذْ) لِلْمَاضِيْ، وَيَقَعُ بَعْدَهَا الْجُمْلَتَانِ

قام زيد قمت"، (**وَفِيْهَا مَعْنَى الْشَرْطِ**) لأنها تحتاج إلى الجواب (**وَلِذَلِكَ**) أي: لكون (إذا) متضمنةً لمعنى الشرط (**اخْتِيْرَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ**) لأنّ الشرط يقتضي الفعل لكنّه لما كان غير وضعي في الشرط لم يجب الفعل بعدها بل جعل مختاراً، وفيه إشارة إلى أنّه قد يضاف إلى الجملة الاسمية إذا كان للشرط نحو: "آتيك إذا الشمس طالعة"، وفي جعله مختاراً نظر؛ لأنّه ورد في الكتاب العزيز مع الجملة الاسمية كثيراً كقوله تعالى: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ، وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ ... إلخ ﴾[1]، (**وَقَدْ تَكُوْنُ**) إذا (**لِلْمُفَاجَأَةِ**) أي: تدلّ على وجود الشيء بغتةً وفجاءةً (**فَيَلْزَمُ الْمُبْتَدَأُ بَعْدَهَا**) نحو: "خرجت فإذاً زيد بالباب"، وإنما لزم المبتدأ بعدها ليكون فرقاً بينه وبين (إذا) للشرط، والمراد من اللزوم غلبةُ الاستعمال .

(**وَمِنْهَا**) أي: من الظروف المبنية: (**إِذْ**) وهي موضوعة (**لِلْمَاضِيْ**) أي: للزمان الماضي نحو: "جئت إذ قام زيد"، وإذا دخلت على المستقبل يجعله بمعنى الماضي نحو: "جئت إذ يقوم زيد" أي: قام ، وإنما بني (إذ) لما ذكرنا في (إذا) احتياجُها إلى الجملة، (**وَيَقَعُ بَعْدَهَا**) أي: بعد إذ (**الْجُمْلَتَانِ**) الاسمية، والفعلية نحو: "إذ قام زيد، إذ زيد قائم"، ولا يختص (إذ) بالجملة الفعلية كـ:(إذا)، و(إذ) ليس فيها معنى الشرط ، وكذلك (إذ) قد يكون للمفاجأة كـ: (إذا) تقول :

---

(١)- سورة الانشقاق : [الآية : ١ - ٢] .

وَمِنْهَا: (أَيْنَ) وَ(أَنَّى) لِلْمَكَانِ اسْتِفْهَاماً وَشَرْطاً، وَ(مَتَى) لِلزَّمَانِ فِيهِمَا، وَ(أَيَّانَ) لِلزَّمَانِ اسْتِفْهَاماً

"خرجت فإذ زيد قائم" .

(وَمِنْهَا) أي: من الظروف المبنية: (أَيْنَ وَأَنَّى) وضعتا (لِلْمَكَانِ اسْتِفْهَاماً) أي: لاستفهام المكان فقط من غير معنى الشرط نحو : "أين زيد ؟، وأنى زيد ؟"، (وَشَرْطاً) (١) أي: تستعملان للمكان بمعنى الشرط فحينئذ تقتضي شرطاً و جزاءً نحو: "أين تكن أكن، وأنى تقعد أقعد"، وإنما بنيتا لتضمنهما حرف الاستفهام، أو حرف الشرط، (وَمَتَى) أي: من الظروف المبنية: (متى) وُضِعتْ (لِلزَّمَانِ فِيهِمَا) أي: في الاستفهام والشرط فيستفهم بها من الزمان بغير معنى الشرط نحو: "متى القتال ؟"، ومع الشرط فحينئذ تقتضي شرطاً وجزاءً نحو: "متى تخرج أخرج" .

والفرق بين (متى) الشرطية، و(إذا) الشرطية : أنّ (متى) للاستفهام عن الزمان المبهم فيما لا يتحقّق وقوعه، و(إذا) للاستفهام عن الزمان المبهم فيما يتحقق وقوعه، فلهذا لا يقال: "أنا آتيك متى احمرّ البسر" بل يقال: "أنا آتيك إذا احمرّ البسر"، إذ احمرار البسر أمرٌ قطعيٌ ، و بني (متى) لتضمن معنى الاستفهام، أو حرف الشرط .

(وَأَيَّانَ) أي: ومن الظروف المبنية لفظ أيان وضعت (لِلزَّمَانِ اسْتِفْهَامَاً)

(١)- وقد جاءت (أنى) بمعنى (كيف) نحو: قوله تعالى: ﴿ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ سورة البقرة : [الآية : ٢٢٣]

وَ(كَيْفَ) لِلْحَالِ اسْتِفْهَاماً، وَ(مُذْ) وَ(مُنْذُ) بِمَعْنَى أَوَّلِ الْمُدَّةِ فَيَلِيْهِمَا الْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ

أي: للاستفهام عن الزمان بغير الشرط ويختص بالأمور العظام كقوله تعالى: ﴿ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾ [١]، وبني (أيان) لتضمنه همزة الاستفهام فقط .

(وَكَيْفَ) [٢] أي: من الظروف المبنية كلمة (كيف) وضعت (لِلْحَالِ اسْتِفْهَاماً) أي: للاستفهام عن الحال تقول: "كيف زيد ؟" أي: كيف حاله من السقم، والصحة، وغير ذلك، وبنيت لتضمنه معنى الاستفهام، وهي من ظروف الزمان؛ لأنّ الحال من الأزمنة الثلاثة بين الماضي، والاستقبال .

(وَ) منها (مُذْ وَمُنْذُ) أي: من الظروف المبنية لفظ مذ، ومنذ [٣] وهما يستعملان بمعنيين (بِمَعْنَى أَوَّلِ الْمُدَّةِ) قبلهما وهو الزمان الذي يصلح أن يكون جواباً لـ:(متى)، تقول: "ما رأيته مذ يوم الجمعة" أي: أول مدّة عدم رؤيتي إياه يوم الجمعة، (فَيَلِيْهِمَا الْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ) [٤] أي: يقع بعدهما اللفظ المفرد المعرفة

---

(١)- سورة الذاريات : [الآية : ١٢] .

(٢)- قال تمم الدين: إنما عدّوا كيف في الظروف؛ لأنه بمعنى (على أيّ حال) والجار والمجرور عندهم كالظرف فهو متعلق عندهم باسم الفاعل أي: "كائن كيف" : (حاشية مصباح الراغب) .

(٣)- انما بنيا إذا لأنّ وضع (مذ) وضع الحرف ثم حملت (منذ) عليها لاتفاقهما، وإنما لأنّ المعنى قطعهما عن الإضافة، ولذلك بنيت (منذ) على الضم كما بني ما قطع عن الإضافة: (شرح ابن حاجب) .

(٤)- حقيقةً أو حكماً لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة: (جامي) .

وَبِمَعْنَى: الْجَمِيعِ فَيَلِيهِمَا الْمَقْصُودُ بِالْعَدَدِ، وَقَدْ يَقَعُ الْمَصْدَرُ، أَوْ الْفِعْلُ، أَوْ (أَنَّ)، أَوْ (أَنْ)

لا المثنى ولا المجموع ولا النكرة، أمّا المفرد فلأنّ أول المدّة واحد لا يكون شيئين أو أشياء، وأمّا المعرفة فلأنّ الوقت لابتداء كلّ أمر معلوم؛ لأنّ كلّ واحد يعلم أنّ انتفاء رؤيتي من وقت كذا، ولا فائدة في ذكره مجهولاً فلا بدّ من التعيين، والمعرفة هو الأصل في التعيين، (**وَبِمَعْنَى الْجَمِيعِ**)[1] أي: مذ ومنذ قد يستعملان بمعنى جميع المدّة قبلهما، وهي: الزمان الذي يصلح أن يكون جواباً لـ:(كم) كما تقول: "ما رأيته منذ يومين" إذا قيل لك: "كم يوماً ما رأيته ؟"، (**فَيَلِيهِمَا**) أي: فحينئذ يجيء بعد مذ ومنذ ويذكر عقبهما الزمان (**الْمَقْصُودُ بِالْعَدَدِ**)[2] لبيان جميع المدّة تقول : "ما رأيته مذ يومين أو شهرين" أي: جميع مدة عدم رؤيتي إياه يومان أو شهران، (**وَقَدْ يَقَعُ**)[3] بعد مذ، ومنذ (**الْمَصْدَرُ**) نحو: "ما فرحت منذ ذهابك"، (**أَوْ الْفِعْلُ**) نحو : "ما فرحت مذ ذهبت" ، (**أَوْ أَنَّ**) المثقلة نحو: "ما

---

(١) في بعض نسخ المتن : (جميع المدة) بدل (معنى الجميع) .

(٢)- هذا قول الأكثر، وقال «سيبويه»: لا يليها إلاّ الجملة الفعلية نحو: قول الشاعر:

ما زال مذ عقدت يداه إزاره فسما فأدرك خمسة الأشبار

(الشاهد فيه): قوله : (مذ عقدت) حيث دخلت (مذ) على جملة فعلية كما هو أغلب أحوالها، (حاشية مصباح الراغب) .

(٣)- وقد تقع بعدها الجملة الاسمية نحو: "ما فرحت مذ زيد مسافر" ولم يذكرها «المصنّف» رحمه الله تعالى لقلّة استعمالها، كذا في "الفوائد" .

أَوْ (أَنْ)، فَيُقَدَّرُ زَمَانٌ مُضَافٌ وَهُوَ الْمُبْتَدَأُ، وَخَبَرُهُ مَا بَعْدَهُ خِلَافاً لِلزَّجَّاجِ

فرحت مذ أنّك ذاهب"، (أَوْ أَنْ) المخفّفة نحو: "ما فرحت مذ أنْ ذهبت" .

(فَيُقَدَّرُ) حينئذ بعد مذ ومنذ لفظ (زَمَانٌ مُضَافٌ) إلى ما بعده، ويكون التقدير: "ما فرحت مذ زمان ذهابك، وما فرحت مذ زمان ذهبت، وما فرحت منذ زمان أنّك ذاهب"، وإنما يقدّر لفظ زمان ليصحّ حمل ما بعدهما عليهما؛ لأنهما مبتدأ كما قال: (وَهُوَ) أي: لفظ مذ ومنذ (الْمُبْتَدَأُ)[1] في التركيب وبتأويل الإضافة إلى الزمان صارا معرفتين، معناهما أوّل المدة، أو جميع المدة، فصحّ وقوعهما مبتدأً، (وَخَبَرُهُ ما بعده) أي: خبر كلّ واحد منهما ما وقع بعده (خِلَافاً لِلزَّجَّاجِ)[2] فإنّه يقول: ما بعدهما مبتدأٌ، وهما خبران مقدّماً، والباعث له على ما قال: إنهما نكرتان، وما بعدهما معرفةٌ أو نكرةٌ مخصّصةٌ بتقديم الحكم، والنكرة أولى بكونها خبراً، وجوابه ما مرّ من تصيرهما معرفتين بالإضافة، ولو قلنا بكونهما خبرين لزم النقض بقولنا: "ما رأيته مذ يومان"؛ لأنّ (يومان) نكرةٌ غير مخصّصة فلا يصحّ وقوعه مبتدأً .

واعلم: أنّ مذ ومنذ إذا كانا مبتدأً أو خبراً فهما اسمان صريحان ليستا من الظروف، وعدّهما في الظروف حينئذ بالنظر إلى معناهما فقط .

---

(١)- في بعض نسخ المتن : (مبتدأ) بدل (المبتدأ) .

(٢)- في بعض نسخ المتن : (الزجاجي)، تقدمت ترجمته : (صـ: ٢٥٩) .

وَمِنْهَا: (لَدَى)، وَ(لَدُنْ)، وَقَدْ جَاءَ: لَدَنْ، وَ لَدِنْ، وَ لُدْنٍ، وَ لَدُنٍ، وَ لَدْ، وَ لَـدُ، وَمِنْهَـا: (قَـطُّ) لِلْمَاضِـيْ الْمَنْفِـيِّ

(وَمِنْهَا) أي: من الظروف المبنية: (لَدَى) بالألف المقصورة بمعنى (عنـد) (وَلَدُنْ) بفتح اللام وضم الدال وسكون النون، وهاتان اللغتـان فـصيحتان مشهورتان، وفيها لغات أخرى ذكرها بقوله: (وَقَدْ جَاءَ: لَدَنْ) بفتح اللام والدال وسكون النون، (وَلَدِنْ) بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون، (وَلُدْنٍ) بـضمّ اللام وسكون الدال وكسر النون، (وَلَدُنٍ) بفتح اللام وسكون الـدال وكـسر النون، (وَلَدْ) بفتح اللام وسكون الدال بغير النون، (وَلَدُ) بفتح اللام وضم الدال بغير النون، كلّها بمعنى (عند) ويكون ما بعدها مجروراً بالإضافة نحو: "المال لدى زيد".

والفرق بين (لدى) و(عند): أنّ (عند) عام في الاستعمال فيقال: "المال عند زيد" سواءٌ كان حاضراً عنده أو غائباً عنه، في بيته أو خزائنه، و(لـدى) خاص في الاستعمال فلا يقال: "المال لدى زيد" إلاّ إذا كان المال حاضراً عنده بين يديه.

(وَمِنْهَا) أي: من الظروف المبنية: (قَطُّ) بفتح القاف وضم الطاء المشدّدة، وهي مستعملة (لِلْمَاضِيْ الْمَنْفِيِّ) فيفيد النفي مع التأكيد تقول: "ما رأيته قـطُّ" أي: في جميع الأزمنة الماضية، وقد يستعمل في الماضي المثبت أيضاً نحو: "كنت أراه قطُّ" أي: دائماً، وقد يستعمل مع الاستفهام نحو: "هل رأيت الذئب قط ؟"

وَ(عَوْضُ) لِلْمُسْتَقْبَلِ الْمَنْفِيِّ، وَالظُّرُوفُ الْمُضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ، وَ(إِذْ) يَجُوزُ بِنَاؤُهَا عَلَى الْفَتْحِ

(وَعَوْضُ) بفتح العين وضمّ الضاد ؛ موضوعةٌ (لِلْمُسْتَقْبَلِ الْمَنْفِيِّ) مع إفادة تأكيد النفي كـ:(قطُّ) في الماضي، تقول: "عَوْضُ لا أفارقك، أو لا أكلّمه عَوْضُ" أي: في جميع الأزمنة المستقبلة أبداً، وإنما بُنِيَا لتضمنهما معنى لام الاستغراق، وعلى الضم لمشابهتهما بـ:(قبلُ وبعدُ) .

(وَالظُّرُوفُ الْمُضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ) كلفظ (يوم) نحو قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ ﴾ [2]، (و) كذا الظروف المضافة إلى لفظ (إذْ) نحو: "يومئذ، وحينئذ" تقديره: يوم إذا كان كذا، وحين إذا كان كذا، (يَجُوزُ بِنَاؤُهَا) أي: بناء تلك الظروف (عَلَى الْفَتْحِ) .

اعلم: أنّ الجملة من حيث هي هي مبنية الأصل؛ إذ لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً ولا مضافاً إليه فلا تحتاج إلى الإعراب لكن قد تقوم الجملة مقام المفرد فتقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً محلاً، وقد تقرّر أنّ المضاف يكتسب البناء من المضاف إليه فالظروف التي تجب إضافتها إلى الجملة كـ: (إذ، وإذا، وحيث، ولما) يجب بناؤها للزوم الإضافة فيها، والظروف التي لا تجب إضافتها إلى الجملة لا يجب بناؤها بل يجوز بناؤها، ويجوز إعرابها ، لعدم لزوم الإضافة كلفظ (يوم)

---

(١) سورة المائدة : [الآية : ١١٩] .

(٢) سورة النمل : [الآية : ١٨] .

وَكَذَلِكَ (مِثْلُ) وَ(غَيْرُ) مَعَ (مَا) وَ(أَنْ) وَ(أَنَّ) .

و(حين)، فلذلك قال: يجوز بناؤها على الفتح، و لم يقل: يجب .

(وَكَذَلِكَ) أي: مثل الظروف المضافة إلى الجملة في جواز البناء على الفتح لفظ (مِثْلُ وَغَيْرُ) إذا استعملا (مَعَ) لفظ (ما وأنْ) المخففة (وَأنَّ) المثقلة يعني إذا صار لفظ (مثلُ، وغيرُ) مضافاً إلى أحد هذه الألفاظ الثلاثة يجوز بناؤها على الفتح كما تقول : "قولي مثلَ ما قال زيدٌ، أو غيرَ ما قال زيدٌ"، أو "قولي مثلَ أن يقول عمروٌ، أو غيرَ أن يقول عمرو"، و"قولي مثلَ أنَّك قائل، أو غيرَ أنَّك قائل" ويكون لفظ (مثل، وغير) في الكلِّ مفتوحاً مبنياً على الفتح، وإنما بني هذين اللفظين لشبههما بالظروف في الإبهام، والاحتياج إلى المضاف إليه لرفع الإبهام، ويجوز إعرابهما أيضاً؛ لأنهما اسمين مستحقّين للإعراب واكتساب المضاف إلى المبني البناء منه ليس بلازم، وإنما ذكر ههنا وإن لم يكونا من الظروف لمشابهتهما بها .

* * * * *

[المعرفة، والنكرة]

الْمَعْرِفَةُ: مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ، وَهِيَ: الْمُضْمَرَاتُ، وَالأَعْلاَمُ، وَالْمُبْهَمَاتُ

[المعرفة والنكرة]

ولمّا فرغ عن بيان أقسام الاسم من حيث الإعراب والبناء شرع في أقسامه من حيث التعريف والتنكير فقال: (**الْمَعْرِفَةُ مَا**) أي: اسم (**وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ**) سواءٌ كان فرداً معيّناً كـ: زيد، أو المعرّف بلام العهد كـ:الرجل، وأنا، وأنت، وهو، أو كان جنساً معيّناً كـ: أسامة علماً لجنس الأسد، أو لجماعة معيّنة كالمعرّف بلام الاستغراق، والجمع المعهود، فقوله: (ما وضع لشيء) شامل للنكرات أيضاً، وبقوله: (بعينه) خرج النكرات فإنها لم توضع لشيء معين.

فإن قيل: يخرج من هذا الحدّ المضمرات والمبهمات أيضاً؛ لأنهما ما وُضعا لشيء معين؟

قلنا: المراد من الوضع أعمّ من أن يكون من الواضع أو في الاستعمال، والمضمرات والمبهمات وإن كانت كليّات الوضع لكنّها جزئيات الاستعمال، فإنّ (أنا) لا يستعمل في التركيب إلا لمتكلّم معين، و(أنت) لا يستعمل إلاّ لمخاطب معين، و(هذا) لمشار إليه معين.

(**وَهِيَ**) أي: المعارف بحسب الاستقراء ستةٌ (**الْمُضْمَرَاتُ**) نحو: "أنا، وأنت"، (**وَالأَعْلاَمُ**) كـ: زيد، وعمرو، (**وَالْمُبْهَمَاتُ**) أي: الموصولات، وأسماء الإشارات نحو: "هذا، والذي"، وإنما سمّيت مبهمات مع أنها معارف؛ لأنّ اسم

وَمَا عُـرِّفَ بِالْـلاَّمِ أَوْ الْنِـدَاءِ وَالْمُضَـافُ إِلَـى أَحَدِهَـا مَعْنىً .

الإشارة عند النطق بـ:(هذا) مبهم عند المخاطب، لأنّ بحضرة المتكلم أشياء كثيرة ولا يتعين إلاّ بالإشارة الحسيّة، وكذا الموصول بغير الصلة مبهم عند المخاطب، ولم يقولوا للضمير الغائب: مبهماً، لأنّ ما يعود إليه مقدّم فلا يكون مبهماً للمخاطب عند النطق به، (وَمَا عُـرِّفَ بِـالْلاَّمِ)[1] العهدية والجنسية والاستغراقية نحو: "الرجل، والغلام"، وإنما قال: ما عُرِّف باللام، ولم يقل: ما دخل عليه اللام، احترازاً عن اللام الزائدة لإقامة الوزن في الشعر، (أَوْ الْنِـدَاءِ) أي: ما عُرِّف بالنداء كقولك: "يا رجل" لرجل معين، بخلاف قول الأعمى: "يا رجلاً" لغير معين فإنّه نكرة، (وَالْمُضَافُ إِلَى أَحَدِهَا) أي: أحد هذه الأربعة (مَعْنىً) أي: إضافةً معنويةً، فإنّ الإضافة اللفظية لا تفيد تعريفاً كما مرّ .

واعلـم : أنّ مراتب التعريف متفاوتةٌ، فبعض المعارف أقوى في التعريف من غيرها، وهم مختلفون في تعيين مراتبها، وما اختار «المصنّف» من الترتيب في الذكر إشارةٌ إلى ما هو المختار عنده من الترتيب في المرتبة .

* * * * *

(١)- في اختيار اللام اختيار لما ذهب إليه «سيبويه» من أنّ حرف التعريف هو اللام خلافاً للخليل فعنده الألف واللام. (المقاصد النحوية)

[العَلَمُ]

الْعَلَمُ: مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ غَيْرِ مُتَنَاوِلٍ غَيْرَهُ بِوَضْعٍ وَاحِدٍ

[العَلَم]

ولمّا ذكر تعريف هذه الأقسام مع بيان أحكامها فيما سبق لم يحتجّ إلى تعاريفها ثانياً إلاّ النوع الثاني من المعارف وهو الأعلام حيث لم يسبق بيانه فقال: (**الْعَلَمُ: مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ**) كـ: زيد، فإنّه موضوع لشخص معين، وهذا شامل للعلم، وغيره من المعارف ولما قال: (**غَيْرِ مُتَنَاوِلٍ غَيْرَهُ**) خرج منه غيره من المعارف كالمضمرات، وأسماء الإشارات؛ لأنها يتناول غير ما استعمل له، ولا يختص بذلك الفرد المعين المستعمل فيه، وزاد قوله: (**بِوَضْعٍ وَاحِدٍ**) ليدخل فيه الأعلام المشتركة بين الكثيرين كما إذا سمّوا رجلاً بـ: زيد، ثم سمّي آخر بـ: زيد، ثم آخر به، فهو وإن تناول غيره لكن لا بالوضع الواحد بل بأوضاع متعدّدة غير الوضع الأول، ويدخل في الأعلام الكنى المصدّرة بـ: أبٍ أو أمٍّ أو ابن أو بنت، كـ: "أبي بكر، وابن الحنفية"، والألقاب الدالة على مدح كـ: "الصّدّيق، والفاروق" للشيخين، أو ذمّ كـ: "الكذّاب" لمسيلمة، و"الدجال" لليهودي الأعور، ثم العَلَم إمّا أن يكون موضوعاً لشخص معين كـ: "زيد"، أو لبعض الأجناس كـ: "أسامة" للأسد، و"ثعالة" للثعلب، فيمنع من دخول لام التعريف عليه والإضافة، ولا يوصف بالنكرة، ويمتنع من الصرف مع سبب آخر، ويسمى عَلَم الجنس، وهي مقصورة على السماع، أو لبعض المعاني

وَأَعْرَفُهَا الْمُضْمَرُ الْمُتَكَلِّمُ، ثُمَّ الْمُخَاطَبُ .
وَالنَّكِرَةُ : مَـا وُضِعَ لِشَـيْءٍ ، لاَ بِعَيْنِـهِ .

للتسبيح، وفجار للفجور، (وَأَعْرَفُهَا) أي: أكملها في التعريف من جميع المعارف (الْمُضْمَرُ الْمُتَكَلِّمُ) [1] نحو: "أنا"، (ثُمَّ الْمُخَاطَبُ) نحو: أنت، لاستحالة الاشتباه في المتكلم، وقلّته في المخاطب، ثم الغائب [2] كـ: هو، ثم اسم الإشارة كـ: هذا، ثم الموصول كـ: الذي، ثم المعرّف باللام أو النداء كـ: يا أيها الرجل، ثم المضاف إلى واحد من هذه الأنواع يكتسب التعريف من المضاف إليه بالترتيب المذكور فالمضاف إلى العَلم أعرف من المضاف إلى اسم الإشارة وهكذا ....إلخ، وهذا هو مذهب «سيبويه»، وجمهور النحاة وفيه اختلافهم، وثمرة اختلافهم تظهر في الوصف كما مرّ .

(وَالنَّكِرَةُ مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ لاَ بِعَيْنِهِ) أي: غير معين كـ: رجل، وفرس فيصحّ إطلاقه على كلّ فرد من أفراد جنسه .

* * * * *

---

(١) - وكان المتكلّم أعرف؛ لأنه ربّما دخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلّم .

(٢)- لم يذكره؛ لأنه علم من أعرفية المتكلم ثم المخاطب أنه أدون منهما .

[أسماء العدد]

أَسْمَاءُ الْعَدَدِ : مَا وُضِعَ لِكَمِيَّةِ آحَادِ الأَشْيَاءِ

[أسماء العدد]

ولمّا فرغ من تقسيم الاسم باعتبار وضعه لمعين، أو غير معين شرع في تقسيمه باعتبار الدلالة على الكميّة ، وأعقب النكرة بأسماء العدد ؛ لأنها تفسر بالنكرة غالباً فناسب ذكرها بعدها، فقال: (أَسْمَاءُ الْعَدَدِ مَا وُضِعَ لِكَمِيَّةِ آحَادِ الأَشْيَاءِ) أي: لبيان كميّة الأفراد، وهي المقدار العددي الذي يجاب به في السؤال بـ: (كم) .

اعلم: أنّ السؤال إمّا أن يكون عن ماهية الشيء فيُسأل عنه بـ: (ما) الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشيء، وإمّا أن يكون عن صفته وكيفيته، ويسأل عنه بـ: (كيف)، وإمّا أن يكون عن عدد المعين ويسأل عنه بـ: (كم) لبيان الكميّة، والغرضُ منه تعيين ذلك الأفراد .

واحترز بقوله: (لكميّة آحاد الأشياء) عن الجمع؛ لأنّه لا يدلّ على آحاد معيّنة بل على آحاد مبهمة غير معينة باللفظ وخرج أيضاً نحو: "رجل، ورجلين" الدالين على الإفراد، والتثنية؛ لأنهما لا يدلاّن على الكميّة فقط بل على الذات المتّصف بالوحدة، والاثنينية، فالواحد والاثنان عددٌ لدلالتهما على الكميّة فقط من غير الدلالة على ذات شيء كالإنسانية، والفرسية .

أُصُوْلُهَا: اثْنَتَا عَشْرَةَ كَلِمَةً: وَاحِدٌ إِلَى عَشَرَةٍ، وَمِائَةٌ، وَأَلْفٌ، تَقُوْلُ: وَاحِدٌ اثْنَانِ، وَاحِدَةٌ اثْنَتَانِ وَثِنْتَانِ، وَثَلاَثَةٌ إِلَى عَشَرَةٍ، وَثَلاَثٌ إِلَى عَشْرٍ

(**أُصُوْلُهَا**) أي: أصول أسماء العدد: (**اثْنَتَا عَشْرَةَ كَلِمَةً: وَاحِدٌ إِلَى عَشَرَةٍ**) أي: واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة، (**وَمِائَةٌ وَأَلْفٌ**) وما عداها متولّدةٌ منها أي يتركب من هذه ويتفرع إلى ما لا نهاية له، إما بتثنية الأعداد كـ: مائتان، وألفان، أو بجمعها صورةً كـ: عشرون وأخواتها، أو بالتركيب كـ: خمسة عشر ، أو بالعطف كـ: ثلاثة وّعشرين، ومائة وّألف، واقتصروا في الأعداد على الألف، لأنّ مراتب الأعداد غير متناهية فلو وضعوا لكل مرتبة اسماً للزم التسلسل إلى ما لا نهاية له فاكتفوا بما هو الأكثر والأشهر عند الناس فقال: (**تَقُوْلُ**) أنت في التعبير عن المذكر: (**وَاحِدٌ اثْنَانِ**) وفي التعبير عن المؤنث: (**وَاحِدَةٌ اثْنَتَانِ**) بالهمزة، (**وَثِنْتَانِ**) بغير الهمزة أي: موافقاً للقياس بأن يكون المذكر بغير التاء، والمؤنث بالتاء في هاتين الكلمتين، (**وَ**) تقول في المذكر: (**ثَلاَثَةٌ إِلَى عَشَرَةٍ**) بالتاء نحو: "ثلاثة رجال إلى عشرة رجال"، والغاية ههنا داخلة في حكم المغيّا، وكذا في قوله: (**وَ**) تقول في المؤنث: (**ثَلاَثٌ إِلَى عَشْرٍ**) بغير التاء نحو: "ثلاث نسوة إلى عشر نسوة" أي: على خلاف القياس فتجيء بالتاء للمذكر وبغير التاء للمؤنث، وذلك لأنّ الثلاثة وما فوقها جماعةٌ فألحق التاء بالعدد ليوافق اللفظُ مدلولَه ثم ترك التاء في المؤنث للفرق بينه وبين المذكر، ولم يعكس الأمر؛ لأنّ المذكر أشرف وأسبق فتقديم رعايته في اللفظ أليق .

وَأَحَدَ عَشَرَ، اثْنَا عَشَرَ، إِحْدَى عَشْرَةَ، اثْنَتَا عَشْرَةَ، وَثِنْتَا عَشْرَةَ، وَثَلاَثَةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ، وَثَلاَثُ عَشْرَةَ إِلَى تِسْعُ عَشْرَةَ، وَتَمِيْمٌ تُكَسِّرُ الْشَيْنَ فِيْ الْمُؤَنَّثِ

ولمّا فرغ عن ذكر الآحاد شرع في ذكر المركبات والعشرات فقال: (وَ) تقول: (أَحَدَ عَشَرَ) رجلاً، (اثْنَا عَشَرَ) رجلاً في المذكر، (وَإِحْدَى عَشْرَةَ) امرأةً، (وَاثْنَتَا عَشْرَةَ) امرأةً بالهمزة في أوله، (وَثِنْتَا عَشْرَةَ) امرأةً بغير الهمزة يعني مطابقة الجزء الأول والثاني بالمعدود تذكيراً وتأنيثاً موافقاً للقياس.

(وَ) تقول: (ثَلاَثَةَ عَشَرَ) رجلاً (إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ) رجلاً بإتيان التاء في الجزء الأول، وبحذفها في الجزء الثاني للمذكر، (وَثَلاَثُ عَشْرَةَ) امرأةً (إِلَى تِسْعُ عَشْرَةَ) امرأةً أي: بغير التاء في الجزء الأول، ومع التاء في الجزء الثاني، وذلك لأنّ الجزء الأول أي: ثلاثة إلى تسعة قبل التركيب بـ: عشرة كان بالتاء في المذكر، وبغير التاء في المؤنث، فأبقي عليها بعد التركيب مخالفاً للقياس، والجزء الثاني مستعمل فيهما موافقاً للقياس أي: بالتاء للمؤنث وبغير التاء للمذكر فلا يحتاج إلى توجيه.

(وَتَمِيْمٌ تُكَسِّرُ الْشَّيْنَ فِيْ الْمُؤَنَّثِ)[1] أي: شين لفظ العشرة المركب مع الآحاد كـ: إحدى عشرة إلى تسعة عشرة تحرّزاً عن توالي الفتحات الأربع في الكلمة الواحدة، و«الحجاز» تسكن الشين؛ لأنّ ثقل اللفظ بالتركيب يقتضي

---

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (في المؤنث).

وَعِشْرُوْنَ وَأَخَوَاتُهَا فِيْهِمَا وَأَحَدٌ وَعِشْرُوْنَ وَإِحْدَى وَعِشْرُوْنَ، ثُمَّ بِالْعَطْفِ بِلَفْظِ مَا تَقَدَّمَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِيْنَ، وَمِائَةٌ وَأَلْفٌ، مِائَتَانِ وَأَلْفَانِ فِيْهِمَا

التخفيف فاختيار السكون للتخفيف أولى من الكسرة، وإنما قال: في المؤنث، لأنّ هذا الاختلاف في المؤنث، أمّا في المذكر فالشين مفتوحةٌ اتفاقاً لعدم لزوم توالي الحركات فيه، وربما سكنوها في المذكر أيضاً إلى فتحة آخر الجزء الأول كـ: أحد عشر إلى تسعة عشر، إلاّ اثنا عشر لسكون آخرهما، (و) تقول: (**عِشْرُوْنَ وَأَخَوَاتُهَا**) أي: ثلاثون وأربعون إلى تسعين (**فِيْهِمَا**) أي: في المذكر والمؤنث سواء، فتقول: "عشرون رجلاً، وعشرون امرأة" تغليباً للمذكر على المؤنث (و) تقول: (**أَحَدٌ وَعِشْرُوْنَ**) للمذكر، (**وَإِحْدَى وَعِشْرُوْنَ**) للمؤنث (**ثُمَّ بِالْعَطْفِ بِلَفْظِ مَا تَقَدَّمَ**) أي: تأخذ آحاداً من واحد إلى عشرة على ما عرفت من قاعدة التذكير والتأنيث من غير تغيُّر، وتَعْطِفُ عليه عقود العشرات فتقول: "اثنان وعشرون رجلاً، واثنتان وعشرون امرأةً، وثلاثة وعشرون رجلاً، وثلاث وعشرون امرأةً" (**إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِيْنَ**) رجلاً، وتسع وتسعين امرأةً"، فلا فرق بين المذكر والمؤنث في العقود، ويفرق في الآحاد حسب ما مرّ ذكره.

(و) تقول: (**مِائَةٌ وَأَلْفٌ، مِائَتَانِ وَأَلْفَانِ فِيْهِمَا**) أي: في المذكر، والمؤنث من غير فرق نحو: "مائة رجل، ومائة امرأة، وألف رجل، وألف امرأة".

والحاصل: أنّ الواحد والاثنين يوافق معدودهما في التذكير والتأنيث دائماً وثلاثة إلى عشرة يخالفه دائماً إلا لفظ (عشرة) في المركبات يوافق معدوده،

ثُمَّ بِالْعَطْفِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ

والعقود، والمائة، والألف لا تتغير في التأنيث، والتذكير أصلاً.

(ثُمَّ بالْعطف على ما تَقَدَّمَ) يعني إذا جاوز من المائة، والألف شيء تعطفه على المائة وتقول: "مائة وخمسة رجال، ومائة وخمس نسوة"، وتستعمل ما دون المائة على ما عرفت من القاعدة في واحد إلى تسعة وتسعين تذكيراً وتأنيثاً، عطفاً وتركيباً إلى مائتين وثلاث مائة إلى تسع مائة وتسعة وتسعين رجلاً حتى تبلغ الألف، وتقول: "ألف رجل"، ولا تقول: "عشر مائة رجل"، لأنّ الألف يقوم مقامه، ثم تعطف المئات على الألف وتعطف ما دون المائة على المائة فتقول: "ألف ومائة وأحد وعشرون رجلاً"، و"ألف ومائة وإحدى وعشرون امرأة" إلى عشرة آلاف وأحد عشر ألفاً إلى عشرين ألفاً إلى مائة ألف وهو المسمّى بـ: (لكه) إلى مائتي ألف أي: (لكهين)، وثلاث مائة ألف أي: (لكوك) إلى ألف ألف أي: عشرة لكوك وهو المسمّى بـ: (مليون) إلى عشرة آلاف ألف وهو المسمى بـ: (كرور) إلى ألف ألف ألف أي: خمسة كرورات، والمئات والعشرات والآحاد تعطف عليه مثلاً يقال: "ألف ألف وثلاثة آلاف وستمائة وخمسة وسبعين رجلاً" يعني: (١٠٠٣٦٧٥) وهكذا إلى ما لا يقف على حدّ، ويجوز لك أن تعكس العطف في الكلّ مبتدأً من الأقلّ إلى الأكثر وتقول: "واحد ومائة، وواحدة ومائة، واثنان ومائة، واثنتان ومائة وألف"، وهكذا إلى آخره وشاع هذا النوع الأخير في التاريخ غالباً، فيقال: سنة ستين

وَفِيْ: (ثَمَانِيَ عَشَرَةَ) فَتْحُ الْيَاءِ، وَجَازَ إِسْكَانُهَا، وَشَذَّ حَذْفُهَا بِفَتْحِ النُّوْنِ

وثلاثمائة وألف، لأنّ الغرض في التاريخ معرفة الأقلّ لكون الأكثر معلوماً غالباً فيبدأ بما هو المقصود .

ولمّا كان لفظ (ثماني عشر) مع كونه مبنياً مخالفاً لأخواته في الإعراب في بعض اللغات بيّن ذلك بقوله: (وَفِيْ) لفظ (ثَمَانِيَ) المركب مع لفظ (عَشَرَةَ) يجوز (فَتْحُ الْيَاءِ) وهو الكثير الشائع في كلامهم قياساً على أخواته، لأنّ الجزء الأول منها مبني على الفتح كـ: ثلاثة عشر، وغيرها، (وَجَازَ إِسْكَانُهَا) أي: إسكان الياء تخفيفاً، (وَشَذَّ حَذْفُهَا) أي: حذف الياء (بِفَتْحِ النُّوْنِ) أي: مع فتح النون، أمّا حذفها فلتكميل التخفيف، وأمّا فتح النون بعد حذف الياء فقياساً على أخواته المفتوحة الأواخر، وأمّا حذفها مع كسر النون فلتدلّ الكسرة على الياء المحذوفة، وجاء فيه لغات أخرى، منها حذف الياء بغير التركيب مع (عشرة) وجعله معرباً على حسب العوامل كما قيل [1]:

لها ثنتا يا أربعٌ حسان وأربعٌ فثغرها ثمان [2]

---

(١) لم أطلع على قائل معين .

(٢)- تخريج البيت: "خزانة الأدب": (٣٦٥/٧)، "شرح التصريح": (٢٧٤/٢)، "لسان العرب": (١٠٣/٤) (ثغر)، "شرح الرضي": (٣٧٠/٣)، "شرح الأشموني": (٤٢٦/٤) وغيرها .

(الشاهد فيه): قوله: (فثغرها ثمان) حيث حذف الياء من ثماني، وجعل الإعراب على النون وذلك على لغة .

وَمُمَيِّزُ (الثَّلاثَة) إِلَى (الْعَشَرَة) مَخْفُوْضٌ مَجْمُوْعٌ لَفْظاً أَوْ مَعْنىً، إِلاَّ فِيْ (ثَلاثَمِائَــة) إِلَى (تِسْعَمِائَــة)

ثم لمّا فرغ عن بيان الأعداد نفسها شرع في أحكام تمييزها فقال : (وَمُمَيِّزُ الثَّلاثَة) أو ما زاد عليها (إِلَى الْعَشَرَة) الغاية داخلة في المغيّا (مَخْفُوْضٌ)[1] بإضافة الأعداد إلى مميّزها (مَجْمُوْعٌ لَفْظــاً) كـــ: "ثلاثة رجال" بصيغة الجمع، (أَوْ) بجموع (مَعْنىً) كـــ: "تسعة رهط، وثلاثة زود، وخمسة نفر".

أمّا وجه اختيار الخفض بالإضافة لا النصب على التمييز ؛ فلأنّ مميّز الأعداد موصوف في المعنى وهو المقصود من العدد، فمعنى "ثلاثة رجال" في الأصل: رجال ثلاثة، فلو نصب مثل هذا التمييز صار ما هو المقصود والعمدة على صورة الفضلات فوجب خفضه لئلا يكون على صورة الفضلات، وأمّا لزوم كونه جمعاً؛ فلأنّ مدلول الثلاثة وما فوقها جماعةٌ، فناسب التعبير عنه بالجمع ليطابق العددُ المعدودَ لاتحادهما معنىً، ولا تخالف هذا القياس فيما فوق العشرة كما سيجيء ذكره، (إِلاَّ فِيْ ثَلاثَمِائَة إِلَى تِسْعَمِائَة) فإنه يجيء تمييز ثلاث وما فوقها إلى تسعمائة بلفظ مائة، وهو مفرد لفظاً ومعنىً، أمّا لفظاً فظاهر، وأمّا معنىً فإنّه اسم لعقد معيّن والجمع لا يكون معيناً، وإنما قال: (إلى تسعمائة)،

---

(١)- وأجاز «سيبويه» النصب في الشعر، و«الفراء» مطلقاً، وهذا إذا كان المعدود جامداً، وإذا كان صفةً نحو قولك: "ثلاثة صالحون" فالأحسن الاتباع، ثم النصب على الحال، ثم الإضافة وهو أضعفها لاستعمالها حينئذ استعمال الأسماء، (شرح التسهيل).

وَكَانَ قِيَاسُهَا: (مِئَات) أَوْ (مِئِيْن)

ولم يقل: (إلى عشر مائة)؛ لأنّ عشر مائة لا يستعمل في كلامهم استغناءاً بلفظ الألف عنه، (وَكَانَ قِيَاسُهَا) [1] أن يجيء بصيغة الجمع ويقال: ثلاث (مِئَات) للجمع المؤنث وجمع المذكر غير العاقل، (أَوْ مِئِيْن) بصيغة الجمع المذكر للعقلاء، لكنّه ترك هذا القياس لأنهم استحسنوا أن يكون المائة محمولاً على ما يقاربه من الأعداد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين في لزوم كون التمييز مفرداً، واختاروا الخفض فيه مع أنّ ما يقاربه من المميّزات منصوباتٌ؛ لئلا يبطل حكم الثلاثة إلى تسعة فيه من كلّ وجه.

فائدة: المائة كان في الأصل (مِئَيٌ) كـ: (سِدْرَةٌ) نقل فتح الياء إلى ما قبلها وحذفت فصار (مئة)، ثم كتب الألف بعد الميم لئلا يشتبه بصورة (منه) خطّاً، فإذا جمع وثنّي حذف الألف في الخطّ لعدم الاشتباه حينئذٍ فيكتب: مئتين، ومئات.

واعلم: أنّ حذف التاء واجب في ثلاثمائة إلى تسعمائة سواءٌ كان تمييز المائة مذكراً أو مؤنثاً، وإثبات التاء واجب في الألف، فيقال: "ثلاثة آلاف إلى

---

(١) سقط من بعض نسخ المتن: (وكان قياسها مئات أو مئين).

فإن قيل: إضافة العدد إلى الجمع بالواو والنون غير جائز أصلاً ولا يجوز: "ثلاث مسلمين" ولا "ثلاث سنين" فكيف يقال القياس مئين؟

قيل: عدّاه قياساً من حيث هو جمعٌ بقطع النظر عن كونه جمعاً بالواو والنون. (هندي).

وَمُمَيِّزُ (أَحَدَ عَشَرَ) إِلَى (تِسْعَةٍ وَّتِسْعِيْنَ) مَنْصُوْبٌ مُفْرَدٌ، وَمُمَيِّزُ (مِائَةٍ) وَ(أَلْفٍ) وَتَثْنِيَتِهِمَا، وَجَمْعِهِ مَخْفُوْضٌ مُفْرَدٌ

عشرة آلاف" سواءٌ كان تمييز الألف مؤنثاً أو مذكراً، لأنّ تمييز ثلاثة إلى تسعة هو المائة أو الألف لا ما أضيف إليه المائة والألف، والمميز إنما يطابق بتمييزه على وفق الضابطة لا بتمييز غيره .

(وَمُمَيِّزُ أَحَدَ عَشَرَ) وما زاد عليه (إِلَى تِسْعَةٍ وَّتِسْعِيْنَ مَنْصُوْبٌ مُفْرَدٌ) نحو: "أحد عشر رجلاً، وتسعةٌ وّتسعون درهماً"، أمّا نصبه فلامتناع الإضافة في أحد عشر إلى تسعة عشر، لأنّ اللفظ يصير مركباً من ثلاث كلمات، وأمّا في عشرين وما زاد عليها إلى تسعة وتسعين فلأنّ النون تمنع من الإضافة، وأمّا الإفراد فلأنّ المفرد أصل وهو أخفّ من الجمع ومقتضى التركيب التخفيف، وإذا حصل الغرض من الأصل فلا يسوغ العدول عنه بلا حاجة .

(وَمُمَيِّزُ مِائَةٍ، وَأَلْفٍ، وَتَثْنِيَتِهِمَا) أي: تثنية المائة، والألف، وهي مائتان، وألفان، (وَجَمْعِهِ) أي: جمع الألف وهو آلاف وألوف، وإنما قال : وجمعه، ولم يقل : وجمعهما، كما قال: وتثنيتهما، لأنّ جمع المائة غير مستعمل في الأعداد فيقال: ثلاثمائة، ولا يقال: ثلاث مئات ومئينَ، كما مرّ بخلاف التثنية فيقال: "مئتا رجل، وألفا رجلٍ، وثلاث آلاف رجلٍ" (مَخْفُوْضٌ مُفْرَدٌ) وذلك لأنّ المائة والألف لهما مشابهتان، مشابهةٌ بالثلاثة إلى العشرة من حيث أنهما من أصول العدد ولا تركيب فيهما، ومشابهةٌ بما فوق العشرة في كثرة العدد ، فرُوعِيَ في

وَإِذَا كَانَ الْمَعْدُوْدُ مُؤَنَّثاً وَاللَّفْظُ مُذَكَّراً أَوْ بِالْعَكْسِ فَوَجْهَانِ وَلاَ يُمَيَّزُ (وَاحِـدٌ) وَ(اثْنَانِ) اسْتِغْنَاءً بِلَفْظِ التَّمْيِيْـزِ عَنْهُمَـا

مميزهما كلا المشبهتان فجعل مميزهما مخفوضاً كما هو في ثلاثة إلى عشرة، وجعل مفرداً كما هو في أحد عشر إلى تسعة وتسعين، وقد يجيء مميِّز (مائة) جمعاً كما يقال: "مائة رجال"، وقد يفرد منصوباً فيقال: "مائتين عاماً" .

وهذا أي: حكم تذكير التمييز وتأنيثه ظاهرٌ فيما كان المعدود مذكراً أو مؤنثاً، لفظاً ومعنىً، وأمّا إذا كان مختلفاً فقال: (وَإِذَا كَانَ الْمَعْدُوْدُ مُؤَنَّثاً) في المعنى (وَ) كان (اللَّفْظُ) الدال عليه (مُذَكَّراً) كلفظ الشخص إذا أطلق على المـرأة (أَوْ) كان الأمر (بِالْعَكْسِ) بأن كان المعدود مذكراً في المعنى، واللفظ الدال عليه مؤنثاً كلفظ النفس إذا أطلق على الرجل وهو مؤنث سماعي، (فَوَجْهَانِ) أي: فيجـوز لك الوجهان في تذكير المميز وتأنيثه رعايةً للَّفْظ، ورعايةً للمعنى، فلك تقـول: "عندي ثلاثة أشخاص من النساء" اعتباراً للفظ المعدود، ولك أن تقول: "عندي ثلاث أشخاص من النساء" اعتباراً للمعنى، وكذلك يجوز أن تقول: "ثلاثة نفوس من الرجال" اعتباراً للمعنى، و"ثلاث نفوس منهم" اعتباراً للّفظ، لكن اعتبـار اللفظ أولى عند النحاة، لأنّ نظرهم إلى اللفظ أجدر من المعنى .

(وَلاَ يُمَيَّزُ وَاحِدٌ وَاثْنَانِ) أي: لا يذكر للواحد والاثـنين مميّـز بعـدهما فلا يقال: "واحدٌ رجلاً، واثنان رجلاً"، (اسْتِغْنَاءً بِلَفْظِ التَّمْيِيْـزِ) وهـو رجـل ورجلان مثلاً (عَنْهُمَا) أي: عن ذكر العددين يعني واحد واثنان .

مِثْلُ: رَجُلٌ وَرَجُلاَنِ لإِفَادَةِ النَّصِّ الْمَقْصُوْدَ بِالْعَدَدِ

(مِثْلُ [١]: رَجُلٌ وَرَجُلاَنِ) وامرأةٌ وامرأتان، (لإِفَادَة [٢] النَّصِّ الْمَقْصُوْدَ بِالْعَدَدِ) فإنّ رجلاً يدلّ بصيغته على الواحد نصّاً وتصريحاً، وكذلك رجلان يدلّ بصيغته على الاثنين فلا حاجة إلى ذكر العدد بخلاف الجمع فإنّه لا يدلّ على العدد المعيّن فلم يجز الاكتفاء بالجمع الذي هو المعدود لعدم دلالته على تعيين العدد ولا بالعدد، لأنّه لا يعلم منه المعدود فاحتيج إلى ذكر العدد والمعدود معاً فيقال: "خمسة رجال" ليدلّ الخمسة على العدد والرجال على المعدود، وأمّا قولهم: "رجل واحد، ورجلان اثنان" فللتأكيد لا للتمييز .

مسألة : يجوز لك أن ترفع إبهام العدد بطريق وصفه بالتمييز فتأتي به تابعاً لإعرابه وتقول في "ثلاثة رجال" : "هم رجال ثلاثة"، وفي "ثلاث نسوة": "هن نسوة ثلاث"، وقاعدة التذكير، والتأنيث ما عرفتَ في التمييز إلا أنّ جمع المعدود لازم حينئذ لتطابق الصفةُ الموصوفَ فتقول: "الرجال الخمسة عشر"، ولا تقول: "الرجل الخمسة عشر" .

واعلم : أنّ ألفاظ العدد في الأصل موضوعة لمجرّد العدد من غير دلالة على ذات المعدود كما تقول: "ثلاثةٌ نصفُ ستةٍ"، وأمّا في الاستعمال فلا بدّ من أن يتعلق بشيء من المعدودات ويتّصف به كـ: عشرة رجال، أو خمسة دراهم،

---

(١)- في بعض نسخ المتن: (نحو) بدل (مثل) .

(٢)- في بعض نسخ المتن : (لإفادته) بدل (لإفادة)، أي: إفادة لفظ التمييز .

وَتَقُولُ فِيْ الْمُفْرَدِ مِنْ الْمُتَعَدَّدِ بِاعْتِبَارِ تَصْيِيْرِهِ:

فإذا أردتَ شيئاً من المعدودات بغير الترتيب العددي قلتَ: "الواحد من العشرة"، أو "اثنان من الخمسة"، وإذا أردتَ أن تذكره بالترتيب العددي وتبيّن درجته من المتعدد فتجيء بصيغة اسم الفاعل المشتق من ذلك العدد وتقول: "الثامن من العشرة"، أو "الرابع من الخمسة"، وحينئذ له اعتباران، اعتبارٌ بالنظر إلى حال نفسه من حيث اتصافه بذلك الدرجة من غير نظر إلى أثره في غيره كـ: الثالث، والرابع، أي: الواحد من المجموع الواقع في المنْزلة الثالثة أو الرابعة، فهو حينئذ بمنْزلة اسم الفاعل من اللازم نحو: "هذا زيدٌ القائم" أي: المتّصف بصفة القيام، واعتبارٌ بالنظر إلى حال ما انضمّ إليه وأثره فيه حيث صيّره زائداً مما كان عليه، كـ: "ثالث اثنين" أي: جاعل الاثنين ثلاثةً فهو حينئذ بمنْزلة اسم الفاعل المتعدي كـ: "ضارب زيد" أي: جعله مضروباً، فالقسم الأول يعبر عندهم باعتبار حاله، والثاني باعتبار تصييره .

ولمّا كان لكلّ واحد من النوعين أحكاماً خاصةً في اللفظ والمعنى بيّن كلّ واحد منهما وقال: (**وَتَقُوْلُ فِيْ الْمُفْرَدِ** [1] **مِنْ الْمُتَعَدَّدِ**) أي: في الشيء الواحد من المعدودات (**بِاعْتِبَارِ تَصْيِيْرِهِ**) أي: جعله العدد الناقص متصفاً بالعدد الزائد بانضمامه إليه، والتصيير مصدر مضاف إلى فاعله وهو الضمير العائد إلى المفرد يقتضي مفعولين، ومفعولاه محذوفان أي: تصيير ذلك المفرد العدد الناقص منه

(١)- في بعض نسخ المتن: (للمفرد) بدل (في المفرد) .

الْثَانِيْ، وَالْثَانِيَةُ إِلَى: الْعَاشِرِ وَالْعَاشِرَةِ. لاَ غَيْرُ، وَبِاعْتِبَارِ حَالِهِ: الأَوَّلُ، وَالْثَانِيْ، وَالأُوْلَى، وَالْثَانِيَةُ، إِلَى الْعَاشِرِ، وَالْعَاشِرَةِ، وَالْحَادِيْ عَشَرَ

بدرجة عدداً زائداً ممّا كان بدرجة واحدة، (الْثَانِيْ) مقول القول أي: تقول بهذا المعنى الثاني للمذكر، (وَالْثَانِيَةُ) للمؤنث (إِلَى الْعَاشِرِ وَالْعَاشِرَةِ، لاَ غَيْرُ) أي: لا تقول غير ذلك من الأعداد التي بعد العشرة وهو أحد عشر فصاعداً، ولا فيما قبل الثاني والثانية، وهو الأول والأولى بهذا المعنى أي: معنى التصيير؛ لأنّه لا عدد قبل الواحد حتى تجعله واحداً، ولا فعل فيما بعد العشرة حتى يشتقّ منه اسم الفاعل؛ لأنّ الأفعال المستعملة في لسانهم مختصّة بالأعداد التي من الواحد إلى العشرة فيقال: ثلثت وربعت وخمست إلى عشرت، وليس فعل من المائة والألف حتى يشتقّ منه اسم الفاعل، ولا يمكن الاشتقاق من المركبات.

(وَبِاعْتِبَارِ حَالِهِ) أي: باعتبار أنّه واحد من المتعدّد متّصف بأنّه ثالث أو رابع تقول: البابُ (الأَوَّلُ [1] وَالْثَانِيْ) للمذكر، ولا يقال: الواحد والاثنين، لأنّه ليس المراد العدد المخصوص بل الصفة، فغُيِّرَ الواحد والاثنين إلى الأول والثاني، (و) الفائدة (الأُوْلَى وَالْثَانِيَةُ) للمؤنث (إِلَى الْعَاشِرِ) للمذكر (وَالْعَاشِرَةِ) للمؤنث، (و) إذا جاوزت العشرة، تقول: البابُ (الْحَادِيْ عَشَرَ) للمذكر بتذكير الجزئين

---

(١)- إنما لم يقل: الواحد والواحدة؛ لأنهما لا يدلاّن على المرتبة فأدخل منهما الأول والأولى للدلالة عليها. (حامي).

وَالْحَادِيَةُ عَشْرَةَ، وَالْثَانِيْ عَشَرَ، وَالْثَانِيَةُ عَشْرَةَ، إِلَى الْتَاسِعِ عَشَرَ وَالْتَاسِعَةِ عَشْرَةَ، وَمِنْ ثَمَّ قِيْلَ فِيْ الأَوَّلِ: ثَالِثُ اثْنَيْنِ

(وَ) الفائدة (الْحَادِيَةُ عَشْرَةَ) للمؤنث بتأنيث الجزئين، (وَالْثَانِيْ عَشَرَ) للمذكر بتذكير الجزئين، (وَالْثَانِيَةُ عَشْرَ) للمؤنث بتأنيث الجزئين، لأنّ الثاني والثالث إلى آخره بصيغة اسم الفاعل صفة للمذكر أو المؤنث فيجب مطابقته لهما بخلاف "ثلاثمائة، وثلاثة عشر رجلاً"؛ لأنّه للعدد خاصةً ليس بصفة، ولا صيغة صفة، (إِلَى الْتَاسِعِ عَشَرَ) للمذكر (وَالْتَاسِعَةِ عَشْرَةَ) للمؤنث موافقاً للمعدود في تذكير الجزئين وتأنيثهما، ثم بعد ذلك لا يتغير في العقود بل يتغير في الآحاد موافقاً للمعدود في التذكير والتأنيث فيقال: "الباب الحادي والعشرون، والفائدة الحادية والعشرون إلى التاسع والتسعين"، و"الفائدة الأولى، والثانية إلى التاسعة والتسعين" أمّا المائة، والألف فلا يشتق منهما اسم الفاعل فيتوصل إليهما بما يناسبه ويقال: "الفائدة المتمّمة للمائة أو المكملة لها"، ثم يقال: "الفائدة الأولى، والثانية بعد المائة" ونحو ذلك إلى آخره .

(وَمِنْ ثَمَّ) أي: من أجل أنّه يجري في الواحد من المتعدد اعتباران، اعتبار تصيير الغير، واعتبار بيان الحال، (قِيْلَ فِيْ الأَوَّلِ) أي: باعتبار التصيير: (ثَالِثُ اثْنَيْنِ) بالإضافة إلى عدد أقلّ منه بدرجة إضافةً لفظيةً، ولا يجوز إضافته بهذا المعنى إلى أمثله، أي: ما يساويه في العدد كـ: ثالث ثلاثة، لأنّ الثلاثة موجودة قبل هذا ولم يصيّره هذا ثلاثةً، ولا إلى عدد فوقه كـ: ثالث أربعة، أو

أَيْ: مُصَيِّرُهُمَا ثَلاَثَةً، مِنْ: ثَلَّثْتُهُمَا، وَفِي الْثَانِي: ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ، أَيْ: أَحَدُهَا

خمسة؛ لأنه لا أثر له فيه، ولا إلى عدد أنقص منه بدرجتين نحو: "ثالث الواحد"، لأنه لا اتصال له به (أَيْ: **مُصَيِّرُهُمَا ثَلاَثَةً**) هذا تفسير لمعنى "ثالث اثنين" أي: مصيّر الاثنين ثلاثةً يعني: (سوم كننده دو)، وهو اسم فاعل (**مِنْ ثَلَّثْتُهُمَا**) أي: مأخوذ من: ثَلَّثْتُ بمعنى تصيير الاثنين ثلاثةً يعني (سه گردانيدن)، (**وَفِي الْثَانِي**) أي: بالاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان حاله تقول: (**ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ**) بالإضافة إلى عدد يساوي عدده إضافةً معنويةً (**أَيْ: أَحَدُهَا**) تفسير لمعنى "ثالث ثلاثة" أي: أحد الثلاثة المتأخر عن الاثنين بدرجة يعني (سوم است)، ويجوز إضافة هذا النوع إلى عدد فوقه بدرجة أو درجات فيقال: "ثالث أربعة أو خمسة" أي: أحد الأربعة أو الخمسة المتأخّر عن الاثنين بدرجة، لأنّ حاله من المجموع كذلك، ولا يجوز إضافته إلى عدد أنقص منه فلا يقال: "ثالث اثنين"؛ لأنه لبيان حاله من غير نظر إلى تصييره .

ويجوز نصب ما بعد الثاني والثالث إلى العاشر باعتبار معنى التصيير لكونه اسم فاعل بمعنى المصيِّر وما بعده مفعوله، ولا يجوز نصبه إذا كان بمعنى بيان حاله؛ لأنها حينئذ ليست بأسماء الفواعل حقيقةً وإن كانت مثلها صورةً، لأنّ معنى الفعل أي: الحدث لا يوجد فيها فلا تعمل عمل اسم الفاعل بل هي أسماءٌ صرفةٌ كـ: " الكاهل" على زنة الفاعل .

وَتَقُوْلُ: حَادِيْ عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ عَلَى الْثَانِيْ خَاصَّةً، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: حَادِيْ أَحَدَ عَشَرَ، إِلَى تَاسِعِ تِسْعَةَ عَشَرَ، فَتُعْرِبُ الأَوَّلَ .

(وَتَقُوْلُ) في إضافة ما زاد على العشرة من هذا النوع: (حَادِيْ عَشَرَ أَحَدَ عشرَ) أي: (ياردهم يارده) (عَلَى الْثَانِيْ) أي: لاعتبار الثاني (خَاصَّةً) لا بالاعتبار الأول أي: التصيير، لأنّه لا يمكن اشتقاق اسم الفاعل منه بهذا الاعتبار أي: اعتبار حاله، (وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ) بعبارة أخرى (حَادِيْ أحد عشرَ) بحذف الجزء الأخير من المضاف، وهو لفظ (عشر) الأول تخفيفاً في اللفظ (إِلَى تَاسِعِ تِسْعَةَ عشرَ، فَتُعْرِبُ) الجزء (الأَوَّلَ)[1] لعدم موجب البناء وهو التركيب، ويبنى الجزءان الأخيران لوجود موجب البناء فيهما كما كان قبل التركيب بما يبيّن حاله .

* * * * *

(١) في بعض نسخ المتن: (الجزء الأول) .

[المذكر والمؤنث]

الْمُـؤَنَّثُ: مَا فِيْـهِ عَلاَمَـةُ التَّأْنِيْثِ لَفْظـاً أَوْ تَقْدِيْـراً

[المذكر والمؤنث]

ولمّا فرغ عن أحكام الأعداد وقد جاء فيها ذكر التذكير والتأنيث مراراً عقّبه بتعريف المذكر والمؤنث فقال: (الْمُذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ) أي: هذا بحث المذكر والمؤنث، وقدّم المذكر في الذكر لأصالته وشرافته ثم عكس في البيان وقدّم تعريف المؤنث؛ لأنّه وجوديّ والتذكير عدميّ. ولأنّ الاختصار في العبارة يقتضي ذلك فقال: (الْمُؤَنَّثُ مَا) أي: اسمٌ (فِيْهِ عَلاَمَةُ التَّأْنِيْثِ لَفْظـاً) أي: العلامة تكون ملفوظةً فيه نحو: "ضاربة، وحبلى، وحُمراء"، (أَوْ تَقْدِيْراً) بأن لا تكون علامة التأنيث ظاهرةً فيه بل مقدّرةً فيه نحو: "دارٌ، ونارٌ، ونعلٌ، وقدمٌ، وشمسٌ، وعينٌ" وغيرها من المؤنثات السماعية، ويعلم تأنيث ما لم تظهر فيه علامة التأنيث بالضمير الراجع إليها نحو: ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ [1]، وبالإشارة إليه نحو قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ ﴾ [2]، وبتأنيث الفعل المسند إليه نحو قوله تعالى: ﴿ وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ ﴾ [3]، وبتوصيفه بصيغة المؤنث نحو قوله تعالى:

---

(١)- سورة الشمس: [الآية: ١].

(٢)- سورة القصص: [الآية: ٨٣].

(٣)- سورة القيامة: [الآية: ٢٩].

وَالْمُـذَكَّرُ بخلافِـه، وَعَلامَـةُ التَّأْنِيث: التَّاءُ

﴿ نَارُ اللهِ الْمُوقَدَةُ الَّتِيْ تَطَّلِعُ عَلَى الْأَفْئِدَةِ ﴾[1]، وبتصغيره كـ: "هنيدة، ودويرة، وعيينة" في تصغير "هند، ودار، وعين"، وذلك لأن التصغير يردّ الأشياء إلى أصلها إلاّ في الرباعي كـ: "زينب، وعقرب" فلا يظهر فيها التاء عند التصغير، لأنّ الحرف الرابع فيه قائم مقام تاء التأنيث .

فائدة : حروف التهجي كـ: "ألف باء تاء ... إلى آخرها"، والحرف المعنوي كـ: "من، وإلى، وفي، وعلى" كلّها مؤنثات غير حقيقية عندهم، يجوز تذكيرها وتأنيثها، وأسماء البلدان والمواضع كلّها يجوز تذكيرها بتأويل المصر والمكان، ويجوز تأنيثها بتأويل البلدة أو البقعة، وبهذا التأويل يصير أسماء البلدان والقرى كلها غير منصرفة، للعلمية والتأنيث للمعنوي .

(**وَالْمُذَكَّرُ بِخِلافِهِ**) أي: اسمٌ ليس فيه علامة التأنيث لا لفظاً و لا تقديراً كـ: زيد، ورجل، وإذا سُميّ مذكر حقيقي بما فيه التاء لفظاً كـ: طلحة فهو مذكرٌ حقيقيٌ؛ لأنّ العبرة في التذكير والتأنيث بالمعنى فيجب تذكير ما أسند إليه فيقال: "قام طلحةُ، وطلحةُ قائمٌ"، ولا يقال: "قامت طلحةُ، وطلحةُ قائمةٌ"، وفي باب غير المنصرف النظر إلى اللفظ فيكون غير منصرف للعلمية والتأنيث اللفظي، (**وَعَلامَةُ التَّأْنِيْثِ**) التي تلحق الاسم المؤنث ثلاثٌ، أحدها : (**التَّاءُ**) التي تصير في حالة الوقف هاءً، سواءٌ كانت ملفوظةً كما في :

---

(١)- سورة الهمزة : [الآية : ٦ - ٧]

وَالأَلِفُ مَقْصُوْرَةً وَمَمْدُوْدَةً، وَهُوَ حَقِيْقِيٌّ، وَلَفْظِيٌّ، فَالْحَقِيْقِيْ: مَا بِإِزَائِهِ ذَكَرٌ مِنَ الْحَيَوَانِ كَـ: (امْرَأَةٍ) و(نَاقَةٍ)

"ضاربة"، أو تقديراً كما في المؤنثات السماعية، ولا تقدّر من علامات التأنيث إلاّ التاء، (وَ) الثانية: (الأَلِفُ) الزائدة حال كونها (مَقْصُوْرَةً)[1] كـ: "حبلى، وسلمى" بشرط أن تكون الألف بعد ثلاثة أحرف، ولا تكون للإلحاق ولا لمجرد الزيادة نحو: "فتى، وأرطى، وقبعثرى" فهذه الألفات ليست للتأنيث، (وَ) الثالثة: الألف الزائدة حال كونها (مَمْدُوْدَةً) كـ: "حمراء، ونفساء، وعاشوراء"، (وَهُوَ) أي: المؤنث على نوعين (حَقِيْقِيٌّ) أي: موصوف بصفة الأنوثة في الواقع، (وَلَفْظِيٌّ) أي: تأنيثه في اللفظ فقط بوجود علامة التأنيث في اللفظ لا في الواقع، (فَالْحَقِيْقِيُّ: مَا) أي: مؤنث يكون (بِإِزَائِهِ) أي: بمقابلته (ذَكَرٌ مِنْ[2] الْحَيَوَانِ)[3] سواءٌ كان بالتاء (كَـ: امْرَأَةٍ) بإزائها رجلٌ من الأناسي، (وَنَاقَةٍ) بإزائها جمل من الحيوان، أو كان بغير تاءٍ في اللفظ كـ: "هند، وزينب" للمؤنث من الأناسي، و"أتان، وعناق" للمؤنث من الحيوانات.

---

(١)- سميت الأولى مقصورةً؛ لأنّ التكلم مقصورة بها أي: لم يمرّ إلى شيء آخر بخلاف الممدودة؛ لأنّ التكلم بها يمرّ إلى الهمزة، (حاشية الأيوبي).

(٢)- في بعض نسخ المتن: (في الحيوان) بدل (من الحيوان).

(٣)- إنما قال: (من الحيوان) لئلا ينتقض بنحو الأنثى من النخل، فإنّه بإزائه ذكراً وتأنيثه غير حقيقي؛ إذ تقول: "اشتريت نخلةً أنثى"، وقد يكون الحقيقي مع العلامة كـ: "امرأة، ونفساء، وحبلى"، وبلا علامة كـ: "أتان، وعناق".

وَاللَّفْظِيُّ: بِخِلَافِهِ كَـ: (ظُلْمَةٍ) وَ(عَيْنٍ)، وَإِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَيْهِ

وإنما قال: (من الحيوان) احترازاً عن الأنثى من النخل، فهي وإن كان بإزائها ذَكَرٌ لكن ليس تأنيثه حقيقياً لكونه من غير الحيوان، (وَاللَّفْظِيُّ بِخِلَافِهِ) أي: ما لا يكون بإزائه ذَكَرٌ من الحيوان، وهو أيضاً على نوعين، بالتاء (كَـ: ظُلْمَةٍ) ورحمةٍ، وجنّةٍ، (وَ) بغير التاء كـ: أرضٍ، وشمسٍ، و(عَيْنٍ) وأخواتها من المؤنثات السماعية، وكلّ عضوٍ زوجٍ من الحيوان كـ: "اليد، والقدم" مؤنثٌ سماعيٌّ إلاّ نادراً، وذواتُ التاء من غير الحيوانات، والمؤنثاتُ السماعيةُ كلّها، وكذلك الجمع المكسّر كـ: "رجال"، والمصحّح بالألف والتاء كـ: "مسلمات" وإن كان واحدها مؤنثاً حقيقياً كلّها في حكم المؤنث اللفظي غير الحقيقي.

واعلم: أنّ المراد من اللفظي ههنا غير ما ذكره في باب غير المنصرف لأنّ اللفظي ههنا ما كان في اللفظ علامة التأنيث ظاهرةً، فـ: طلحةُ مؤنثٌ لفظيٌّ في باب غير المنصرف، ومذكرٌ حقيقيٌّ ههنا، ونحو: "عين" وغيرها من المؤنثات السماعية جعلها قسماً من اللفظي ههنا وقسيماً له في باب غير المنصرف.

ولمّا فرغ عن تعريف المذكر والمؤنث شرع في حكم تذكير ما أسند إليه وتأنيثه فقال: (وَإِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ) أو شبهه (إِلَيْهِ) أي: إلى المؤنث الحقيقي الظاهر نحو: "جاءت امرأةٌ"، أو إلى ضميرها نحو: "هند قامت"، أو إلى ضمير المؤنث

فَالْتَـاءُ ، وَأَنْتَ فِيْ ظَاهِـرِ غَيْـرِ الْحَقِيْقِـيِّ بِالْخِيَـارِ

اللفظي كـ: "الشمس طلعت"، وإنما قيّدنا المؤنث بـالحقيقي والظـاهر، لأنّ حكم غير الحقيقي والضمير يذكر بمقابلته فيما يليه، (فَالْتَاءُ)[1] أي: فإتيان التاء واجب في الفعل أو شبهه ليعلم من أول الأمر أنّ الفاعل مؤنث، (وَأَنْـتَ فِـيْ ظَاهِرِ) المؤنث (غَيْرِ الْحَقِيْقِيِّ) إذا أسند إليه الفعل أو شبهه (بِالْخِيَـارِ) إن شـئت ذكّرتَ الفعل وقلت: "طلع الشمس"، وإن شئت أنّثتَ وقلـت: "طلعـت الشمس"، وإنما قال: (في ظاهر غير الحقيقي)؛ لأنّ في ضميره التأنيث واجـب، فلا يقال: "الشمس طلع"، وإنما وجب التاء في الفعل؛ لأنّ تأنيث المسند إليـه يسري إلى الفعل، أمّا في الضمير مطلقاً فلكمال الامتزاج بين الفعـل والفاعـل المضمر، وأمّا في ظاهر المؤنث الحقيقي فلقوّة التأنيث فيه بخلاف المؤنث الظاهر غير الحقيقي لقصور التأنيث فيه، وامتزاجه بالفعل ليس كامتزاج الضمير فيجوز التأنيث نظراً إلى اللفظ لكونه مؤنثاً لفظياً، ويجوز التذكير؛ لأنّ التأنيـث غـير حقيقي .

واعلم : أنّ التاء إنما يجب في الفعل إذا كان الفعل متـصرفاً والمؤنـث الحقيقي من نوع الأناسي، وأن يكون الفاعل متصلاً بالفعل نحو: "جاءت هند" وإذا فقد واحد من هذه الشروط الثلاثة أعني لا يكون الفعل متصرفاً نحو: "نعمَ

---

(١)- في بعض نسخ المتن : (فبالتاء) بدل (فالتاء) .

.....

المرأة"، أو يكون المؤنث من أنواع البهائم نحو : "سار الناقة"، أو كان فصلاً بين الفعل وفاعله نحو: "حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ"، فلا يجب تأنيث الفعل لجمود الفعل في الأفعال الغير المتصرفة، ولكون تأنيث البهائم دون تأنيث الأناسي، ولأنّ الفصل يضعف سراية التأنيث إلى الفعل فيجوز لك في هذه الصور الثلاث الوجهان من التذكير والتأنيث .

فائدة : الاسم المضاف قد يكتسب التذكير من المضاف إليه كما في قوله :

رؤية الفكر ما يؤول له الأمر مُعين على اجتناب النواهي[1]

وقد يكتسب التأنيث منه ويكون حكمه حكم المؤنث اللفظي إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه نحو : "أعجبتني شعر هند"، أو كان فعله نحو : "أعجبتني مشي هند"، أو صفة له نحو : "أعجبتني حسن هند"، ولا يجوز أن تقول : "جاءتني غُلام هند"؛ لأنّ الغلام ليس جزءاً منه ولا فعلاً له ولا صفةً له .

(١)- لم أهتد على قائله وتخريجه .

وَحُكْمُ ظَاهِرِ الْجَمْعِ غَيْرِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ مُطْلَقاً حُكْمُ ظَاهِرِ غَيْرِ الْحَقِيْقِيِّ

والضابطة فيه: أنّ كلّ ما يصلح لإقامة المضاف إليه مقام المضاف صحّ تأنيثه وإلاّ فلا .

ثم اعلم : أنّ المؤنث اللفظي إذا كان علماً لرجل كـ: "حمزة، و زكريا" فلا خيار في تأنيث الفعل بل يجب تذكيره فيقال: "جاءني حمزة، وزكريا"، ولا يقال: "جاءتني حمزة، وزكريا"، وكذا ضميره، وإذا سُمّيت امرأةٌ بـ: زيد، كان مؤنثاً حقيقياً؛ لأنّ العبرة في هذا الباب للمعنى لا للفظ بخلاف باب غير المنصرف .

(**وَحُكْمُ ظَاهِرِ الْجَمْعِ**) أي: إذا كان الفعل مسنداً إلى ظاهره دون ضميره (**غَيْرِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ**)[1] كـ: "زيدون ، ومسلمون" ، (**مُطْلَقاً**) أي : سواءٌ كان واحده مذكراً حقيقياً كـ: "رجال" ، أو غير حقيقي كـ: "الأيام" ، عاقلاً كـ: "الرجال" ، أو غير عاقل كـ: "الكمال" ، أو كان جمعاً لمؤنث حقيقي كـ: "النسوة، والمؤمنات" ، أو غير حقيقي كـ: "الغرفات" ، (**حُكْمُ ظَاهِرِ**) المؤنث (**غَيْرِ الْحَقِيْقِيِّ**) في جواز تذكير الفعل وتأنيثه فتقول : "جاء الرجال،

(١)- إنما قيّد الجمع بغير الجمع المذكر السالم؛ لأنّ جمع السلامة لم تؤنث لوجهين، أحدهما: أنّ المفرد فيه سالم وهو مذكر فكما لا يقال: "ذهبت زيد" كذلك لا يقال: "ذهب الزيدون"، والثاني: هو أنّ هذا الجمع لما اختص بالعقلاء صار له نوع شرف وتفضيل، وفي التأنيث نوع نقصان فلا يجمع فيه وضعان متنافيان، (حاشية عجدواني) .

وَضَمِيْرُ الْعَاقِلِيْنَ غَيْرَ الْمُذَكَّرِ السَالِمِ: فَعَلَتْ، وَفَعَلُوْا، وَالنِّسَاءُ، وَالأَيَّامُ:

وجاءت الرجال، ومضى الأيام، ومضت الأيام، وقال نسوةٌ، وقالت نسوةٌ، وارتفع الغرفات، وارتفعت الغرفات"، إذ الكلّ بتأويل الجماعة فالتأنيث لكون الجمع بمعنى الجماعة، والتذكير لكون الجماعة من قبيل المؤنث اللفظي دون الحقيقي، وإنما قيّد الجمع بغير جمع المذكر السالم؛ لأنّه لا يجوز فيه تأنيث الفعل أصلاً فلا يقال: "جاءت الزيدون، ولا الزيدون جاءت"، لأنّ بناء المفرد المذكر صريحة ثابتة في الصيغة فلا يحتمل تأويل التأنيث بخلاف ما إذا كان جمعاً مكسّراً كـ: "الرجال، والملوك، والأمراء" ، فإنّه يجوز تأنيثه بتأويل الجماعة، ويقال: "قام الرجال، والملوك، والأمراء" .

(**وَضَمِيْرُ الْعَاقِلِيْنَ**) أي: إذا أُسند الفعل إلى الضمير العائد إلى جمع المذكر من العاقلين (**غَيْرَ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ**) فحينئذ يجوز لك أن تقول: (**فَعَلَتْ**) بالتاء للتأنيث نظراً إلى كونه مسنداً إلى جماعة وهي مؤنثة لفظاً فتقول: "الرجال جاءت"، ويجوز لك أن تقول: (**فَعَلُوْا**) بضمير الجمع المذكر نظراً إلى كونه جمع العاقلين فتقول: "الرجال جاؤوا"، لأنّه وضع للجمع المذكر، وإنما قيّد جمع العقلاء بغير السالم؛ لأنّ الجمع السالم لا يجوز فيه التأنيث لا يقال: "الزيدون فَعلتْ" بل يقال: "الزيدون فعلوا" .

(**وَالنِّسَاءُ وَالأَيَّامُ**) أي: إذا أُسند الفعل إلى ضمير جمع المؤنث العاقل كـ: "النساء" ، أو غير العاقل سواءٌ كان واحده مؤنثاً كـ: "العيون" جمع العين ، أو

فَـعَلَتْ وَفَعَلْـنَ .

مذكراً كـ: "الأيام" جمع يوم، فلك أن تقول: (فَعَلَتْ) بصيغة الواحد المؤنث نظراً إلى الجماعة (وَ) لك أن تقول: (فَعَلْنَ) بصيغة الجمع المؤنث؛ لأنها وضعت لجماعة النساء، وغير ذوي العقول في حكم النساء .

والحاصل : أنّ الجموع غير جمع السلامة للمذكر العاقل كلّها عندهم في حكم المؤنث غير الحقيقي .

* * * * *

[المثنى]

الْمُثَنَّى: مَا لَحِقَ آخِـرَهُ أَلِفٌ، أَوْ يَاءٌ مَفْتُوْحٌ مَا قَبْلَهَا، وَنُوْنٌ مَكْسُوْرَةٌ

[المثنى]

ولمّا وقع ذكر المفرد والمجموع في هذا البحث كثيراً أعقبها بتعريف المثنى، والمجموع، ولم يذكر المفرد لوضوحه فقال: (**الْمُثَنَّى**) وقدّم ذكر المثنى على المجموع لتقدّم عدده على عدد المجموع، ولقُربه بالمفرد، ولسلامة لفظ المفرد فيه عن التكسير، (**مَا**) أي: اسم (**لَحِقَ آخِرَهُ**) أي: آخر مفرده (**أَلِفٌ**) في حالة الرفع نحو: "زيدان، ومسلمان"، (**أَوْ يَاءٌ مَفْتُوْحٌ**[1] **مَا قَبْلَهَا**) حالتي النصب، والجرّ نحو: "زيدَينِ ومسلمَينِ"، (**وَنُوْنٌ مَكْسُوْرَةٌ**)[2] بعد الألف، وإنما كسّر النون مع أنّ الأصل في بناء الحروف السكون تحرزاً عن اجتماع الساكنين، والساكن إذا حُرّك حُرّك بالكسر، [وقد مرّ وجه اختيار الألف في التثنية، والواو في الجمع

---

(١)- أي: مفتوح حرف كان قبل الياء في حالتي النصب والجرّ، ليمتاز عن صيغة الجمع، ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة، (**حاشية مصباح الراغب**) .

(٢)- لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الألف التي في حكم الفتحتين، وفتحة النون...، (**جامي**) .

وحكى الكسائي: أنّ فتحها لغة، وقال ابن جني: فتحها بعضهم في الثلاثة، قال الشيباني: من العرب من رفع النون إذا كان بالألف، وأمّا بالياء فلا يجوز، ومن ذلك قول فاطمة الزهراء رضي الله عنها: "يا حسنانُ، ويا حسينانُ"، (**حاشية سيالكوتي**) .

لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ مِثْلَهُ مِنْ جِنْسِهِ، فَالْمَقْصُوْرُ إِنْ كَانَتْ أَلِفُهُ عَنْ وَاوٍ وَهُوَ ثُلاَثِيٌّ

مع ما يتعلق بذلك في بيان أنواع الإعراب] [1] (**لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ**) أي: مع الاسم المفرد واحد (**مِثْلَهُ**) فهو مع مماثله صار تثنيةً، والمثل سواءٌ كان من الأفراد كـ: "زيدين"، أو الجماعة الجماعة كـ: "قومين، ورهطين"، (**مِنْ جِنْسِهِ**) أي: من جنس ذلك الاسم، والمراد من الجنس الجنسية في المعنى احترازاً عن المشترك فإنّه لا يثنى باعتبار المعنيين المختلفين، فلا يقال: "عينان" للشمس، والباصرة، مع اتحادهما لفظاً، وإن اختلفا في اللفظ أيضاً فالمنع بالطريق الأولى .

و"القمران" للشمس، والقمر، و"أبوان" للأب، والأم، فمن باب التغليب لا من قبيل تثنية المشترك بالمعنيين المختلفين .

واعلم : أنّ التثنية مختصة بلسان العرب لا يوجد في غيرها من الألسنة صيغة التثنية .

ولمّا كان تثنية الاسم الصحيح والجاري مجرى الصحيح كـ: "دلو، وظبي" واضحاً لا يحتاج إلى البيان، وتثنية الاسم المقصور والممدود مُحتاجاً إلى البيان بيّن طريقة تثنيتهما وقال: (**فَالْمَقْصُوْرُ**) وهو الاسم الذي في آخره ألفٌ مقصورةٌ كـ: "عصى"، (**إِنْ كَانَتْ أَلِفُهُ**) مبدلةً (**عَنْ وَاوٍ**) كـ: عصى، أصله: عصوٌ، (**وَهُوَ ثُلاَثِيٌّ**) أي : ذو ثلاثة أحرف، وليس المراد من الثلاثي: الثلاثي

---

(١)- انظر: (صـ: ٦٥) .

قُلِبَتْ وَاواً، وَإِلاَّ فَبِالْيَاءِ، وَالْمَمْدُوْدُ إِنْ كَانَتْ هَمْزَتُهُ أَصْلِيَّةً ثَبَتَتْ، وَإِنْ كَانَتْ لِلتَّأْنِيْثِ قُلِبَتْ وَاواً، وَإِلاَّ

الاصطلاحي فخرج من هذا الحكم الثلاثي المزيد كـ: "معلّى، ومصطفى" فحكمه حكم غير الثلاثي، (قُلِبَتْ) ألفه في حال التثنية (وَاواً) وتقول: "عصوان" في تثنية عصى ردّاً له إلى أصله، (وَإِلاَّ) أي: وإن لم يكن الاسم المقصور كذلك بل كان ألفه مبدلاً عن ياء كـ: "رحى"، أصله: رحيٌ، أو كان على أربعة أحرف فصاعداً، سواءٌ كانت الألف أصليةً كـ: "معلّى، ومصطفى"، أو زائدةً كـ: "حبلى، وأرطى، وحُبارى"، (فَبِالْيَاءِ) أي: يبدل ألفه في حال التثنية بالياء ويقال: "رحيان، ومعليان، ومصطفيان، وحُبليان، وأرطيان، وحباريان" فيردّ الثلاثي إلى أصله من الياء، ولا يردّ الرباعي إلى أصله الواوي لثقل الرباعي فهو يقتضي التخفيف في اللفظ والياء أخفّ من الواو .

(وَالْمَمْدُوْدُ) أي: الاسم الذي في آخره ألفٌ ممدودةٌ ينظر (إِنْ كَانَتْ هَمْزَتُهُ أَصْلِيَّةً) [1] بأن تكون الكلمة مهموزة اللام كـ: قرّاء جمع القاريء (ثَبَتَتْ) الهمزة حال التثنية ويقال: قرّاءان، (وَإِنْ كَانَتْ) همزته (لِلتَّأْنِيْثِ) كـ: حمراء، وصحراء، (قُلِبَتْ وَاواً) إيذاناً بزيادتها، وفرقاً بينها وبين الأصلية فتقول: "حمراوان، وصحراوان"، واختص قلبها بالواو؛ لأنّ مناسبتها بالواو أكثر من الياء في الثقل، (وَإِلاَّ) أي: وإن لم تكن الهمزة أصليةً ولا للتأنيث، بل يكون

---

(١)- أي: غير زائدة ولا منقلبة عن أصلية أو زائدة، (جامي) .

فَالْوَجْهَانِ، وَيُحْذَفُ نُونُهُ لِلإِضَافَةِ، وَحُذِفَتْ تَاءُ التَّأْنِيثِ فِيْ: (خُصْيَانِ)، وَ(أَلْيَانِ) .

منقلبةً عن واو كـ: "كساء" أصله: كساوٌ، أو عن ياء كـ: "رداء" أصله: ردايٌ، أو تكون الهمزة للإلحاق كـ: "جرباء" (فَالْوَجْهَانِ) أي: فيجوز فيه لك الوجهان المذكوران، إثبات الهمزة في التثنية لكونها في مكان الأصلية للإلحاق بالأصلية أو الانقلاب عنهما فيقال: "كساءان، ورداءان"، وقلب الهمزة واواً فتقول في التثنية: "كساوان، ورداوان" وهذا المعنى هو المتبادر من كلام «المصنِّف» والموافق بكتب اللغة، وقال بعض المحققين: لا يقال في تثنية رداء : رداوان، بل ردايان، فلو قال «المصنِّف» فوجهان بغير اللام لكان أحسن .

(وَيُحْذَفُ [1] نُونُهُ) أي: نون التثنية (لِلإِضَافَةِ) أي: وقت إضافة التثنية إلى المضاف إليه، لأنّ النون قائمٌ مقام التنوين فكما يحذف التنوين وقت الإضافة يحذف النون عند الإضافة .

(وَحُذِفَتْ) أي: بعض الأحيان (تَاءُ التَّأْنِيثِ فِيْ) لفظ: (خُصْيَانِ) واحدة خصية، (وَأَلْيَانِ) واحد ألية، مع أنّ تاء التأنيث لا يحذف عند التثنية في غيرهما لشدّة اتصالها بالكلمة كـ:"شجرتان، وثمرتان، ومسلمتان، وضاربتان"، وأمّا

---

(١)- ولما كان حذف النون قاعدةً مستمرّةً أتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التأنيث؛ إذ ليس لها قاعدة بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا أتى في بيانه بالفعل الماضي، (جامي) .

.....

حذفها في: "خصيان، وأليان"، فقال بعضهم: لا يجوز إلاّ في ضرورة الشعر، وقال بعضهم: يجوز بغير الضرورة أيضاً؛ لأنّ التثنية فيهما لتلازمهما وعدم نفع أحدهما بغير الآخر بمنْزلة المفرد، ولا تدخل تاء التأنيث في وسط المفرد، وقيل: جاء "خُصى، وألى"، بغير التاء لغةً في "خصيه، وألْيه"، فـ: "خصيان، وأليان"، تثنيتهما لا تثنية: "خصية، وألية"، فلا يكونان من باب حذف التاء .

* * * * *

[المجموع]

الْمَجْمُوعُ: مَا دَلَّ عَلَى آحَادٍ مَقْصُوْدَةٍ بِحُرُوْفِ مُفْرَدِه بِتَغَيُّرٍ مَّا فَنَحْوُ: (تَمْرٍ)

[المجموع]

ولّما فرغ عن ذكر المثنى شرع في بيان المجموع فقال: (**الْمَجْمُوْعُ: مَا دَلَّ عَلَى آحَادٍ**) الآحاد جمع الأحد وهو الفرد الواحد (**مَقْصُوْدَة**) صفة لقوله: (آحاد)، واحترز به عن اسم الجنس نحو: "نخل، وتمر"، فإنّه يدلّ على آحاد غير مقصودة، إذ المقصود به وضعاً هو الجنس ويصدق على الآحاد باعتبار صدق الجنس على كل فرد فرد منه (**بِحُرُوْفِ مُفْرَدِه**) أي: بشرط أن تكون الحروف الأصلية مأخوذة في بناء الجمع، واحترز به عن اسم الجمع كـ: "قومٍ، ورهطٍ، وإبلٍ، وغنمٍ، وخيلٍ" فإنها ليست بمجموع حيث لم يؤت فيها بحروف مفرداتها (**بِتَغَيُّرٍ مَّا**) [1] الباء بمعنى مع، أي: مع تغيّر في بناء مفرده أيّ تغيّر كان لتمييز الجمع من المفرد، وفيه إشارة إلى أنّ التغيّر بوجه مّا كافٍ في ذلك، سواءٌ كان التغيّر حقيقياً بزيادة الحرف كما في: مسلمون، أو بنقصان الحرف كـ: "كُتُبٍ" جمع كتاب، أو باختلاف الحركة كـ: أُسْدٍ جمع أسد، أو بهما كـ: رجال جمع رجل وغُرَف جمع غُرْفة، أو تقديرياً كـ: فُلْكٍ في حالة الإفراد على وزن قُفْلٍ، وفي حالة الجمع على وزن أُسْدٍ، (**فَنَحْوُ تَمْرٍ**) بفتح التاء وسكون الميم

---

(١)- حقيقةً أو حكماً.

وَ(رَكْبٍ) لَيْسَ بِجَمْعٍ عَلَى الأَصَحِّ، وَنَحْـوُ: (فُلْكٍ) جَمْـعٌ

الميم، اسم جنس يقع على القليل والكثير، (وَرَكْبٌ) بفتح الراء وسكون الكاف اسم جمع للراكبين كـ: "الجماعة، والطائفة" .

والفرق بين اسم الجنس واسم الجمع : أنّ الأول يقع على الواحد والاثنين فصاعداً، واسم الجمع يقع على الثلاثة فصاعداً ولا يقع على أقلّ من ذلك .

(لَيْسَ بِجَمْعٍ عَلَى الأَصَحِّ) لعدم صدق الحدّ عليهما، أمّا الأول فلأنّه لا يدلُّ على آحاد مقصودة، وأمّا الثاني فلأنّه ليس بحروف مفرده، وإنما قال: (على الأصحّ)، لأنّ فيه اختلافاً فقال بعضهم: إنّ اسم الجنس، واسم الجمع إذا كان لهما واحد من لفظه كـ: تمرة، وراكب فهو جمع، وما لا يكون له واحد من لفظه، نحو: "نخلٌ، وتراب" فهو مفرد، (وَنَحْوُ: فُلْكٍ) أي ما يكون فيه الواحد والجمع متحداً صورةً ومختلفاً تقديراً كـ: هجان، الجمع والمفرد، والمذكر والمؤنث فيه سواءٌ يقال: "ناقة هجان، وجمل هجان، ونوق هجان، وإبل هجان" إذا كان لونه أبيض، (جَمْعٌ) لصدق الحدّ عليه؛ لأنّه يدلّ على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغير مّا، والتغير التقديري متحقق فيه؛ لأنّ (فلك) حين كونه مفرداً من أوزان المفردات كـ: "قفل"، وحين كونه جمعاً من أوزان الجموع كـ: "أُسْدٍ وبُلْقٍ"، وكذلك (هجان) إذا كان مفرداً كان على وزن (حمارٍ)، وإذا كان جمعاً كان على وزن (رجالٍ) .

وَهُوَ صَحِيْحٌ، وَمُكَسَّرٌ، فَالْصَّحِيْحُ: لِمُذَكَّرٍ وَلِمُؤَنَّثٍ فَالْمُذَكَّرُ: مَا لَحِقَ آخِرَهُ وَاوٌ مَضْمُوْمٌ مَا قَبْلَهَا، أَوْ يَاءٌ مَكْسُوْرٌ مَا قَبْلَهَا، وَنُوْنٌ مَفْتُوْحَةٌ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْهُ

(**وَهُوَ**) أي: لفظ الجمع باعتبار صيغته نوعان (**صَحِيْحٌ وَمُكَسَّرٌ**) لأنّ بناء الواحد إمّا أن يكون سالماً فيه كـ: "مسلمون" جمع مسلم فهو صحيح، أو لا فهو مكسّر كـ: "رجال" جمع رجل، ونحو: "فلك، وهجان" من الجمع المكسّر لانكسار البناء فيه تقديراً، (**فَالْصَّحِيْحُ لِمُذَكَّرٍ وَلِمُؤَنَّثٍ**) أي: الجمع الصحيح يجيء للمذكر والمؤنث كليهما نحو: "زيدين" جمع زيد، و"زينبات" جمع زينب، و"مسلمون" جمع مسلم ، و"مسلمات" جمع مسلمة، (**فَالْمُذَكَّرُ**) أي: جمع المذكر بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه: (**مَا لَحِقَ آخِرَهُ**) أي: آخر مفرده، (**وَاوٌ مَضْمُوْمٌ مَا قَبْلَهَا**) في حالة الرفع لموافقة الضم الواو (**أَوْ يَاءٌ مَكْسُوْرٌ مَا قَبْلَهَا**) في حالة النصب والجرّ لموافقة الكسرة الياءَ (**لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ**) أي: مع المفرد (**أَكْثَرَ مِنْهُ**) أي: من المفرد وهو الاثنان فصاعداً كـ: "زيدون، وضاربون"، فإنّه يدلّ على أنّ مع الواحد أكثر منه من جنسه فلا يقال: "ضاربون" إذا كان مع المفرد من غير جنس الضاربِ اثنان فصاعداً بأن يكون بعضهم قائماً، وبعضهم قاعداً، وكذلك لا يجمع اللفظ المشترك كـ: "العين" باعتبار معانيها المختلفة فلا يقال: "العيون" للشمس، والباصرة، والجارية، وإنما لم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاءً بما ذكره في التثنية، فإذا لا يثنى اللفظ باعتبار معنيين مختلفين فأنْ لا يجمع بمعانٍ

فَإِنْ كَانَ آخِرَهُ يَاءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ حُذِفَتْ، مِثْلُ: (قَاضُوْنَ)، وَإِنْ كَانَ آخِرُهُ مَقْصُوْراً حُذِفَتْ الأَلِفُ

مختلفة أولى، وقد يستعمل صيغة الجمع للواحد تعظيماً وتكريماً نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَه لَحَافِظُوْنَ ﴾[1]، وهذا الاصطلاح شائعٌ متعارف في جميع الألسنة .

ثم إن كان اللفظ الذي أُريد جمعه صحيحاً فلا خفاء في إلحاق الواو والياء به للجمع فإنّه لا يتغير بناؤه، وأمّا إذا كان منقوصاً أو مقصوراً فيحتاج إلى بيانه ؛ قال: (فَإِنْ[2] كَانَ آخِرَهُ) أي: آخر الاسم الذي أُريد جمعه (يَاءٌ) وكان (قَبْلَهَا) أي: قبل تلك الياء (كَسْرَةٌ) كلفظ القاضي (حُذِفَتْ) تلك الياء (مِثْلُ: قَاضُوْنَ) جمع قاضي، أصله: قاضيون، نقلتْ حركة الياء إلى ما قبلها وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وكذلك في حالتي النصب والجرّ فتقول: "جاءني القاضون، ورأيت القاضين، ومررت بالقاضين" .

(وَإِنْ كَانَ) الاسم الذي أريد جمعه (آخِرُهُ[3] مَقْصُوْراً) أي: آخره ألفٌ مقصورةٌ، ففي قوله: (كون الآخر مقصوراً) مسامحةٌ لا يخفى، أو قوله: (مقصوراً) على مقتضى اللغة لا على اصطلاح النحاة، (حُذِفَتْ الأَلِفُ) في

---

(١)- سورة الحجر: [الآية : ٩] .

(٢)- الفاء للتفصيل وترك بيان الصحيح لعدم اختصاصه بحكم، (غاية التحقيق) .

(٣)- (آخره) ساقط من بعض نسخ المتن .

وَبَقِيَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوْحاً، مِثْلُ: (مُصْطَفَوْنَ)، وَشَرْطُهُ: إِنْ كَانَ اسْماً فَمُذَكَّرٌ عَلَـمٌ يَعْقِـلُ

الأحوال كلّها رفعاً ونصباً وجرّاً وبقي ما قبلها مفتوحاً ليدلّ الفتحة على الألف المحذوفة (مِثْلُ: مُصْطَفَوْنَ) جمع مصطفى، أصله: مُصْطَفَيُوْنَ فقلبت اليـاء ألفـاً لانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الياء مفتوحاً تقـول: "جاءني المصطفون، ورأيت المصطفين، ومررت بالمصطفين، وجاءني العيـون، ورأيت العُيين، ومررت بالعُيين".

ثم الجمع بالواو والنون لا يجري في كلّ اسم بل له شرائط بيّنها بقولـه: (وَشَرْطُهُ) أي: شرط الاسم الذي يجمع بالواو والنون: (إِنْ كَانَ) ذلـك الاسـم الذي أريد جمعه (اسْماً) محضاً لا يدلّ على معنى صفتي كـ: "زيد"، (فَمُـذَكَّرٌ) أي: شرطه الأول أن يكون مذكراً كـ: "زيد"، فـ: "هندٌ" لا يجـوز جمعـه بالواو والنون (عَلَمٌ) أي: وشرطه الثاني أن يكون عَلَماً، فإن لم يكن عَلَماً بـل كان نكرةً كـ: "رجلٍ" فلا يجوز جمعه بالواو، والنون، (يَعْقِلُ) أي: وشـرطه الثالث أن يكون عَلَماً للعقلاء من الأناسي كـ: "أحمد، وخالد، وسفيان"، وإن كان من غير العقلاء كـ: "أعوج" عَلَماً للفرس، و"دلدل" عَلَماً للبغـل، فـلا يجمع بالواو والنون بل بالألف والتاء.

وإنما شرط في هذا الجمع الأمور الثلاثة يعني الذكورة، والعلمية، والعقل؛

وَإِنْ كَـانَ صِفَـةً

لأنّ هذا الجمع أشرف الجموع لسلامة بناء الواحد فيه، وعَلَم المذكر العاقل أشرف من غيره فاختص الأشرف بالأشرف، وإن فقد فيه هذه الشروط كـ: العين، لا هو مذكر ولا عَلَمٌ ولا عاقل، أو اثنان منها كـ: امرأة، ليس بعلم ولا مذكر، أو واحد منها نحو: أعوج، لفرس غير عاقل لم يجمع هذا الجمع .

فائـدة : إذا كان فعل الذي صدر من غير العقلاء من صفات العقلاء في الأصل، فيجوز جمعه بالواو والنون نحو قوله تعالى: ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِيْ سَاجِدِيْنَ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِيْنَ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ كُلٌّ فِيْ فَلَكٍ يَّسْبَحُوْنَ ﴾[3]، وأمّا نحو: "العالمين" جمع العالم، فليس من هذا الباب بل من باب تغليب العقلاء على غير العقلاء؛ لأنهم أشرف الموجودات فجمعهم بالواو والنون .

(وَإِنْ كَانَ) ذلك الاسم الذي أريد جمعه (صِفَةً) أي: دالاً على الذات مع الصفة كـ: اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبّهة ، وأفعل التفضيل ، فشروطه خمسةٌ، أحدها وجودي، والأربعة عدميٌ .

---

(١)- سورة يوسف : [الآية : ٤] .

(٢)- سورة الشعراء : [الآية : ٤] .

(٣)- سورة يس : [الآية : ٤٠] .

فَمُذَكَّرٌ يَعْقِلُ، وَأَنْ لاَّ يَكُوْنَ: (أَفْعَلَ فُعْلاَءَ) مِثْلُ: أَحْمَرَ حُمْرَاءَ

أمّا الوجودي: (فَمُذَكَّرٌ يَعْقِلُ) [1] كما مرّ من وجه شرافته فنحو: "ضارب، ومضروب، وحَسن" إذا كانت صفةً لغير الإنسان لا يجمع بالواو والنون بل بالألف والتاء، والعلمية لا تجتمع مع الصفة؛ لأنهما متضادان، وفيها شروط أخرى عدمية (وَ) هي أربعة، الأول: (أَنْ لاَّ يَكُوْنَ) ذلك الاسم صيغة (أَفْعَلَ) للمذكر الذي يكون مؤنثه على وزن (فُعْلاَءَ، مِثْلُ [2]: أَحْمَرَ) فإنّ مؤنثه: (حُمْرَاءَ) و"أصفر" فإنّ مؤنثه: صفراء، فلا يجمع بالواو والنون: "أحمرون، وأصفرون: بل على: حُمر، وصُفر، إلاّ إذا كان أحمر ونحوه علماً لمذكر يعقل فيجمع على أحمرون .

واعلم : أنَّ (أفعل) على نوعين، أفعل التفضيل، فيجمع على "أفعلون" بالواو والنون كـ: "أفضلون"، وأفعل اللون، والعيب الذي يجيء مؤنثه على "فعلاء" فلا يجمع بالواو والنون لئلا يلتبس أفعل التفضيل بأفعل اللون والعيب، وخصّ الجمع بالواو والنون بأفعل التفضيل لشرافته وزيادة الوصفية فيه فخصّ

(١)- فإن قيل: ما ذكرتم ينتقض بمثل قوله تعالى: ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِيْنَ ﴾ سورة فصلت: [الآية : ١١]، وقوله تعالى: ﴿ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِيْ سَاجِدِيْنَ ﴾ سورة يوسف : [الآية : ٤] لأنه صفة جمع مع عدم العقل ؟ قلنا: إنما عند بعضهم عقلاء فلا يرد، وأمّا عند الجمهور فإنما لمّا أسند إليها أفعال العقلاء جعل أحكامها أحكام العقلاء، (حاشية مصباح الراغب) .

(٢)- في بعض نسخ المتن : (نحو) بدل (مثل) .

وَلاَ (فَعْلاَنَ فَعْلَى) نَحْوُ: سَكْرَانَ سَكْرَى، وَلاَ مُسْتَوِياً فِيْهِ مَعَ الْمُؤَنَّثِ، مِثْلُ: (جَرِيْحٍ) وَ(صَبُوْرٍ)

الأشرف بالأشرف .

(وَ) الشرط الثاني: أن (لاَ) يكون ذلك الاسم على وزن (فَعْلاَنَ) للمذكر الذي يكون مؤنثه على وزن (فَعْلَى نَحْوُ: سَكْرَانَ) فإنّ مؤنثه (سَكْرَى) و"عطشان، وعطشى" فلا يجمع بالواو والنون ولا يقال: "سكرانون، وعطشانون"، بل يقال: "سكارى، وعطاشى" .

واعلم : أنّ (فعلان) على نوعين، ما يكون مؤنثه على وزن (فعلانة) فتجمع بالواو والنون كـ: "ندمانون" جمع ندمان؛ لأنّ مؤنثه: "ندمانة" لا: "ندمى"، وما يكون مؤنثه على وزن (فعلى) فلا يجمع بالواو والنون للفرق بين الفعلانين، وخصّ النوع الأول بالواو والنون؛ لأنّ التأنيث بالتاء أصل في الفرق بين المذكر والمؤنث، والجمع بالواو والنون أيضاً أصل في الجمع فألحق الأصل بالأصل .

(وَ) الشرط الثالث: أن (لاَ) يكون ذلك الاسم (مُسْتَوِياً فِيْهِ)[1] المذكر (مَعَ الْمُؤَنَّثِ)[2]، مِثْلُ: جَرِيْحٍ) إذا كان بمعنى مفعول، (وَصَبُوْرٍ) إذا كان بمعنى

---

(١)- أي: في الصفة بتأويل الوصف .

(٢)- في بعض نسخ المتن : (المذكر مع المؤنث) .

وَلاَ بِتَـــاءِ الْتَّأْنِيْثِ مِثْـــلُ: (عَلاَّمَـــةٍ)

فاعل؛ لأنّ المذكر والمؤنث مستويان فيهما حينئذ فيقال: "رجل جريح وصبور، وامرأة جريح وصبور" فلا يجمع هذان بـــالواو والنـــون ولا يقـــال: "رجـــال جريحون"بل يقال: "جرحى، وصبرى" مستوياً فيه المذكر مع المؤنث، وذلك لأنّه لو جمع المذكر بالواو والنون ولا يجوز إطلاق ما فيه الواو والنون علـــى جمـــع المؤنث فلا بدّ أن يجمع المؤنث بالألف والتاء ويقال: "جريحات، وصـــبورات" فحينئذ يرتفع الاستواء الذي وضع له هذه الصيغة بين المذكر والمؤنث عنـــدهم ويلزم مزية الفرع وهو الجمع بحصول الفرق فيه على الأصل الذي هو المفرد .

واعلم : أنّ صيغة (فَعِيْلٌ) قد تجيء بمعنى الفاعل، و(فَعُوْلٌ) قد يجيء بمعنى المفعول أيضاً ويدخل في مؤنثه التاء فيقال: "امرأة قتيلة" بمعنى قاتلـــة، و"ناقـــة حلوبة" بمعنى محلوبة، فحينئذ يجوز أن يجمع مذكرهما بالواو والنـــون؛ لأنّـــه لا يستوي في مفردهما المذكر والمؤنث ويرتفع المانع من الجمع بالواو والنون .

(وَ) الشرط الرابع: أن (**لاَ**) يكون ذلك الاسم متلبساً (**بِتَاءِ الْتَّأْنِيْثِ**) [1] التي تلحق المذكر للمبالغة (**مِثْلُ: عَلاَّمَةٍ**) ونسّابة، فإنّه لا يجمع بالواو والنون ولا يقال: "علاّمتون" بل "علاّمات"؛ لأنّه وإن كان في المعنى مذكراً لكن وجود تاء التأنيث في اللفظ تمنعه من أن يجمع بالواو والنون اللتين هما مختصتان بجمع المذكر

(١)- سقط من بعض نسخ المتن: (التأنيث) .

وَتُحْـذَفُ نُونُهُ بِالإِضَافَـةِ، وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ: (سِنِيْنَ)، وَ(أَرْضِيْنَ) .

كما لا يجمع "طلحة" على "طلحتون" .

(**وَتُحْذَفُ نُونُهُ**) أي: نون الجمع كما تحذف نون التثنية (**بِالإِضَافَةِ**) [1] إلى لفظ آخر؛ لأنّ النون تدلّ على تمام اللفظ والإضافة تقتضي الاتصال فتحذف كالتنوين عند الإضافة فيقال: "جاءني مسلمو مصر، ورأيت مسلمي مصر"، (**وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ: سِنِيْنَ، وَأَرْضِيْنَ** [2]) جواب عن سؤال مقدّر وهو أن يقال: إنّ الأرض، والسَّنة جمع بالواو والنون مع انتفاء الشرائط المذكورة وهي كونه مذكراً علماً عاقلاً فلا يكون الشروط شروطاً ؟ فأجاب عنه بقوله: وقد شذّ جمع سنين وأرضين بالواو والنون مع كثرة جزئياتها ونظائرها كـ: "ثبون" جمع ثبة، و"قلون" جمع قلّة، و"قنون" جمع قناة، و"أبون" جمع أب، و"ابنون" جمع ابن، و"أهلون" جمع أهل، وغير ذلك؛ لأنّه خلاف القاعدة كلّها، وقال بعض الفضلاء: قد ذكر بعض النحاة ضابطةً لهذه الجموع تخرجها عن الشذوذ وهو الأحسن من الحكم على الجميع بالشذوذ لكن لا علم لي بها .

---

(١)- في بعض نسخ المتن : (للإضافة) بدل (بالإضافة) .

(٢)- بفتح الراء، وإنما فتحت لأنّ الواو والنون في مقام الألف والتاء أو للتنبيه على أنّها ليست جمع سلامة حقيقةً ويجوز إسكانها، (نجم الدين) .

[جمع المؤنث السالم]

الْمُؤَنَّثُ: مَا لَحِقَ آخِرَهُ أَلْفٌ وَتَاءٌ، وَشَرْطُهُ: إِنْ كَانَ صِفَةً، وَلَهُ مُذَكَّرٌ، فَأَنْ يَكُوْنَ مُذَكَّرُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّوْنِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُذَكَّرٌ

[المؤنث]

ولمّا فرغ عن جمع المذكر الصحيح شرع في جمع المؤنث الصحيح فقال: (الْمُؤَنَّثُ) بحذف المضاف أي: جمع المؤنث: (مَا لَحِقَ آخِرَهُ أَلْفٌ وَتَاءٌ) نحو: "هنداتٌ، ومسلماتٌ"، وإنما خصّ بالزيادة الألفُ والتاءُ؛ لأنّ الألف تدلّ على الجمعية كما في: "رجال"، وعلى التأنيث كما في: "سكرى"، والتاء تدلّ على الجمعية كما في: "جمالة"، وعلى التأنيث كما في: "ضاربة" فاختير لجمع المؤنث هذان الحرفان لدلالتهما على التأنيث والجمعية معاً، (وَشَرْطُهُ) أي: شرط ذلك الاسم الذي أريد جمعه بالألف والتاء: (إِنْ كَانَ) ذلك الاسم صيغة (صِفَةً) كـ: مؤمنة (وَلَهُ مُذَكَّرٌ) بأن لا تكون تلك الصفة من صفات المؤنث خاصةً (فَأَنْ يَكُوْنَ مُذَكَّرُهُ) جمع (بِالْوَاوِ وَالنُّوْنِ) [1] كـ: "مؤمنون" فيجمع على "مؤمنات"، وذلك لأنّ الجمع بالألف والتاء أصل لسلامة بناء الواحد فيه، والمؤنث فرع للمذكر فلما جمع المؤنث بالألف والتاء وجب أن يكون جمع المذكر بالواو والنون، وإلاّ لزم مزيّة الفرع على الأصل، (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ) لذلك الاسم (مُذَكَّرٌ) كـ: حائض وطامث؛ لأنّ هذه الصفة خاصة بالمؤنث لا توجد في المذكر .

---

(١) - في بعض نسخ المتن : (جمع بالواو والنون) .

فَأَنْ لاَّ يَكُوْنَ مُجَـرَّداً كَـ: (حَائِضٍ)، وَإِلاَّ جُمِـعَ مُطْلَقاً .

(فَأَنْ لاَّ يَكُوْنَ مُجَرَّداً) عن التاء (كَـ: حَائِضٍ) صفة امرأة بلغت حدّ البلوغ فإنّه مؤنث مُجرّد عن التاء فلا يجمع على حائضات بل على حوائض .

واعلم: أنّ الصفات المختصّة بالنساء كـ: "حائض، وطامث، وحامل، وطالق، ومرضع"، إمّا أن يُراد بها الصفة الثابتة للنساء بالقوّة، فحينئذ لا احتياج للتاء إذا أردت الثبوت، لأنّ التاء للفرق بين المذكر والمؤنث، والفرق معلوم من الصفة المختصة بهن، وبهذا المعنى يجمع على حوائض، وطوامث، وإمّا أن يراد بها الصفة الحادثة لها بالفعل فيأتي بالتاء ويقال: "حائضة، وطامثة"، للفرق بين الصفة باعتبار الثبوت والحدوث، وبهذا المعنى يُجمع على "حائضات، وطامثات" فإذا قلتَ: "امرأة حامل" عرف منها أهل اللغة أنها حبلى أي: ذات حمل، وإن قلتَ: "حاملة" عرف أنها حملتْ على رأسها أو ظهْرها شيئاً، ولم يعكس الفرق؛ لأنّ ما فيه التاء أولى أن يكون جمعه بالألف والتاء ممّا لا يكون فيه التاء، (وَإِلاَّ) أي: وإن لم يكن المؤنث صفةً بل اسماً محضاً نحو: "هند، وزينب، وطلحة، وبيضة، وتمرة، وكسرة"، (جُمِعَ) بالألف والتاء (مُطْلَقاً)[1] أي: في جميع الأوقات من غير احتياج إلى شرط فتقول: "هنداتٌ، وزينباتٌ، وطلحاتٌ، وبيضاتٌ، وتمراتٌ، وكسراتٌ" .

(١)- مفعول مطلق مجازي أي: جمع جمعاً مطلقاً، أو مفعول فيه لـ: (جمع) بتقدير الموصوف أي: زماناً مطلقاً، (هندي) .